التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الثاني - فبراير 2020

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

انطلاقة فريدة بإستراتيجية جديدة

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف

العدد الثاني - فبراير 2020

مجلة فصلية **تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب**

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

رئيس التحرير

العقيد حسن بن سليمان العمري

مدير الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org
هاتف: 114890124 966+

مراسلات المجلة

magazine@imctc.org

النسخة الإلكترونية

5

مركز التحالف يدشّن دورته الإستراتيجية الثانية

12

عُمان صفر إرهاب

لماذا خلت السلطنة من الإرهاب والإرهابيين؟

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الأمانة العامة للتخطيط والتنسيق

العدد الثاني - فبراير 2020

شروط النشر:

- الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- أن تكون المادة المرسلة في موضوع المجلة (محاربة الإرهاب)، وذات صلة بأحد أبوابها الأربعة: الفكري، والإعلامي، وتمويل الإرهاب، والعسكري.
- أن تتسم المادة بالأصالة والموضوعية والجِدَّة، وسلامة المنهج واللغة والأسلوب.
- في المواد البحثية لا بد من التزام التوثيق، بعزو الأقوال إلى أصحابها، والنقول إلى مصادرها، وإثبات بيانات المصادر.
- أن تكون المادة مكتوبةً بإحدى اللغات الثلاث: العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- ألا تكون المادة قد سبق نشرها بأي وسيلة من وسائل النشر الورقي أو الإلكتروني، ولو بتغيير العنوان والتصرُّف اليسير فيها.
- ألا تكون المادة مستلَّة من بحث أو كتاب، سواء أكان ذلك للكاتب نفسه أم لغيره.
- المواد التي نعتذر عن نشرها لا يعني ذلك ضعفها، ولكن قد يكون الاعتذار لاعتبارات فنية أو غيرها، كأن تكون المادة قد نُشر في

16

اتجاهات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا

24

الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب

30

مبادرة التأهيل والإدماج

لذوي الفكر المتطرف والسلوك العنيف

34

جماعات الكراهية

قاطرة إرهاب اليمين المتطرف

44

الشباب والتطرُّف

52

الخطر المقبل.. أبناء مخيمات اللاجئين

58

التطور الحركي في عمل التنظيمات الإرهابية

62 حركة الشباب الصومالية والتحديات

68 حواضن التطرُّف والإرهاب تشخيص ووقاية

77 إشادة دَولية بجهود السعودية في مكافحة تمويل الإرهاب

موضوعها من قبل، وسيُبلغ الكاتب بذلك.

- يحقُّ لهيئة التحرير التصرف في المواد المرسلة؛ اختصارًا وتعديلًا وتصحيحًا وتقويمًا، بما لا يمسُّ جوهر الموضوع وأفكاره الرئيسة.
- يحقُّ للكاتب أن يعيد نشر مادته بأي طريقة شاء، شرط أن ينص صراحةً أنها سبق نشرها في مجلة التحالف.
- يحقُّ لمجلة التحالف إعادة نشر المواد بأي طريقة، سواء إلكترونيًّا أو في إصدارات مستقلة.
- يحقُّ لمجلة التحالف ترجمة الموادّ إلى أي لغة، وإعادة نشرها بتلك اللغات.
- تُنضَّد المادة المرسلة حاسوبيًّا ببرنامج الورد (Word)، خط (Traditional Arabic) قياس 18، للغة العربية، مع جعل الحواشي والمصادر إن وجدت في آخر المادة بقياس 16. وخط (Times New Roman) قياس 14، للغة الإنجليزية أو الفرنسية.
- يحسُن إثبات الآيات القرآنية من نصِّ القرآن الكريم بالرسم العثماني، مع ضرورة تخريجها بين معقوفتين بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- يحسُن إرفاق صور توضيحية مقترحة لما يتصل بالمادة، مع ضرورة أن تكون مأخوذة من مواقع الصور المتخصصة لا من الصحف والمجلات.
- يُرفق بالمادة المرسلة السيرة الذاتية للكاتب، متضمنة: الاسم الثلاثي، والجنسية، وبلد الإقامة، والتخصص الدراسي، والوظيفة الحالية، والنتاج العلمي والثقافي، وعنوان البريد الإلكتروني، ورقم الحساب المصرفي، وصورة شخصية حديثة عند أول مشاركة، علماً بأننا لن ننشر تعريفاً بالكاتب ولكن ستبقى في قاعدة بيانات المجلة.

انطلاقة فريدة بإستراتيجية جديدة

استئثار الإرهابُ في عصرنا بحيِّزٍ كبيرٍ من الاهتمام، وحظيَ بكثيرٍ من الإجراءات في كثيرٍ من دول العالم؛ لما سبَّب من معاناة، وخلَّف من آثار سلبية في معظم المجتمعات الإنسانية. ويُعَد عالمنا الإسلامي أول ضحايا الإرهاب، وأكثر الدول تضرُّرًا من آثاره.

ولمَّا كانت المملكة العربية السعودية مَهبطَ الوحي وقِبلةَ المسلمين، وإدراكًا منها للحاجة إلى جهد إسلامي جماعيٍّ منظَّم، يتكامل مع النشاطات الدَّولية لمحاربة الإرهاب، أعلنت تشكيلَ التحالف الإسلاميِّ العسكريِّ لمحاربة الإرهاب الذي أعلنه صاحبُ السموِّ الملكيِّ الأميرُ محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وليُّ العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس مجلس وزراء الدفاع لدول التحالف، في شهر ديسمبر من عام 2015م، آخذًا على عاتقه تنسيقَ الجهود الفكرية، والإعلامية، والعسكرية، وجهود مكافحة تمويل الإرهاب ودعَمها، مؤيَّدًا بالتضامن الإسلاميِّ للدول الأعضاء بدرجة عالية من الكفاءة، وبالشراكة مع الدول الصديقة.

وقد أصبح التحالف الذي يضمُّ 41 دولةً إسلامية، كِيانًا موحَّدًا ومنظَّمًا، وقادرًا على التصدِّي لظاهرة الإرهاب، ويُعدُّ إضافةً مهمَّة، ولا تزال الدعوةُ مفتوحةً لسائر الدول الإسلامية الراغبة في محاربة التطرف والإرهاب للانضمام إلى هذا الجهد الجماعي الموحَّد.

إن الرؤية الإستراتيجية لهذا التحالف واضحةٌ لبلوغ الريادة العالمية في محاربة الإرهاب، ونعدُّ أنفسَنا الشريكَ الأول في الجهود الدَّولية لحفظِ الأمن والسِّلم الدَّوليَّين، مدفوعين برباعيَّة القيم، ألا وهي: العزيمة، والتضامن، والتكيُّف، والاستباقية.

وفي الوقت الذي يخطو فيه التحالفُ خطواتٍ متسارعةً نحو تحقيق أهدافه، إلا أن المراجعات والتقييم والتطوير لا بدَّ أن تأخذ مكانها. وها نحن قد بدأنا على بركة الله في إطلاق الدورة الإستراتيجية الثانية (2020-2022)، التي بدأ العمل بها في شهر يناير مطلع هذا العام، وتُعَدُّ هذه الدورة امتدادًا لما بُذل من جهودٍ ناجحة في الدورة الإستراتيجية الأولى (2017-2019)، التي كانت مرحلةَ تأسيس وانطلاق، وتتويجًا لما اكتسبه مركز التحالف في هذا المضمار على مدار السنوات الماضية من خبراتٍ ومعارفَ ودروسٍ مستفادة.

وقد أُعِدَّت هذه الخطَّة الإستراتيجية وفقَ منهج دقيق؛ لتحقيق المزيد من الأهداف المستقبلية الواعدة، آخذةً في الحسبان التوسُّع الذي جرى في التحالف من حيث المهامُ والمسؤوليَّات، وانضمام المزيد من الدول إلى عضويته.

المشرف العام

التحالف يدشّن دورته الإستراتيجية الثانية

دشّن مركزُ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب دورتَهُ الإستراتيجية الثانية 2022/2020 في الثاني من يناير 2020 بالرياض. وتضمَّنت وثيقةُ الدورة رؤيةً إستراتيجية مبناها "الريادة في محاربة الإرهاب والشريك الأول في الجهود الدَّولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين"، وتقوم على "تنسيق الجهود الفكرية والإعلامية والعسكرية وتوحيدها ودعمها، وجهود مكافحة تمويل الإرهاب، للدول الأعضاء لمحاربة الإرهاب، بدرجة عالية من الكفاءة والنشاط، بالشراكة مع الدول الصديقة".

وتُؤكِّد إستراتيجيةُ التحالف في دورتها الثانية المواءمةَ مع متطلبات إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتحلل البيئة الإستراتيجية للإرهاب بأبعادها: السياسي، والفكري، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والقانوني، والإعلامي، والتقني، والعسكري الأمني.

وتناولت الوثيقة الأهدافَ الإستراتيجية للتحالف ومؤشراتِ الأداء الإستراتيجي لها، وهي:

- محاربة الإرهاب فكريًا، عبر التصدي لنظريات الفكر الإرهابي وأطروحاته التي تشوِّه المعتقدَ الإسلامي الصحيح، وإبراز المبادئ والقيم الإسلامية الداعية للاعتدال والتسامح والتعايش المشترك.
- محاربة الإرهاب إعلاميًا، عبر صناعة خطاب إعلامي رصين ومؤثر وجذاب، لتفنيد الدعاية الإعلامية لجماعات التطرف العنيف، وتوعية الرأي العام بمخاطرها .
- محاربة الإرهاب ماليًا بالحدِّ من تمويله، وذلك بالنهوض بمستوى عمليات الوقاية والاكتشاف، والحدِّ من عمليات تمويل الإرهاب.
- محاربة الإرهاب عسكريًا بالتنسيق العسكري والأمني والإغاثي، من طريق دعم القدرات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والإغاثية للدول الأعضاء لمواجهة التنظيمات الإرهابية المسلَّحة.
- محاربة الإرهاب بتعزيز التضامن الإسلامي والإنساني بين الدول الأعضاء في التحالف، بما يضمن الوقوف صفًا واحدًا ضدّ الإرهاب.

وتناولت الوثيقة مبادرات التحالف لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، ومنها المبادرات التأسيسية المنجَزة، مثل مبادرة التأهيل والإدماج الاجتماعي لذوي الفكر المتطرف والسلوك الإرهابي، التي تسعى إلى إعادة تأهيل المتطرفين في دول التحالف، والاستفادة من التجارب الناجحة وأفضل الممارسات لوضع برنامج نموذجي لإعادة التأهيل النفسي والفكري لأصحاب السوابق الإرهابية، ومبادرة معجم مصطلحات الإرهاب الذي سيُعتمد مرجعًا أصيلًا للحوار الدولي والنقاش في قضية الإرهاب، ومبادرة دراسة حالة التنظيمات الإرهابية، التي ستعزز طرق التصدي لخطابات التنظيمات المتطرفة العنيفة، وعملياتها، ووسائل تمويلها، واتصالاتها، ومبادرة وثيقة التحالف التي تتضمن رؤيته ورسالته وأهدافه. أما المبادرات المقترحة فقد بلغ عددها 32 مبادرة، تتوزع على مجالات عمل التحالف لتحقيق أهدافه الإستراتيجية.

مؤشر الإرهاب العالمي (GTI 2019)

الإرهاب يتراجع لكنه يزداد انتشارًا !

الإرهاب ظاهرة مركبة يتطلب تحليلها جهدًا جماعيًا لمعرفة أبعادها المختلفة. وعلى تنوع الجهود في رصد هذه الظاهرة يظل تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) من أكثرها تميزًا، وقد صدرت النسخة السابعة منه متضمنًا ملخصًا شاملًا للاتجاهات والأنماط العالمية الرئيسة في الإرهاب على مدار السنوات الخمسين الماضية، ويشمل 163 دولة يقطنها 99.7 ٪ من إجمالي سكان العالم.

أكد المؤشر انخفاضَ إجمالي الوَفَيات الناجمة عن الإرهاب للعام الرابع على التوالي، إذ بلغ عددها 15952 قتيلًا في عام 2018، بتراجع نسبته 15.2 ٪ عن عام 2017، و52 ٪ عن وَفَيات عام 2014، وتحسَّنت أوضاع تسعة من البلدان العشَرة الأكثر تضررًا من الإرهاب. وسجلت ثلاث دول فقط أكثرَ من ألف قتيل في كل منها، وهو أقلُّ عدد منذ عام 2011.

أما إقليميًّا فإن 93 ٪ من جميع الوَفَيات الناجمة عن الإرهاب بين عامي 2002 و2018 وقعت في ثلاثة أقاليم هي: جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، وسجلت منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا أكبرَ عدد من القتلى بلغ 93700 قتيل. وللمرة الأولى منذ عام 2012 سجلت منطقة جنوب آسيا عام 2018 مزيدًا من الوَفَيات مقارنةً بأي منطقة أخرى. وسجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا ثانيَ أكبر عدد من الوَفَيات بسبب الإرهاب، وهي الآن في المرتبة الثالثة. وهذه هي السنة الأولى منذ بداية المؤشر الذي تسجل فيه منطقة جنوب الصحراء الكبرى وَفَيات أكثر من المنطقة المجاورة لها؛ بسبب ارتفاع النشاط الإرهابي لمتطرفي الفولاني في نيجيريا، ومن بين الجماعات أو الحركات الإرهابية الثلاث عشرة التي قتَلت أكثر من 100 ضحية، ستّ جماعات تنشط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وسجلت منطقتا أوروبا، والشرق الأوسط شمال إفريقيا، أكبرَ تحسُّن في تأثير الإرهاب، إذ انخفض عدد الوَفَيات فيهما بنسبة 70 ٪ و65 ٪ على التوالي. وحدث أكبر انخفاض لأعداد الوَفَيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأكثر من 4400 حالة عن عام 2017.

وسجلت 12 دولة في المنطقة انخفاضًا في عدد الوَفَيات الناجمة عن الإرهاب يقل بنسبة 83 ٪ عمَّا كانت عليه في ذروتها عام 2014.

هذه هي السنة الأولى التي تسجل فيها منطقة جنوب الصحراء الكبرى وفيات أكثر بسبب ارتفاع النشاط الإرهابي لمتمردي الفولاني في نيجيريا.

وفي أوروبا، انخفض عدد وَفَيات الإرهاب للعام الثاني على التوالي، من أكثر من 200 وفاة عام 2017 إلى 62 وفاة عام 2018. وسجلت أوروبا الغربية 183 حادثًا، وهو أدنى عدد من الحوادث منذ عام 2012. وانخفض عدد الدول في أوروبا الغربية التي سجلت حالات وفاة عام 2018 من تسع دول عام 2017 إلى خمس دول عام 2018.

وعلى الرغم من انخفاض عدد الوَفَيات الناتجة عن الإرهاب، وتحسين 98 دولة درجاتها على مقياس المؤشر، لا يزال عدد البلدان المتأثرة بالإرهاب مرتفعًا، فقد سجلت 71 دولة وفاةً واحدة على الأقل بسبب الإرهاب في عام 2018، وهو ثاني أكبر عدد من البلدان منذ عام 2002. وشهدت 103 دول حادثًا إرهابيًّا واحدًا على الأقل.

■ أخطر الجماعات الإرهابية

الجماعات الإرهابية الأربع المسؤولة عن معظم الوَفَيات عام 2018 هي: طالبان، وداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، والدولة الإسلامية في خُراسان، وجماعة بوكو حرام. فقد كانت هذه الجماعات مسؤولة عن 9223 قتيلًا من ضحايا الإرهاب، بنسبة 57.8 ٪ من إجمالي ضحايا الإرهاب عام 2018.

واستمر انخفاض أعداد ضحايا داعش للعام الثاني على التوالي، إذ انخفضت الوَفَيات المنسوبة إلى التنظيم من 4350 قتيلًا عام 2017، إلى 1328 قتيلًا في 2018 بنسبة 69 ٪ ، وكذلك تراجعت هجَماته بنسبة 63 ٪. ومع ذلك سجلت بعض الجماعات التابعة لداعش مستويات أعلى من النشاط الإرهابي، فكان فرع التنظيم في خُراسان رابعَ أكثر الجماعات الإرهابية دموية في عام 2018، مع أكثر من ألف حالة وفاة.

ومن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب: سبعُ دول عربية أو إسلامية، شغلت ستٌّ منها المراتب الست الأولى! وهي على الترتيب: أفغانستان والعراق

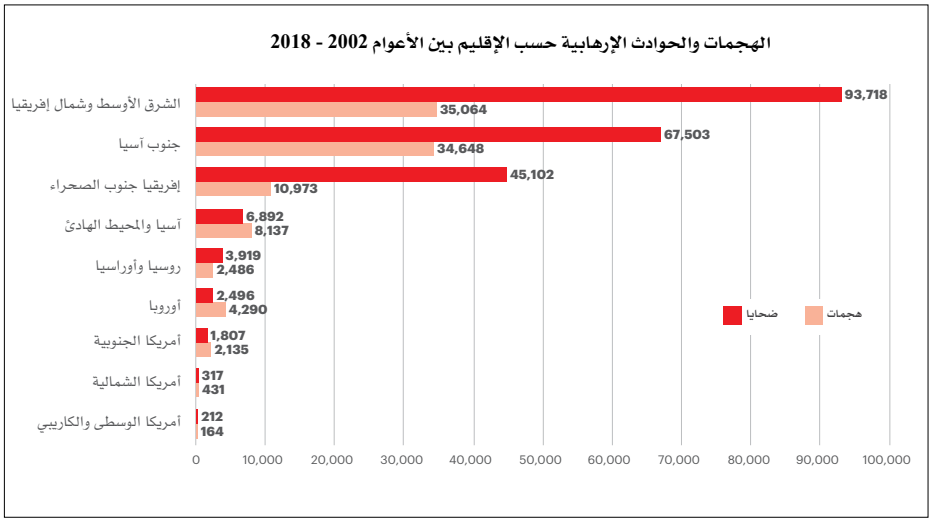

ونيجيريا وسوريا وباكستان والصومال، في حين جاءت اليمن في المرتبة الثامنة.

سجلت أفغانستان 7379 حالة وفاة من الإرهاب، بزيادة قدرها 59 ٪ عن العام السابق، أوقعت طالبان 83 ٪ منهم، ووقع فيها 1443 حادثًا إرهابيًا، وهي تحتل أدنى مؤشر بعدما شهدت تسع هجمات من أكبر عشر هجمات إرهابية في عام 2018.

أما العراق فلم يعُد البلدَ الأكثر تأثرًا بالإرهاب عالميًا، وذلك أول مرة منذ عام 2003، وسجل أكبرَ انخفاض في عدد الوَفَيات المرتبطة بالإرهاب في عام 2018، إذ انخفض من 4271 قتيلًا عام 2017 إلى 1054 قتيلًا عام 2018، بنسبة 75 ٪. كذلك انخفضت الحوادث الإرهابية من 1956 حادثًا عام 2017 إلى 1131 عام 2018.

وفي نيجيريا ارتفع عدد وَفَيات الإرهاب إلى 2040 قتيلًا عام 2018، بزيادة 33 ٪ عن العام السابق؛ بسبب ارتفاع أعداد الحوادث الإرهابية من 411 حادثًا إلى 562 في المدة نفسها، بزيادة قدرها 37 ٪، وكان متطرفو الفولاني وراء مقتل 1158 شخصًا بزيادة نسبتها 308 ٪ عن العام الماضي، في حين قتلت جماعة بوكو حرام 589 شخصًا بانخفاض نسبته 42 ٪ عن العام السابق.

وفي أعقاب تراجع حدَّة الصراع في سوريا، انخفضت وَفَيات الإرهاب بنسبة 40 ٪ إلى 662 قتيلًا في عام 2018، وانخفضت الحوادث الإرهابية إلى 131 حادثًا في العام نفسه، بانخفاض نسبته 9 ٪ عن العام السابق.

وفي باكستان انخفض أثر الإرهاب للعام الخامس على التوالي في عام 2018، بانخفاض عدد الوَفَيات إلى 537 قتيلًا بنسبة 37 ٪ عن العام السابق، و81 ٪ عن عام 2013 الذي شهد أعلى معدل لضحايا الإرهاب في باكستان، وانخفض عدد الحوادث إلى 366 حادثًا بنسبة 36 ٪ من حوادث عام 2017، و77 ٪ من حوادث عام 2013.

وسجلت الصومال ثانيَ أكبر انخفاض في عدد وَفَيات الإرهاب في عام 2018، بعدما شهدت أكثرَ الأعوام دمويةً على الإطلاق في عام 2017، فقد انخفضت الوَفَيات من 1470 قتيلًا عام 2017 إلى 646 عام 2018 بنسبة 56 ٪، وانخفضت الحوادث الإرهابية من 372 حادثًا في عام 2017 إلى 286 عام 2018.

وانخفضت وَفَيات الإرهاب في اليمن للسنة الرابعة على التوالي، بنسبة 20 ٪ بين عامي 2017 و2018، بنسبة 80 ٪ عن عدد ضحايا عام 2015، الذي تجاوز 1500 قتيل.

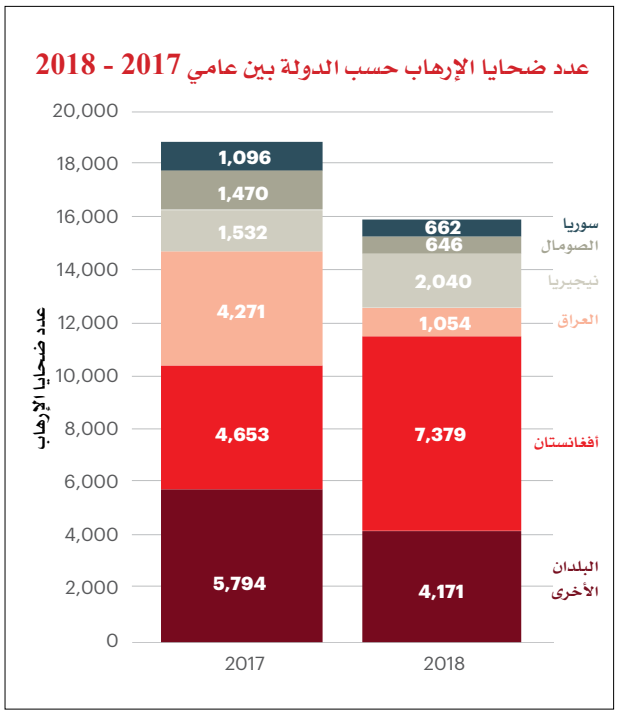

إرهاب اليمين المتطرّف يتضاعف ثلاث مرات

من أكثر الاتجاهات إثارةً للقلق في تقرير المؤشر: زيادة الإرهاب اليميني المتطرف في السنوات الخمس الماضية، فقد ارتفعت هجَماته الإرهابية بنسبة 320 ٪، واستمر هذا الاتجاه عام 2019، إذ نُسبت 77 وفاة إلى إرهابيين من أقصى اليمين حتى سبتمبر 2019. ونفذ اليمين المتطرف 38 هجومًا في عام 2018، وزاد عدد الاعتقالات المرتبطة بالإرهاب اليميني في أوروبا عام 2019 للسنة الثالثة على التوالي.

ولاحظ تقرير المؤشر أن إرهاب اليمين المتطرف ينفذه غالبًا أفرادٌ ليسوا على صلة بجماعة إرهابية محددة، فقرابة 60 ٪ من هجَماته بين عامي 1970 و2018، نفذها أفرادٌ غير تابعين لتنظيمات، على خلاف الجماعات الإرهابية اليسارية أو الانفصالية.

ويرجع تصاعد الهجَمات الإرهابية اليمينية الفردية إلى تراجع السلام الإيجابي في جميع أنحاء الغرب وما يتبعه من ارتفاع مستويات الاضطراب الاجتماعي، فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر درجات التدهور في السلام الإيجابي بنسبة 6.7 ٪ في العقد الماضي. ودفع تصاعد الهجَمات الإرهابية لليمين المتطرف في الغرب المراقبين إلى التحذير من أن هذا الإرهاب لم يؤخذ بجدية كافية، وأن أجهزة الأمن والمخابرات يجب أن تولي عناية أكبر لهذا التهديدَ الذي يضم طيفًا واسعًا من الحركات، ويعقّد الحرب على الإرهاب.

ويؤكد تقرير المؤشر أن الاهتمام بالتطرف اليميني يمكن أن يسهمَ في إضفاء الحياد والموضوعية على برامج

منع التطرف العنيف ومكافحته التي تعرضت للانتقاد المتكرر بسبب اهتمامها غير العادل بالتطرف الإسلامي، ووصمها للمجتمعات المسلمة!

ويؤدي تصاعد العنف اليميني إلى تحديات عملية لتنفيذ بعض تدابير محاربة الإرهاب المتعلقة بالملاحقة الجنائية للجرائم الإرهابية، فالنظُم القضائية الغربية غير كافية للتعامل مع الجرائم الإرهابية لليمين المتطرف، وتجعل من الصعب محاكمة مرتكبيها على أنهم إرهابيون، فكثير منهم يُحاكمون على أعمالهم الإرهابية بوصفها جرائمَ كراهية لا جرائمَ إرهابية.

ويحذر تقرير المؤشر من أن التحقيقات غير المكتملة عن شبكات اليمين المتطرف تزيد فرصته في شنِّ هجَمات مستقبلية، والصورة غير الدقيقة للتهديد اليميني تقلل أيضًا من فهم سِمات هذا الإرهاب، ولا سيَّما الأهداف ووسائل الاتصال والتواصل ومسار التطرف للجناة. وكذلك معاملة الجرائم اليمينية على أنها حوادث فردية يقلل من التعاون الدَّولي في مكافحتها.

وعلى الرغم من أن إرهاب اليمين المتطرف في تصاعد طَوالَ العِقد الماضي، لكن مستوى الإرهاب السياسي في الغرب أقل بكثير مما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات، ففي السنوات العشر الماضية وقع 322 هجومًا إرهابيًّا بدوافعَ سياسية في الغرب، مقارنة بنحو 1677 هجومًا بين عامي 1970 و1980، نفذت الجماعات الإرهابية اليسارية 93 ٪ منها، و295 منها وقع في عام 1977 وحدَه.

ويرجع الانخفاض في العدد الإجمالي للحوادث الإرهابية السياسية في الغرب بعد الثمانينيات إلى حدٍّ كبير إلى الاختفاء الحقيقي للإرهاب اليساري المنظَّم الذي نفذ معظم الهجَمات الإرهابية في السبعينيات والثمانينيات على أيدي خلايا صغيرة من الجماعات الماركسية أو الفوضوية.

وبين عامي 1970 و2018 وقع في الغرب (أوروبا وأمريكا الشَّمالية وأستراليا وأوقيانوسيا) 11109 هجَمات إرهابية، 70 ٪ منها لأسباب قومية أو انفصالية، و26 ٪ لأسباب سياسية، و3.4 ٪ لأسباب دينية. وفي العقد الماضي حدثت زيادة كبيرة في الهجَمات الإرهابية السياسية 38 ٪، وذات الدوافع الدينية 17.8 ٪، وانخفض عدد هجَمات الإرهاب القومي أو الانفصالي إلى 44 ٪ من إجمالي الهجَمات. وفي السنوات الخمس الماضية وقع 270 هجومًا إرهابيًّا بدوافعَ سياسية، وقُتل ما لا يقل عن 84 شخصًا في هذا النوع من الهجَمات الإرهابية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2019.

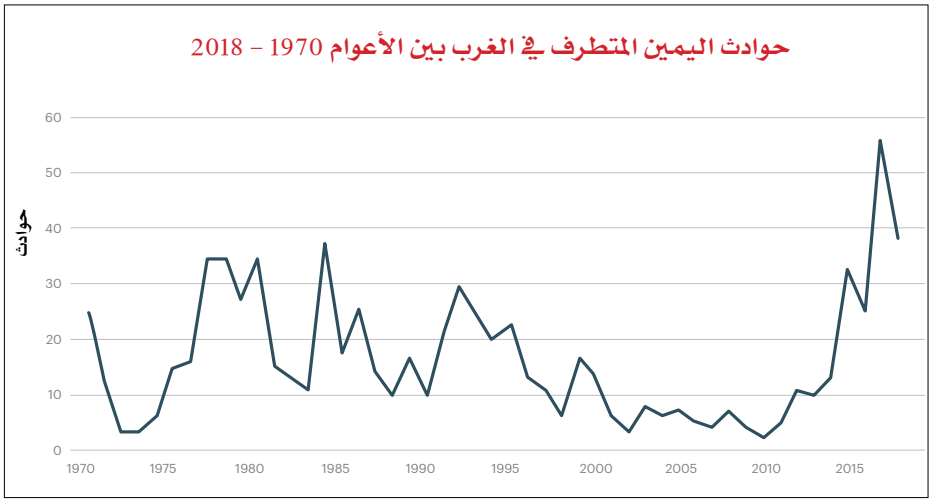

أثر الإرهاب اقتصاديًّا

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء تتحمل 73 ٪ من خسائر الإرهاب في العالم

بلغت قيمة التأثر الاقتصادي العالمي بالإرهاب 33 مليار دولار عام 2018، مقارنة بنحو 54 مليار دولار عام 2017 بنسبة انخفاض قدرها 38 ٪، وهذه هي السنة الرابعة على التوالي التي ينخفض فيها أثر الإرهاب اقتصاديًّا، الذي بلغ قمَّته عام 2014 بقيمة 111 مليار دولار، ثم انخفض إلى 94 مليارًا عام 2015، و92 مليارًا عام 2016. ومنذ عام 2014 انخفض هذا الأثر بنسبة 62 ٪ في نيجيريا، و82 ٪ في العراق، و90 ٪ في باكستان.

وتُعَدُّ هذه التقديرات متحفظةً جدًّا، إذ إن المؤشر يستبعد العناصر التي يصعُب تقدير كلفتها، وهي آثار الإرهاب الاقتصادية طويلة الأجل، مثل انخفاض السياحة، ونشاطات الأعمال، والإنتاج، والاستثمار، والتكاليف المرتبطة بالأمن وبتكاليف محاربة الإرهاب. ويقيس المؤشر الأثرَ الاقتصادي للإرهاب من أربع فئات فقط هي: الوَفَيات، والإصابات، وتدمير الممتلكات، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل الوَفَيات الناتجة عن الإرهاب 58 ٪ من أثر الإرهاب اقتصاديًّا، إذ تعادل 19.3 مليار دولار عام 2018، ويأتي بعدها خسائر الناتج المحلي التي بلغت 12.9 مليار دولار بنسبة 39 ٪ من إجمالي الخسائر الاقتصادية.

ومقارنة بأنواع أخرى من العنف، كالصراع العسكري والمسلَّح، فإن خسائر الإرهاب تبلغ نسبةً لا تتجاوز 0.2 ٪ من الكلفة العالمية للعنف التي بلغت 14.1 تريليون دولار عام 2018. كانت أفغانستان عام 2018 البلد الأكثر تضررًا من الإرهاب اقتصاديًا؛ إذ بلغت كلفتها 19.4 ٪ من إجمالي ناتجها المحلي، بارتفاع سبع نِقاط عن عام 2017. ولم تشهد أي دولة أخرى كلفة للإرهاب تزيد على 5 ٪ من إجمالي ناتجها المحلي، وقد بلغت الكلفة في العراق الذي جاء بعد أفغانستان 3.9 ٪ من إجمالي ناتجه المحلي.

أما منطقة جنوب الصحراء الكبرى فهي الأكثر تأثرًا اقتصاديًا بالإرهاب بكلفة بلغت 12.2 مليار دولار، تأتي بعدها منطقة الشرق الأوسط وشمالِ إفريقيا بكلفة بلغت 11.9 مليار دولار، وتحملت المنطقتان 73 ٪ من إجمالي أثر الإرهاب الاقتصادي في العالم عام 2018. وبلغ هذا الأثر في جنوب آسيا 5.9 مليار دولار.

■ الصراعات الداخلية بيئة خصبة للإرهاب

الصراع هو المحرك الرئيس للنشاط الإرهابي، ففي عام 2018 كانت 95 ٪ من وَفَيات الإرهاب في البلدان التي شهدت صراعًا عنيفًا، وكانت الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب في نزاع مسلح، والهجَمات الإرهابية فيها أكثر فتكًا بثلاثة أضعاف عن نظيراتها في البلدان الأخرى.

وتستهدف الهجَمات الإرهابية في بلدان الصراع الشرطةَ والجيش، في حين تستهدف في غيرها السيَّاح والأعمال التجارية ووسائل الإعلام.

إن معظم النزاعات المسلحة طَوال العقود الماضية كانت نزاعاتٍ داخليةً، صُنِّف أكثر من 97 ٪ منها ما بين 1990 و2018 على أنها نزاعات داخلية، منها 76 ٪ على أنها حروب أهلية. وكان للإرهاب أثرٌ في جُلِّها.

ويشير تقرير المؤشر إلى أن النزاعات المسلحة الداخلية التي تنطوي على جماعات كانت لها نشاطات إرهابية تستمر مدةً تصل إلى ضعف مدة النزاعات الأخرى.

وتكاد الوَفَيات المرتبطة بالصراع وتلك الناتجة عن الإرهاب تسيران معًا. فبين عامي 2011 و2014 زادت الوَفَيات المرتبطة بالصراع بنسبة 318 ٪، وزادت الوَفَيات الناتجة عن الإرهاب بنسبة 353 ٪. وبين العامين 2014 و2018 انخفضت وَفَيات الصراع بنسبة 49 ٪، وانخفضت وَفَيات الإرهاب بنسبة 52 ٪. ومنذ عام 1970

الإرهاب يقتل 95 ٪ من ضحاياه في بلدان منخرطة في الصراعات، والنزاعات المسلحة الداخلية التي تنطوي على جماعات كانت لها نشاطات إرهابية تستمر مدةً تصل إلى ضعف مدة النزاعات الأخرى.

حدثت 93 ٪ من وَفَيات الإرهاب في البلدان التي تواجه نزاعاتٍ مسلحةً داخلية، وكان 88 ٪ منها في بلدان تشهد نزاعاتٍ شديدةً أو حروبًا أهلية. وفي السنوات الثلاث الماضية انخفضت شدَّة بعض هذه النزاعات بدرجة أكبر، فانخفض عدد وَفَيات الصراع ووَفَيات الإرهاب بنسبة 50 ٪ عمَّا كانت عليه عام 2014.

وكثيرًا ما تُصنَّف الجماعات مثل: فارك في كولومبيا، ونمور تحرير تاميل إيلام في سريلانكا، والباسك في إسبانيا، وبوكو حرام في نيجيريا، وداعش في العراق والشام، والحوثيين في اليمن، والجبهة الوطنية الديمقراطية لبودولاند في الهند. كل هذه الجماعات شنَّت عمليات تمرد على حكوماتها، وكانت مسؤولة عن عدد كبير من الهجَمات الإرهابية.

وفي البلدان التي تعاني صراعًا تكون نسبة كبيرة من العمليات الإرهابية تكتيكًا تستخدمه الجماعات المتمردة. ومع ذلك كانت هناك صراعات سبق فيها النشاط الإرهابي النزاعَ الداخلي، فوُلدت الجماعات الإرهابية ثم تحولت إلى حركات تمرد، واستمرت في استخدام الإرهاب. وفي العقود الخمسة الماضية، أصبحت 34 جماعة إرهابية في 20 دولة أطرافًا نشطة في نزاع مسلح داخلي ضد الحكومة، وبقيت منظمات إرهابية في الوقت نفسه.

التأثير الاقتصادي للإرهاب، بالمليار دولار أمريكي بين الأعوام 2000 - 2018

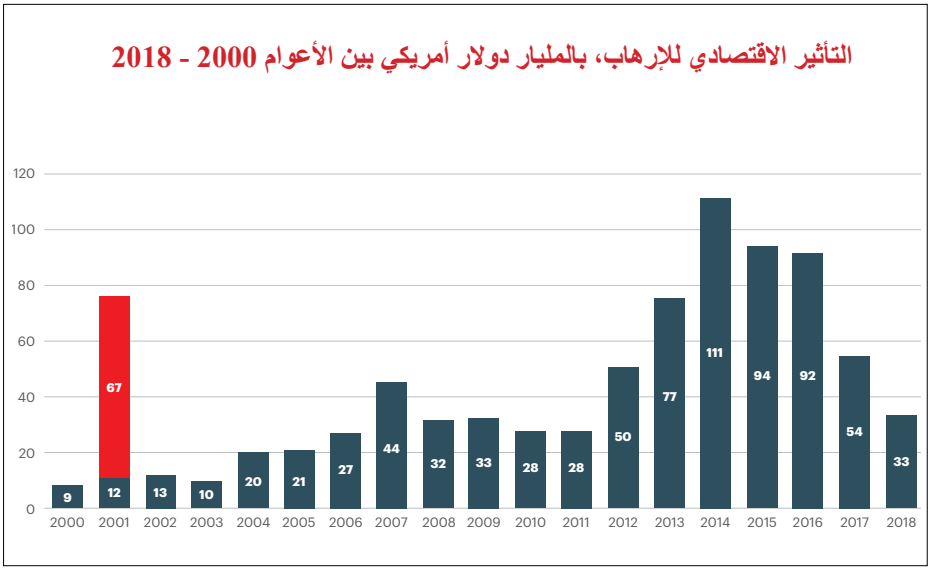

النساء والإرهاب

الهجَمات الانتحارية النسائية ترتفع بنسبة 450 ٪ منذ 2013

ارتفعت معدلات مشاركة النساء في النشاط الإرهابي بوضوح، فقد نفذت النساء أكثر من 300 هجوم انتحاري منذ عام 1985، أودت بحياة 3071 شخصًا، بنسبة 5 ٪ من الهجَمات الانتحارية عالميًا، وارتفعت النسبة إلى 7 ٪ عام 2018. وشهدت الحرب الروسية الشيشانية، والحرب الأهلية السريلانكية مستويات عاليةً من الهجَمات الانتحارية النسائية، وقد شاركت النساء في 30 ٪ من الهجَمات الانتحارية في روسيا، وقع معظمها في أثناء الصراع الروسي الشيشاني. وفي الحرب الأهلية السريلانكية نفذت النساء 25 ٪ من الهجَمات الانتحارية.

وبين عامي 2013 و2018، زادت الهجَمات الانتحارية التي نفذتها نساءٌ من أربع هجَمات إلى 22 هجومًا، في حين انخفضت هجَمات الرجال الانتحارية بنسبة 47 ٪ في المدة نفسها. ومنذ عام 2014، انتقلت الهجَمات الانتحارية النسائية من حوادثَ غير متكررة نسبيًا إلى سِمة بارزة في بعض التنظيمات الإرهابية، وبخاصة جماعة بوكو حرام التي نفذت 80 ٪ من جميع تلك الهجَمات في السنوات الخمس الأخيرة، بما لا يقل عن 146 هجومًا انتحاريًا نسائيًا أوقعت قرابة 900 قتيل، بنسبة 87 ٪ من إجمالي الوَفَيات الناتجة عن هذا النوع من الهجَمات.

وتُعد الهجَمات الانتحارية للإناث أكثر فتكًا من الهجَمات الذكورية، إذ كانت المهاجِمات أكثرَ قدرة على تجنُّب اكتشافهن، لكن قوات الأمن تكيفت مع هذا الوضع، وأصبحت هجَمات النساء أقل فتكًا من هجَمات الرجال. وفي عام 2018 كان معدل وَفَيات الهجَمات الفتَّاكة للذكور 10.2 قتيل للهجوم الواحد، مقارنة بالإناث اللاتي كان معدل الوَفَيات في هجَماتهن 3.3 قتيل.

■ نساء داعش

منذ عام 2013، سافر أكثر من 50 ألف شخص من 83 دولة إلى العراق وسوريا للانضمام إلى داعش، منهم 6902 من النساء. وبحلول يوليو 2019 عاد قرابة 8820 شخصًا بنسبة 16٪ من الأجانب الذين انضموا إلى داعش، ولم تتجاوز نسبة العائدات 7 ٪ منهم. ■

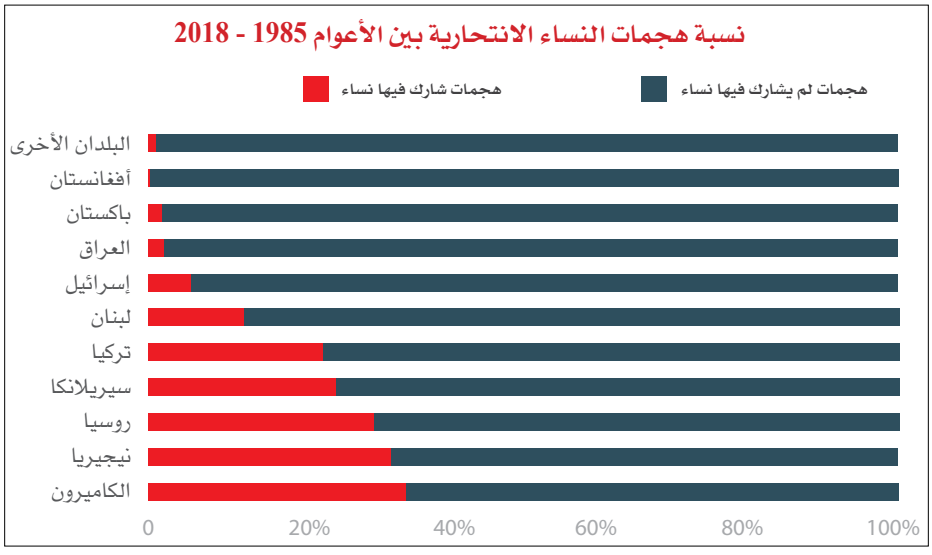

عُمان صفر إرهاب

لماذا خلت السلطنة من الإرهاب والإرهابيين؟

فقدت سلطنةُ عُمان والأمَّتان العربيةُ والإسلامية جلالة السلطان قابوس ابن سعيد، سلطان عُمان، في العاشر من شهر يناير الماضي 2020 بعد مسيرة حافلة بالعطاء والبناء، حقَّق فيها لبلده نقلةً نوعية في التنمية والسلام والاستقرار. وقد كانت سلطنة عُمان حتى منتصف القرن العشرين، في الترتيب الثاني لأقل دول العالم نموًا اجتماعيًا واقتصاديًا، وفي عام 1970 لم يكن فيها سوى ثلاث مدارسَ فقط، تضم 900 طالب، في حين بلغ عدد المدارس فيها اليوم زُهاء 1800 مدرسة يلتحق فيها أكثر من 750 ألف طالب وطالبة.

في منطقة تعجُّ بالصراعات والحروب بأنواعها، بقيت عُمان واحةً للسلام والأمن، فلم تشهد حادثًا إرهابيًا واحدًا طَوال سنوات، ونأتْ بنفسها عن الصراعات والخلافات، وقدمت نفسَها وسيطًا للسلام بين المتخاصمين والمتحاربين. وقد صنَّف المنتدى الاقتصاديُّ العالمي عُمانَ في العام الماضي في المرتبة الرابعة لأكثر الدول أمنًا في العالم.

إدراك عُمان لخطر الصراعات الإقليمية في المنطقة جاء مبكرًا، ففي نهاية السبعينيات من القرن الماضي حظرت السلطنة سفرَ مواطنيها إلى مناطق النزاع، وطَوال الثمانينيات والتسعينيات لم ينضمَّ أي عُمانيٍّ إلى (الأفغان العرب) الذين باتوا نَواةً لكثير من المنظمات المتطرفة والإرهابية.

وفي العِقدَين الماضيين خلت سلطنة عُمان من متشددي القاعدة أو داعش أو غيرهما من التنظيمات الإرهابية. ونالت السلطنة مركزًا متقدمًا في المؤشِّر العالمي للإرهاب GTI 2019، في المرتبة 138 عالميًا، ولم يسبقها إلا دولتان، وكانت الدولةَ الوحيدة من الشرق الأوسط ضمن 26 دولةً في العالم خلت من الإرهاب. وفي عام 2015 أكَّد المركز الدَّولي لدراسة التطرف والعنف السياسي في كلية كينجز بلندن أن عدد الملتحقين بتنظيم داعش زاد على 20 ألف مقاتل أجنبي، ليس فيهم أيُّ مواطن عُماني. تحظى سلطنة عُمان بتركيبة اجتماعية متميزة بمكوِّناتها الثقافية والدينية والمذهبية، وقد أدارت الدولة هذا التعدد والتنوع بسياسات حكيمة ومعرفة عميقة بطبيعته، وتجلَّى ذلك في حالة السِّلم الاجتماعي والتسامح السائدة في البلاد. ومع أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية منتشر بكثافة في دولة اليمن التي تشترك السلطنة معها بحدود تبلغ 288 كيلومترًا، لم تنجح القاعدة في جذب أيِّ مواطن عُماني، أو في نقل عملياتها إلى الأراضي العُمانية. وكذلك لم تستهدف التنظيمات الإرهابية أيًا من مصالح الدول الأجنبية في أراضي عُمان.

فما الذي جعل السلطنة عَصيَّةً على التنظيمات المتطرفة والحركات الإرهابية، ومحصَّنةً من أفكار المتطرفين والمتشددين؟ يمكننا تفسير ذلك بالوقوف على عدد من العوامل:

1) السياسة الداخلية

إنَّ ما تتمتع به سلطنة عُمان من استقرار وسلام داخلي إنما هو نتيجةُ سياسة واعية اختطَّها السلطان قابوس رحمه الله، فقد شهدت عُمان حربين أهليَّتين في القرن العشرين، وهما حرب الجبل الأخضر التي اندلعت عام 1957 وانتهت في عام 1959، ونجحت فيها السلطنة بتوحيد أراضيها. وحرب ظَفارِ التي استمرت من عام 1962 حتى 1975. وقامت السلطنة باحتواء جميع المنشقين والمقاتلين الذين شاركوا في الحرب الأهلية في ظَفارِ، وأصدر السلطان قابوس عفوًا عن المتمرِّدين السابقين، وأعاد إلى عُمان كلَّ من كان منفيًّا عنها.

لقد أسهم تسامح السلطان قابوس في تحقيق لُحمةٍ وطنية عصيَّة على الانقسام، وفي تجنب الشِّقاق الداخلي الذي يُعَدُّ بيئةً مناسبة للإرهاب. حدث ذلك عام 1975 قبل عقود من إدراك الخبراء والسياسيين وصُنَّاع القرار القائمين على محاربة الإرهاب حاليًا أن الصراعات الداخلية هي البيئة الخِصبة للإرهاب، تؤيدهم في ذلك مؤشِّراتٌ وحقائقُ على الأرض تُؤكِّد أن 90 ٪ من ضحايا الإرهاب كانوا يعيشون في بلدان فيها صراعاتٌ وحروب أهلية أو خارجية.

2) السياسة الخارجية

انتهجت سلطنة عُمان سياسةً خارجية محايدة إزاء خلافات المنطقة، وقد نجحت في ذلك نجاحًا كبيرًا على مدار العقود الماضية، جعلها في منأًى عن الإرهاب، وعن الدخول في تحالفات مع دول ضدَّ أخرى، من شأنها تعقيد الأوضاع. وبذلك أَسست لنفسها موقعًا محايدًا تجاه جميع الأطراف؛ لتكتسب نفوذًا بوصفها وسيطَ سلام موثوقًا به، وحققت بهذه السياسة أيضًا مناعةً داخلية تجاه أي تجاذبات بين مواطنيها للانضواء تحت راية أي جماعة متطرفة أو مسلَّحة.

على سبيل المثال: قامت عُمان بالتوسط لإتمام اتفاقية السلام والشراكة الوطنية في اليمن في سبتمبر 2014، وتوسطت بين إيران والقوى الغربية لاستكمال الاتفاق النووي، وتوسطت بين الولايات المتحدة والحوثيين لإطلاق سراح مواطنين أمريكيين في أكتوبر 2016، وتوسطت بين إيران والولايات المتحدة بعد اعتقال إيران ثلاثة أمريكيين عبروا حدودها في عام 2009، وأفرجت عنهم بعد الجهود الدبلوماسية العُمانية في عام 2011. وما كان ليتحقق لها هذا النجاحُ إلا بسبب الحياد في سياساتها الخارجية، وإبعاد شعبها داخليًا عن الاستقطاب العِرقي والنَّعَرات الطائفية الشائعة في بلدان المنطقة.

ولكن هذه الحيادية هي حيادية إيجابية وليست سلبية؛ فقد انضمَّت عُمان إلى الجهود الإقليمية والدَّولية لمحاربة الإرهاب، ففي ديسمبر 2016 كانت السلطنة هي الدولةَ رقم (41) التي انضمت إلى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وهي عضوٌ في التحالف الدَّولي لمحاربة داعش، وفي مركز استهداف تمويل الإرهاب في الرياض (TFTC)، وتشارك في برنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب (ATA) التابع لوزارة الخارجية الأمريكية؛ لتطوير أدواتها الناعمة والصلبة المتعلقة بعمليات مكافحة الإرهاب.

3) المنظومة القانونية

أدركت سلطنة عُمان مبكِّرًا أن معظم قضايا الإرهاب مرتبطةٌ بالصراعات الطائفية أو العِرقية، فسعَت إلى تحقيق المساواة بين مواطنيها؛ لمنع أيِّ طرف خارجي

من استغلال التنوُّع الطائفي. فقام السلطان قابوس عام 1996 بسنِّ قوانينَ تمنع التمييز على أساس الدِّين، ويعاقب قانون العقوبات العُماني، في مادته 130، بالسجن مدةً لا تتجاوز عشر سنوات لأي شخص يروِّج للصراع الطائفي، أو يسعى إلى بثِّ الكراهية بين أفراد الشعب، ولم تقم عُمان بإجراء أي إحصاءات سُكَّانية على أساس الطائفة، تثبيتًا لفكرة المواطَنة في عقول العُمانيين.

وفي عام 2007 سنَّت القانون رقم 8 الذي يجيز إعدامَ أو سجن أي شخص أنشأ أو شارك في إنشاء وإدارة أي كِيان إرهابي، أو شارك في أنشطته بأي طريقة. وكذلك القانون رقم 7 سنة 2018 الذي جعل تجريم الإرهاب لا يقتصر على مرتكبي جرائم محددة، ولكن يشمل الأشخاص الذين يحرِّضون أو يموِّلون أو يسهِّلون أي جريمة إرهابية. ولتشديد أدوات الردع القانونية للإرهاب، أصدرت السلطنة في أغسطس 2014 قانونًا يسمح بتجريد المواطنين العُمانيين من جنسيتهم إذا تورطوا في أيِّ عمل يضرُّ بمصالح الدولة.

وتدرك عُمان تمامًا أن مكافحة الإرهاب تتطلب تجفيفَ موارده المالية بجانب المواجهة الفكرية والأمنية، ولذلك أصدرت عام 2016 المرسومَ السلطاني رقم 30 الذي يشدِّد القيود على التحويلات المالية الإلكترونية والنقدية، ويجرِّم أيَّ شخص يزوِّد أو يجمع الأموال ويدرك أنها ستُستخدم كليًا أو جزئيًا في عمل إرهابي. ووفقًا للفصل الثالث من المرسوم أُنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي مسؤولة عن وضع خُطط وطنية لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، والاستفادة من تجارِب البلدان الأخرى في هذا الصدد، وتتلقى تقاريرَ من المؤسسات المالية، والمؤسسات غير المالية، والجمعيات، والمنظمات غير الهادفة للربح، عن المعاملات التي يُشتبَه في أنها مرتبطة بجريمة، أو في ارتباطها بالإرهاب، أو تنطوي على غسل أموال، أو تمويل للإرهاب.

وتقوم عُمان، ضمن تنفيذها التوصيات الأربعين لفرقة العمل المالي (FATF) المعنية بغسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، بتقويم (تقييم) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أكملت المستويين الأولَ والثانيَ من مراحل الامتثال الفني، وانتهت من صياغة جميع اللوائح والقوانين اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقوم حاليًا بإعداد الإطار التشغيليِّ والإجرائي اللازم لتنفيذ تلك القوانين؛ استعدادًا لتقييمها بواسطة المجموعة الدَّولية في عام 2021. وفي آخر تقرير تقييم مشترك قامت به فرقة العمل المالي (FATF) في عام 2011 ويتعلق بتنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عُمان، صُنِّفت السلطنة بأنها متوافقة مع 3 توصيات، ومتوافقة إلى حدٍّ كبير مع 24 توصية من توصيات فرقة العمل (FATF 40 + 9).

لقد تبنَّت السلطنة حُزمةً من السياسات الداخلية والخارجية في محاربة الإرهاب، هدفها إيجاد مناعة داخلية تمنع القوى المتطرفة من اجتذاب مواطنيها أو تجنيدهم، ومنع التنظيمات المتطرفة من استغلال الاستقرار في أراضي عُمان لإنشاء ملاجئَ آمنة لها، أو استخدام أراضيها من قِبَل أي تنظيم متطرف أو إرهابي لتهديد الدول المجاورة، فعالجت مشكلات التخلف، والفقر، والانقسامات العِرقية، فنتج عن ذلك غيابُ الظروف التي تجعل البيئة مناسبةً للتطرف العنيف، وذلك بتنفيذ مبادرات مستمرَّة لتعزيز التعليم، وتعزيز التنمية المجتمعية، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكَّان، دون اقتلاع العُمانيين من ثقافتهم وتراثهم.

اتجاهات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا

من المرجَّح أن يستمرَ التطرفُ العالمي والتهديدُ الإرهابي؛ لأن تنظيم داعش يمرُّ بمرحلة إعادة تكيُّف وتحوُّل إلى اللامركزية، وقد أنشأ التنظيمُ هياكلَ سريةً للبقاء في العراق والشام، ولا تزال فكرته تنتشر في الفضاء الإلكتروني. ومع أن قادة التنظيم المؤثِّرين قد قُضيَ عليهم في عام 2019، لا تزال قيادات الصفِّ الثاني التي لديها خبراتٌ في القتال، ولا يزال دعمُ البنية التحتية مستمرًا في العمل سرًا. وغالبًا ستظلُّ تهديداتُ داعش والقاعدة قائمةً مع غياب خطةٍ عالمية نشطة ومُحكَمة وقوية لمكافحة الإرهاب، واستمرار القوى العظمى في التنافس السياسي الجغرافي (المناطقي)، إضافةً إلى الإخفاق في معالجة الأسباب الرئيسة للتطرف والإرهاب. ويستعرض تقرير المركز الدولي للعنف السياسي وبحوث الإرهاب (ICPV TR) المعنون بـ (اتجاهات الإرهاب في جنوب شرق آسيا) الاتجاهات والتحليلات في دول (إندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وميانمار، وتايلاند، وسنغافورة).

ميانمار
فيتنام
لاوس
تايلاند
الفلبين
كمبوديا
ماليزيا
بروناي
سنغافورة
إندونيسيا

■ تطورات التهديدات عالميًّا

شهد عام 2019 تطوراتٍ في واقع الإرهاب، من أهمها:

أولًا: دخول تنظيم داعش مرحلةً جديدة من الصراع العالمي مع استنزاف قدراته في العراق والشام، وتقلّص سيطرته الإقليمية في مناطقه الرئيسة إلى 1٪ فقط شرقَ نهر الفرات. إلا أن هناك نموًّا في المجموعات والشبكات والخلايا والأفراد الموالية للتنظيم في مناطقها فكريًّا وعمليًّا. هذه الكِيانات المحلية تعززها (خلافة) افتراضية، وتشجعها امتيازات تحولها إلى ولايات أو مقاطعات خارجية تابعة للخليفة.

ثانيًا: تظهر أفغانستان مسرحًا بديلًا للمقاتلين الأجانب والمحليين. فمع تعطل تدفق المقاتلين إلى سوريا والعراق، وتشتيت المقاتلين من داعش إلى الأطراف، باتت مراكزُ التطرف والإرهاب منتشرةً في كلٍّ من الشرق الأوسط (اليمن، ليبيا، تونس، الجزائر، مصر)، وإفريقيا (غربي إفريقيا وشرقيها)، والبلقان والقوقاز وآسيا. لكن مسرح داعش يبدو أكثرَ وضوحًا في المنطقة الأفغانية الباكستانية، حيث يهدد تنظيم خراسان (ISK) طالبان الأفغانية، والحكومة الأفغانية، وباكستان، إضافة إلى التأثير في آسيا الوسطى، وينتقل التهديد من باكستان القبلية إلى باكستان القارِّية، وكشمير الخاضعة للسيطرة الهندية، وشينجيانغ في غربيِّ الصين وإيران.

ثالثًا: مع صعود القومية المتطرفة، وتصدُّر الأفكار المتشددة، أصبحت المجتمعاتُ القائمة على العِرق والدِّين أكثر استقطابًا، وأطرافها مهيَّأةً للكراهية المتبادلة بين الأحزاب السياسية، والجماعات العِرقية، والأفراد الذين تحرِّضهم التفسيرات المتطرفة لأديانهم ومذاهبهم وطوائفهم على خصومهم ومجتمعاتهم وحكوماتهم. وتُظهر المصادمات الطائفية المتقطعة وأعمال الشغب، في الهند وميانمار وسريلانكا، كيف استغل الزعماءُ والجماعات الدينية والسياسية الديانة الهندوسيةَ والبوذيةَ باتجاه العنف. وما زال الخوفُ من الإسلام ينمو في الغرب حتى في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. وازدادت العَلاقة بين السنَّة والشيعة اضطرابًا مع الخطاب الطائفي المتشدِّد. ومن المرجَّح أن التعصُّب المتبادل، والتطرُّف والإرهاب، في كلٍّ من الفضاءين المادي والافتراضي، سيؤثران في السلام والأمن العالميين.

اتجاهات الإرهاب في جنوب شرق آسيا

■ إندونيسيا

في عام 2018 شهدت إندونيسيا الكثيرَ من الهجَمات الإرهابية، إذ قامت جماعةٌ مرتبطة بتنظيم داعش بتنفيذِ تفجيرات انتحارية في مناطقَ عدة، منها سجون وكنائس، وُصفت بأنها الكبرى منذ تفجيرات بالي في 2005، وقد شارك في الهجَمات التي استهدفت المسؤولين عن إنفاذ القانون، والأقليات الدينية والمسيحيين خاصة، نساءٌ وأفراد من عائلات.

أما وسائل الهجوم، فقد ظلتِ السكاكينُ الأكثرَ استخدامًا؛ لأنها بديلٌ منخفضُ الكُلفة، مقارنةً بالقنابل والبنادق، إلا أن التفجيرات ولا سيما الانتحارية هي الوسيلة المفضَّلة للهجَمات، مثلما حدث في تفجيرات سورابايا في 13 مايو التي خلَّفت 25 قتيلًا و57 جريحًا، وكان أولَ هجوم انتحاري ناجح تشارك فيه أُسَر في إندونيسيا. وأبرزَ هذا الهجومُ خطرَ مشاركةِ النساءِ والأطفال في الأعمال الإرهابية؛ لأنه مما قد يخفى على رجال الشرطة والأمن، وأظهرَ أيضًا أن النساءَ يتحمَّسنَ للمشاركة في الهجَمات العنيفة على نحو متزايد. وقد هاجمت أسرةٌ مكونةٌ من ستة أشخاص في ذلك اليوم كنيسةَ سانتا ماريا الكاثوليكية، وكنيسة سورابايا سنتر، وكنيسة ديبونيجورو الإندونيسية المسيحية في سورابايا. وفي 14 مايو هاجمت عائلةٌ أخرى من خمسة أفراد مقرَّ شرطة سورابايا.

بعد هزيمة داعش حاول

الإرهابيون بناءَ قواعدَ آمنةٍ في جاوه الوسطى والشرقية، حيث يخططون وينفذون الهجمات، وكانت هذه القواعد مماثلةً لتلك التي بناها مجاهدو إندونيسيا الشرقية (MIT) في بوسو (وسط سولاويزي). وبعد نجاحهم في بناء قواعدَ في هذه المقاطعات، خططوا مباشرة لفرض الشريعة الإسلامية، والقيام بهجَمات في مناطقَ أخرى من إندونيسيا.

ولا تزال الجماعاتُ المرتبطة بالقاعدة تُشكِّل تهديدًا في المستقبل؛ لأنها تواصل الانخراط في الإعداد للقتال والتدريبات شبه العسكرية. وقد حاول ما يقارب 68 فردًا السفرَ إلى سوريا للانضمام إلى مجموعات مختلفة تابعة للقاعدة، ومنها هيئة تحرير الشام، لتلقِّي التدريب واكتساب الخبرة القتالية.

وقد أقرَّ البرلمان الإندونيسي في 2018، قانونَ مكافحة الإرهاب المنقَّح، الذي يسمح للشرطة بالاحتجاز الوقائي للمشتبَه بأنهم إرهابيون، مدةً تراوح بين 14 يومًا و21 يومًا، قبل أن يقرَّرَ الإفراج عنهم أو مقاضاتهم، ويُسمَح للشرطة بمقاضاة مَن ينضمون إلى الجماعات الإرهابية. وعززت محكمةُ جاكرتا القانونَ المعدَّل بواسطة الحظر القانوني للجماعات المرتبطة بداعش كجماعة أنصار الدولة (JAD)، وتجريم أعضائها في 31 يوليو. وقد مكَّن هذا الشرطةَ من القبض على 376 إرهابيًّا مشتبهًا بهم. وأدى اعتقال هذا العدد الكبير إلى مشكلة جديدة، بسبب الافتقار إلى المحققين والمحامين المعتمَدين لدى الشرطة، الذين يُقدِّمون المساعدة القانونية إلى المحتجَزين، إضافةً إلى قلة المدَّعين العامِّين المؤهَّلين لتوجيه الاتهام إلى الإرهابيين المشتبه بهم في المحاكم الإندونيسية. وكذلك سبَّبت قلة مرافق السجون مشاكلَ أخرى، أدت إلى استمرار عمليات التجنيد في السجون.

وما بين شهري مايو وأكتوبر عام 2018، توفي أربعة سجناء، وظهرت تقارير عن اثنين آخرَين يعانيان الاكتئاب وانفصام الشخصية، وما زال نزلاء السجون -التي لا تتمتع بدرجات مقبولةٍ من الأمن والحراسة- قادرين على إدخال الهواتف المحمولة، والتواصل فيما بينهم ومع شركائهم في الخارج باستخدام تطبيق المراسلة (Telegram). وهذا يزيد من حجم التحديات الحالية، ويفرض إعادة النظر في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتعزيزها بما يناسب الأوضاع القائمة.

■ الفلبِّين

استمرت ولاية أرخبيل جنوب الفلبين في عام 2018 مركزًا ناشطًا للإرهاب في جنوب شرق آسيا، وتهيمن الجماعات المرتبطة بداعش على مشهد تهديدها الإرهابي.

وشهدت الفلبين خمسةَ تطورات رئيسة وهي:

- **تغيُّر أمير الجماعات الإرهابية:** وذلك بتولِّي عويضة بينيتو ماروهومسار الملقَّب (أبو دار) إمارة الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش، بعد وفاة إيسنيلون هابيلون.

- **التهديدات في بحر سولو:** تلجأ بعض التنظيمات المبايعة لداعش إلى اختطاف الصيَّادين، في عمليات تدلُّ على قدرات وظيفية وتنظيمية بواسطة نشر الكشافة وعاملي الاستخبارات لتحديد الأهداف. ولا يزال بحر سولو سيلبس يعاني عمليات القرصنة، وهذا يلزم اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين القدرات البحرية للشرطة والجيش.

- **شراء المتفجرات:** هزَّ تفجير لاميتان الانتحاري في يوليو 2018 الدولة الفلبينية، وأظهرت التحقيقات أن نترات الأمونيوم هي المادة المتفجرة المستخدَمة في الهجوم، وقد اشتُريت من مصادرَ محلية. إن المواد المتفجرة التي يستخدمها الإرهابيون في الفلبين هي نترات الأمونيوم ومسحوق البنادق، إضافة إلى المتفجرات التجارية من فئة C-4، ويمكن الحصول على هذه الموادِّ عبر شنِّ غارات على شركات التعدين.

- **هجرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب:** تُعَدُّ الفلبين من الوجهات الكثيرة المقصودة للهجرة، فهي تجذب المقاتلين الإقليميين من كلٍّ من ماليزيا وإندونيسيا وغيرهما، ولا يقتصر المقاتلون الأجانب الذين يسافرون إلى الفلبين على السكان الأصليين لأرخبيل الملايان؛ بل هناك اتجاه للمقاتلين الأجانب الأوربيين الذين يحاولون السفر إلى الفلبين للانضمام إلى الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش عام 2018. ويشير هذا الاتجاه إلى الفلبين كونها ساحةَ معركة مشروعة.

- **التهديد الشيوعي:** يُمثِّل الحزبُ الشيوعي النيبالي تهديدًا نشطًا للفلبين، وقد تمكَّن جيشُ الشعب الجديد من تجنيدِ كثيرين من أولئك الذين يواجهون الفقر. ويمتاز جيش الشعب الجديد بقوةٍ قتالية أكثر تنظيمًا من الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش، على أن بين التمرد الشيوعي والتطرف الإرهابي قواسمَ مشتركة، أبرزها أن كليهما ينشطان في جنوب الفلبين.

وقد شنَّت قوات الفلبين المسلحة (أ ف ب) هجَمات نشطة على الإرهابيين، وتمكنت من كشف مصانعَ أسلحةٍ للمنظمات الإرهابية. ومن أسباب نجاح هذه العمليات أن كثيرًا من أعضاء المنظمات الإرهابية استسلموا للحكومة، ولا سيَّما بعد حثِّ الإرهابيين على الاستسلام، ومنح طالبي اللجوء وأُسَرهم الأمان.

أبرزت دراسات مختلفة أن التمرد والصراع العنيف في زيادةٍ مطَّردة في المناطق التي تعاني العزلةَ الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدَّى التباعد الذاتي الهيكلي الاجتماعي الناتج عن العزلة الجغرافية لميندناو إلى تطوير هياكلَ ثقافية فريدة من نوعها، تؤدي إلى صعوبة التفاوض

والدبلوماسية. إن الطريق إلى حلِّ النزاع هو معالجة المظالم السياسية، والمساعدة على التكامل الاجتماعي الاقتصادي، إذ يجب على الحكومة تهيئة الظروف لتحقيق هذا التكامل بين شعب مورو ومانيلا. وقد جرت بعض التغيرات في البنية التحتية والتعليم والاقتصاد، منها تخفيض الضرائب الوطنية من إيرادات الضرائب الاتحادية المحصَّلة في ميندناو، وتخصيص ما لا يقل عن 5 ٪ من الميزانية الوطنية لميندناو، وتمثيل مورو على المستوى الوزاري للحكومة وبرلمان بانجسامورو.

ولا بدَّ من التأكيد أن التصديَ بقوة لتهديدات المتمردين، يجب أن يبدأ بالتكامل الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير فرص اقتصادية للشباب في الجنوب، إضافة إلى دعم العلماء والدعاة المعتدلين ليقوموا بتفنيد أفكار داعش، وكشف تحريفها للعقيدة الإسلامية.

■ ماليزيا

تواجه ماليزيا تهديداتٍ إرهابيةً محلية وخارجية عديدة. فمنذ عام 2013 إلى عام 2017 اعتقلت السلطات 346 مشتبهًا ينتمون إلى داعش، وأحبطت عددًا من المخططات لهجَمات ذئاب منفردة وخلايا صغيرة، عملت على التخطيط لهجَمات عبر الاتصال بأعضاء من داعش، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل المُعمَّاة (المشفَّرة). ووفقًا لمجموعة صوفان، وهي شركة استخبارات أمنية إستراتيجية: إن 91 إرهابيًّا من ماليزيا سافروا إلى العراق أو سوريا للانضمام إلى داعش بين عامي 2014 وأكتوبر 2017. عاد ثمانيةُ مقاتلين ماليزيين إلى البلاد في حين بقي 56 مقاتلًا في سوريا.

ومن التهديدات المقلقة زيادة التطرف لدى النساء، إذ يؤكد رئيس شعبة مكافحة الإرهاب التابعة للفرع الخاص في يوليو 2018، أن تطرُّفَ النساء في ازدياد، وتوظيفهن على أيدي مسلحي تنظيم داعش للقيام بهجَمات في ماليزيا قائمٌ على قدم وساق. وكذلك زيادة التطرف في أوساط الطلاب الجامعيين، فقد بيَّنت دراسة حديثة أن 21 ٪ من طلاب الجامعات الماليزية يعتقدون أن الإرهاب وسيلة نشطة لتحقيق الأهداف، ويعتقد أكثر من نصف الذين شَمِلَهم الاستطلاع أنه من الممكن لهم تطوير أفكار عنيفة، قد تغدو أعمالًا عنيفة في الواقع.

وعن جهود مكافحة الإرهاب، اتخذت السلطات الماليزية تدابيرَ لذلك، فاعتقلت أكثر من 450 من الإرهابيين المشتبَه بهم منذ عام 2013، منهم 120 من الأجانب، معظمهم من إندونيسيا والفلبين، وضبطت شبكاتٍ وخلايا إرهابيةً سرِّية، وأهم من ذلك أنها أحبطت ما لا يقلُّ عن 23 مؤامرة إرهابية. وتضمنت سلسلة أعمال مكافحة الإرهاب أيضًا إحباطَ محاولاتِ تهريبِ متشددين إلى معاقل الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في جنوب الفلبين، وكشفَ المتطرفون الأجانب أنهم سعَوا إلى إنشاء مركز تعليمي سلفي جهادي جنوبَ شرق آسيا.

ولا تزال كثيرٌ من التحديات قائمةً على جبهة مكافحة الإرهاب في ماليزيا بالنظر إلى طبيعة الحدود، وسهولة السفر في المنطقة، والتعرض للتطرف الناتج عن الدعاية الإرهابية الناشطة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

■ ميانمار

لا يزال الوضع الأمني في أجزاء من ميانمار محفوفًا بالمخاطر، ومن أظهر صورها أزمة اللاجئين الروهينغا، واستمرار الاشتباكات بين الجماعات العِرقية المسلحة والجيش، وتوسع الانقسامات بين أتباع الأديان والطوائف التي يُذكي نارها الجماعاتُ البوذية المتطرفة. ولا تزال ولاية راخين، وهي منطقة معزولة في غربيِّ ميانمار، التي تضم الروهينغا، تعيش حالة بائسة، وسط عنف شديد، واضطهادِ كثير من سكان الروهينغا المسلمين، وطردهم من المنطقة. وأدت أزمة اللاجئين التي طال أمدها، والتي نشِبَت على طول الحدود بين ميانمار وبنغلاديش، إلى ارتفاع حادٍّ في الأنشطة الإجرامية والإرهابية الخارجية.

إن تصاعد النزعة القومية البوذية منذ نهاية الحكم العسكري في عام 2011، أدى إلى زيادة الخطاب المعادي للمسلمين، وإلى حدة العنف الطائفي في جميع أنحاء البلاد. ونجحت جمعية ماباثا (رابطة حماية العِرق والدِّين) في الضغط لإقرار القوانين التي يقول المراقبون الدَّوليون إنها تمييزية ضد المسلمين، وهذه الجمعية هي إحدى الحركات البارزة التي كانت تتمتع بنفوذ سياسي كبير في السنوات الأخيرة، وأعادت تسمية نفسها باسم (مؤسسة بوذا داما الخيرية) بعد حظرها عام 2017. وإن أحد قادتها هو

آشين ويراثو Ashin Wirathu، الراهب الأصولي الذي أطلق على نفسه ذات يوم اسم "ابن لادن ميانمار" وحُرم الوعظ طَوال عام 2017.

ووفقًا للمحللين، فإن ظهور الجماعات المسلحة والجماعات القومية البوذية البارزة، يقدِّم قوةً نشطة جديدة ومزعجة للصراعات الدينية والسياسية في ميانمار، التي من المحتمل أن تتفاقم وتشتد، على الرغم من الجهود الرسمية للحدِّ من حملة ماباثا الداعية إلى نشر الكراهية.

ويظهر عنصر الإرهاب الخارجي في ميانمار من طريق تطورات رئيسة، تتمثل في استخدام البلاد نقطةَ عبور للإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة، واستغلال القاعدة لقضية الروهينغا، ووجود الجمعيات الخيرية المتشددة التي تجمع الأموال باستغلال خطاب الروهينغا، وتجنيد الجماعات الإرهابية في بنغلاديش اللاجئين الروهينغا في صفوفهم.

وعن الآفاق المستقبلية، يشير عجز حكومة ميانمار عن حلِّ النزاع إلى أن قضية الروهينغا فيما يبدو ستستمر في الاشتعال طويلًا. ولا تزال إعادة لاجئي الروهينغا إلى ميانمار غيرَ مؤكدة؛ لأن الحكومة لم تكن قادرةً على ضمان مرور آمن، وتواصل حرمانهم الجنسية. وقد أعربت المنظمات الدَّولية عن قلقها من أن الوضع في ولاية راخين لا يُفضي إلى عودة اللاجئين، ويرتبط الحلُّ القابل للتطبيق ارتباطًا وثيقًا بالوضع السياسي المحلي في ميانمار. وهناك حاجة ملحَّة إلى التصدي للخطاب القومي المتطرف من العناصر البوذية الأصولية، الذي لا يزال يؤجِّج العنف والتمييز ضد الروهينغا ويزيد من حدتهما.

■ تايلاند

واجهت المقاطعات الجنوبية في تايلاند، وهي: باتاني، ويالا، وسونغخلا، وناراثيوات، هجَمات من الجماعات الانفصالية، منذ ضمِّ الولايات الجنوبية إلى سلطنة باتاني السابقة في عام 1902. وتسعى حركة التمرد المسلمة إلى الاستقلال بمنطقة باتاني التاريخية الإسلامية. وقد أبدت الجماعات المتشددة باتاني- الملايو اهتمامًا محدودًا بإقامة روابطَ مع تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة أو غيرهما من الجماعات الإرهابية جنوب شرق آسيا.

وفنَّدت الحكومة التايلاندية المزاعم التي تربط التمرد الانفصالي بداعش. ومن الناحية الفكرية، لا يشترك المتمردون التايلانديون مع داعش؛ لأنهم ملتزمون بتأسيس وطن لأنفسهم، وليس لإقامة (الخلافة). ويُذكر أن المتمردين الانفصاليين التايلانديين لم ينخرطوا في أي هجَمات انتحارية، أو استهداف عشوائي، أو هجَمات جماعية؛ خوفًا من فقدان الشرعية والدعم المحلي، وهذا لا يعني أن تنظيم داعش لم يحاول التواصل مع المتعاطفين المحتمَلين في تايلاند. تبنَّت الحكومة التايلاندية مزيجًا من عدة إجراءات ناعمة وصارمة لإدارة التمرد الانفصالي، وقد سمح نشر 60.000 جندي بمساعدة وحَدات الحرس شبه العسكرية للجيش بتوسيع سيطرته على المناطق النائية، حيث أصبحوا أكثرَ قدرةً على الحركة والمرونة في الوحَدات التي هي أصغر. وتشمل الإجراءات الناعمة برنامجَ إعادة التأهيل، الذي تبلغ كلفته ثلاثةَ ملايين دولار، ويهدف إلى تشجيع المتمردين الجنوبيين على الاستسلام، والعودة إلى حياتهم المدنية.

■ سنغافورة

في عام 2018، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا عددًا من الهجَمات الإرهابية والتطورات ذات الصلة ظلَّت مصدرَ قلق لسنغافورة؛ بسبب القرب الجغرافي. ومع أنه لم يقع أي هجوم إرهابي في سنغافورة حتى الآن، لا يزال هناك تهديد نشِط بالتطرف الذاتي بواسطة الدعاية في (الإنترنت) والمجنَّدين والخلايا. وشهد عام 2018 كثيرًا من حالات التطرف الذاتي من المواطنين المحليين والأجانب، مع أن البلاد لديها استقرار واضح، ووئام اجتماعي قوي، ومرونة مجتمعية، ولكن تبقى هناك حاجةٌ إلى مزيد من السياسات التي تحدُّ من التطرف عبر (الإنترنت) ووسائل التواصل؛ لمنع أي اضطرابات في النسيج الاجتماعي. ■

بنية الخطاب الإرهابي للقاعدة

■ د. عمر الحمود*

إن الخطاب المتطرف عمومًا والخطاب الإرهابيَّ خصوصًا يُعَدُّ نوعًا من أنواع العنف اللفظي الموجَّه إلى المتلقِّي للتأثير فيه، وإقناعه بحمل السلاح والحرب على الآخر، ومن هنا كان هذا الخطاب عاملًا مؤسسًا ووسيلة حتميّة لكل جماعة إرهابية هدفها استقطاب الجمهور للقيام بأعمال إرهابية. ومن هذه الجماعات التي تميزت باستعمالها الخطاب المتطرف تنظيم القاعدة.

يهدف هذا المقال إلى إبراز مميزات الخطاب المتطرف عبر تحليلٍ يوضِّح ماهيته، يرتكز على محورين؛ على لغة الخطاب وبنائه وبلاغته، وعلى الجانب المعرفي وكيفية توظيفيه لبلوغ غايته في التأثير، مما يُسهم في فهمه وبيان آلية عمله، التي تهدف لزعزعة أفكار المتلقي وإقناعه ومن ثَم استقطابه.

ويُؤكِّد أستاذ الاتصالات بجامعة سان فرانسيسكو "جوزيف تومان" من وجهة نظر علوم التواصل، أن "الإرهابي قد يتطلع إلى ترويع السكان وإثارة الذعر والفوضى، وربما جذب الانتباه إلى قضية لم يكن لها تأثيرٌ يُذكر في وسائل الإعلام، أو إرغام الحكومة أو مؤسسة ما على الخضوع لطلبات الإرهابيين".

وبغضِّ النظر عن مكان الحدث الإرهابي وزمانه، فإن أحد الأسس التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية في رسائلها هو عملية إقناع الجمهور بشرعية العمل الإرهابي، ولا سيما ما يسمونه المشروعَ الجهادي في حالة خطاب القاعدة، وذلك باستخدام الرموز اللغوية، وتوظيف الأحداث التاريخية، واستدعاء القضايا الاجتماعية.

ومن هنا فإن للإرهاب مهامَّ بلاغية مُؤثِّرة، وهي فكرة أكَّدها "رالف داولنغ"، حين أشار إلى أن الإرهاب غالبًا ما تكون له أغراضٌ بلاغية، أي أنه يسعى إلى التأثير في المتلقِّين، وإقناعهم بالعمل الإرهابي، لثلاثة أهداف هي:

1) تجنُّب اتخاذ موقف مضادٍّ لأفكارهم.

2) نقل موقف (ما) يتعلَّق بالعمل الإرهابي وبأعدائهم.

3) إثارة ردَّة فعل لها نوعٌ من القابلية لخطابهم.

لذلك، يُعَدُّ الخطاب الإرهابي عملًا بلاغيًا يهدف إلى تشجيع الجماهير وإثارتهم ضد السلطات. على سبيل المثال: نسج إرهابيُّو القاعدة الأساليبَ البلاغية تحت شعارات (الدفاع عن الأمَّة) و(حماية الدِّين)، أي أنهم يستخدمون فكرة (نحن طيِّبون)؛ لتكونَ أعمالهم الإرهابية سائغةً ومقبولة. وضمن هذا التوجُّه والخطة الإستراتيجية تراهم لا يتردَّدون في استخدام لغة عاطفية مقنعة، تسعى إلى تعريف الجماهير برسائلهم، ومن ثَم كانت رسالتهم تتضمن خطابًا واسعًا.

وفي إطار البحث عن شركاء داعمين، ولتجنيد مزيد من الأتباع المؤيدين، يستند

* متخصص في علوم اللغة وتحليل الخطاب، مركز البحوث لدراسة الخطاب والمجتمع، برشلونة، إسبانيا.

مضمون الخطابات الإرهابية إلى عاملين اثنين، أولهما: "الاختلاف"، أي أنها تختلف عن العدو الذي يظهر معرّفًا بطريقة مهينة، والعامل الآخر: "تحديد الهوية"، لإيجاد نقاط مشتركة مع متلقّيه. لذلك يعتمد الإرهابيون في خطاباتهم على الرمزية، والعناصر الدرامية، فضلًا عن مجموعة من قواعد فنّ الخطابة.

ودائمًا ما يتجنَّب الزعيم الإرهابي الناطق الرسمي باسم جماعة ما، تقديمَ بيانات مجرَّدة ودوافعَ غامضة. فهو يعتمد على افتراضات منطقية منظمة جيِّدًا، وبناءٍ قويٍّ للخطاب الجدَلي من حيث الحُجج، وإنشاءِ نِقاط اتحاد بين العناصر المختلفة الواردة في رسالته، سواء كانت تاريخيةً أو فكريةً أو من أي طبيعة أخرى. وهذا يعني أنهم يمنحون خطاباتهم ما يمكن أن نسمِّيه (قوة الجذب)، وعلى هذا يمكننا أن نعدَّها نوعًا من الرسائل الإستراتيجية، ونعُدَّ الإرهابَ وسيلةً "يحاول بها شخصٌ أو مجموعةٌ ذات سلطة محدودة جذبَ الانتباه إلى وجهات نظرهم". بحسب "هيث و أوهير".

أما ما نسمِّيه "قوة الجذب"، فتقول البروفيسور "باتريشيا بالميرتون": "تكمن قوة الإرهابيين وأعمالهم الإرهابية في أنهم يُظهرون عجزَ الحكومات عن الردِّ بقوة، وأنهم مخطئون في استخدام القوة الحالية للردع".

وهناك فكرة أخرى مفيدة يحسُن ذكرُها، وهي تلك التي قدَّمها الكاتب "براون"، ويشير فيها إلى أن الإرهاب يُؤدِّي (وظيفةً رمزية) تحاول إعادةَ تعريف الواقع، عندما يحدِّد أو يُعرِّف واقعَه باللغة، يسعى الإرهاب إلى مشاركة المعاني مع نية التواصل، وكذلك إعادة تعريف عَلاقات القوة الحكومية بالنظام الجديد. هذا ما يبثُّونه في رسائلهم وطريقة فهمهم للواقع الاجتماعي والتغييرات التي ينوون تنفيذَها. لذلك فإن ما يعرضه الإرهابيون هو نوعٌ من (الواقع المكيَّف) الذي يناسب نظرتهم إلى العالم، وتوقعاتهم للتغيير، وينتج عن ذلك تعريفٌ جديد للوضع السياسي والاجتماعي برمَّته.

وفي هذا السياق، يرى "أيوت و مور" أن الخطاب يبقى عنصرًا أساسيًا من عناصر الإرهاب، وليس شيئًا مكمِّلًا أو تجميليًا، "الإرهاب هو إستراتيجي بحدِّ ذاته، وليس عشوائيًا، دائمًا يسعى للتأثير في المعنى، وتعزيز الدعم الإستراتيجي للمعارضة". وفي هذا الصدد يمكننا القول: إن الأهداف التي حدَّدها الإرهابيون في خطاباتهم تشمل إنشاءَ نِقاط لقاء مع الجمهور، ونِقاط اختلاف مع السياسيين، بالاعتماد على حُجَج تسوِّغ أعمالهم، وتشوِّه الحقائقَ ودوافع الآخرين. لقد أصبح الإرهابُ عمومًا، وإرهابُ القاعدة خصوصًا، أداةً مؤثرة وضروريةً للكفاح والسيطرة، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب، ولكن أيضًا للسيطرة على سرد القصة أو الحكاية. يقول هيث و أوهير: "الطبيعة الخطابية للإرهاب هي سردٌ بطبيعته". ويبدو أن الإرهابيين فهموا أن الحرب إذا ما وقعت يجب خوضها أولًا على مستوى الخطاب، لقد أدركوا أنه على الرغم من قلة وسائل الإعلام لديهم، وقيود الفضاء والتضييق الذي يتعرضون له، فإن أهم شيء هو تأسيس بنية خطابية منطقية، أساسها محاربة عدوٍّ مزعوم، يُعرف بأنه (قوة الشرّ) التي يجب علينا أن نحاربها بلا هوادة؛ لنقضيَ عليها، ونستأصل شأفتها.

لذا، تثير القاعدة إرهابًا جديدًا مخيفًا في العصر الرَّقْمي (السيبراني)، وخطابها جُرثومي فاتك؛ لأن لديه قدرةً كبيرة على إنتاج رواية سردية متماسكة ومقنعة، ومقبولة من الناحية الاجتماعية، بحسب "جوردان و كالفو". ويشير الكاتب "تومان" إلى أن "خصائص الخطاب الإرهابي عاملٌ محدد يُؤثِّرُ، بلا شك، في طريقة تناول وسائل الإعلام الظاهرةَ الإرهابية نفسها". ويُؤكِّد الكاتبُ وجودَ وسائل بلاغية إرهابية تُؤثِّر في بناءِ مفهوم الإرهاب.

وفق ما رصدته الأبحاث إن خطاب تنظيم القاعدة ليس موجَّهًا إلى مجموعة محدَّدة ذات أفكار أو توجُّه محدَّد، ولكنه خطابٌ عامٌّ يستهدف جميع مسلمي العالم، مستخدمًا لغةَ الدِّين الحنيف، ليكون جذَّابًا للمجتمع الذي يشعر بخيبة أمل وإحباط من جرَّاء الوضع السيئ الذي يجدون أنفسهم فيه.

وعمومًا، يمكننا القول: إن الخطاب الجهادي لتنظيم القاعدة يجمع بين سلسلةٍ من الخطابات التي تغذيها فكرتان أساسيتان: فمن ناحية يُوظِّفُ التنظيمُ الرؤى والأفكارَ والنصوصَ التاريخية والدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى يقدِّم نفسه على أنه شرطٌ لازمٌ ولا مفرَّ منه لتحقيق الحرية، ومن ثمَّ للعودة السليمة إلى الممارسات الأصيلة لدين الإسلام. ومن هنا فإننا نواجه خطابًا يقدِّم خصوصيةً محددة، يجب دراستها بدقة وعناية، وباستقصاء وتفصيل، وعلى مستويين: مستوى الخطاب الجهادي، ومستوى ممارسة الجهاد عمليًا. ويجب التفريق ها هنا بين موضوعين يمتاز بهما الخطاب الجهادي لتنظيم القاعدة، وهما: الخطاب الجهادي من جهة، والخطاب عن الجهاد من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى نكون أمام خطاب يُنتَج من ساحات الحرب وميادينها؛ لكسب الدعم والتأييد والمعونة في المعركة. وفي الحالة الأخرى يكون الخطاب ذا محتوًى جهادي إستراتيجي صريح، إذ يكشف عن الطرق والوسائل التي يجب اتباعها لممارسة هذا الجهاد في الواقع.

ومن الواضح أن من خصائص الخطاب الإرهابي ما يتوافر فيه من حُجَج ودلائل في كلِّ خطبة تقريبًا، وهذا يعني أننا نواجه خطابًا تعليليًا صريحًا وواضحًا، يقدِّم سلسلةً من البيِّنات والحجج والأدلة، التي تهدف إلى وضع تخطيط محكم للمهمة الجهادية وتسويغها لدى جمهور محدد مقصود. وعلى هذا، يمكننا أن نؤكِّد أنه خطابٌ متسلسل، إذ إن جميع العناصر فيه مهمة، وقد يفقد تماسكه إن غابَ عنه أحدُ هذه العناصر.

إن الخطابَ الإرهابي نوعٌ من الادعاء العريض، الذي يحاول تأكيدَ حججه وإثباتها، ومناقشة المؤيدين المفترضين، وجذب المتردِّدين، وهو يسعى إلى جمع شمل مجموعة من المتلقِّين وتوحيدهم لمواجهة خطر مستمر.

ختامًا يمكننا القول: إن الخطاب الإرهابي للقاعدة هو خطابٌ يُحمِّل نفسَهُ مسؤوليةَ الدفاع عن الأمَّة بأسرها، دون أن يطلبَ منه أحَدٌ ذلك! وهو يورِّط الآخَر (المتلقِّي أو الجمهور)، ويحمِّله عبئًا ومسؤولية ليست من اختصاصه. وكذلك هو خطابٌ دائري مغلق، يبدأ بالدِّين وينتهي إليه، ويحاول جاهدًا تقديسَ تاريخ الأمة الإسلامية؛ في محاولةٍ لإغراءِ جمهوره، والعبثِ بأفكاره، لخدمة مصالحه الخاصة. ■

الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب

فرصها وتحدّياتها

د.فالح بن فليحان الرويلي*

في الرابع من أكتوبر عام 2018، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خُطَّةً جديدة لمحاربة الإرهاب، قائلًا: "إنها تحدد نهج الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية المتطورة، وتمثل أولَ خطة واضحة لمكافحة الإرهاب منذ عام 2011". تتبنى الإستراتيجية "وسائل أكثر مرونة واتساعًا، وتعالج الطيف الكامل للتهديدات الإرهابية للولايات المتحدة، ومن ذلك الأعداء في الخارج، والأشخاص الذين يسعَون للتأثير في الولايات المتحدة بالعنف. وتستخدم القوة الأمريكية الكاملة، وكل أداة متاحة لمكافحة الإرهاب في الداخل والخارج وفي الفضاء الإلكتروني". وتمنح الإستراتيجية الأولويةَ لمجموعة واسعة من القدرات غير العسكرية، كمنع التجنيد الإرهابي، وتقليل جاذبية الدعاية الإرهابية عبر (الإنترنت)، وبناء قدرة المجتمع على مواجهة الإرهاب.

ومن أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية ما يأتي:

أولًا: الخصم الإرهابي

تَعُدُّ الإستراتيجية من أسمتهم (الإرهابيين المتطرفين) الخطرَ الإرهابي الرئيس العابر للحدود على الولايات المتحدة ومصالحها، "لما لدى هؤلاء من أفكار متطرفة عنيفة توجد هُويةً مشتركة تُستخدَم لإقناع المجنَّدين الجدد بأهداف الجماعات الإرهابية وتوجيهاتها، وتسمح لها بالحفاظ على التماسك وتسويغ استخدام العنف لتحقيق أهدافها".

وقد أظهرت المنظمات الإرهابية البارزة، وبخاصة تنظيم داعش والقاعدة مرارًا، النيةَ والقدرة على مهاجمة المصالح الأمريكية، ومواصلة التخطيط لهجَمات جديدة، وإلهام الأفراد بارتكاب أعمال عنف في أمريكا. وتستغل هذه الجماعات الحكم الضعيف، وعدم الاستقرار، والمظالم السياسية والدينية، لتحقيق هدفها في القضاء على النفوذ الغربي في الدول المسلمة وإعادة تشكيل المجتمع الإسلامي.

وعلى الرغم من الجهود المدنية والعسكرية المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد داعش، التي قللت من أثر تنظيم داعش في العراق وسوريا، لا يزال التنظيم التهديدَ الأخطر العابر للحدود. فهو يحتفظ بالموارد المالية والمادية والخبرة اللازمة لشنِّ هجَمات خارجية، ويواصل كبار قادته الدعوةَ إلى استهداف الولايات المتحدة. وله ثمانية فروع رسمية، وأكثر من 24 شبكة في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وقد ألهم كل من التنظيمين أفرادًا لشنِّ هجَمات إرهابية في أمريكا، ومن المحتمل أن يظلَّ هذا هو السلوكَ الأكثر شيوعًا للإرهاب الأصولي هناك على مدار السنوات المقبلة.

وتعد الإستراتيجيةُ إيرانَ أبرزَ دولة راعية للإرهاب، فهي تدعم الجماعات المسلحة والإرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وتزرع شبكة من العملاء الذين يهددون الولايات المتحدة والعالم. وتستخدم هذه الجماعاتُ، وأبرزها حزب الله اللبناني، الإرهابَ وغيره من الوسائل لتوسيع نفوذ إيران في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا واليمن.

* باحث مختص بقضايا التطرف.

وهناك غيرُ قليل من الحركات الثورية والقومية والانفصالية في الخارج، غالبًا ما تعرِّض بعنفها استقرارَ المجتمعات الأمريكية للخطر. من ذلك: (حركة المقاومة الشَّمالية)، وهي منظمة قومية اشتراكية بارزة، معادية للغرب، نفذت هجَماتٍ عنيفةً تجاه المسلمين والجماعات اليسارية وغيرها. ومنها: (مجموعة العمل الوطنية النازية الجديدة) في أوروبا، ومنظمة بابار خالصة (Babbar Khalsa International) في الهند.

ثانيًا: تحديد الأولويات وتوفير الموارد

إن تهديدات الإرهابيين متفاوتة في الخطر بحسب المنظمات والجماعات والمنطقة، لذلك تُوجَّه الأدوات والمناهج المستخدَمة في مكافحة الإرهاب عمومًا إلى الخطط الإقليمية والوظيفية، وتُعطى الأولوية للجماعات الإرهابية الأشد تهديدًا للمصالح الوطنية الحيوية.

ومن هنا يجب موازنة جهود مكافحة الإرهاب بدقة، بواسطة جميع أدوات القوة الوطنية، وأن تشمل جهودَ المتعاونين التقليديين وغير التقليديين. في حين يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظَ بالقدرة على ضرب الإرهاب في جميع أنحاء العالم، فإن الأدواتِ غيرَ العسكرية - كإنفاذ القانون، والاستخبارات، والدبلوماسية، والتدابير المالية، وتحقيق الاستقرار والتنمية، والوقاية والتدخل، وإعادة الإدماج - ضروريةٌ أيضًا لمنع الإرهاب ومكافحته. لذا يجب الاهتمام بتطوير قدرات مكافحة الإرهاب غير العسكرية للمتعاونين المحليين والأجانب، ليتمكنوا من مواجهة الإرهابيين على نحو مستقل.

ثالثًا: متابعة التهديدات الإرهابية

يستغل الإرهابيون المجتمع الحرَّ المفتوح في الولايات المتحدة لاستهداف المدنيين. فهم يستفيدون من التقنية مثل (الإنترنت) والاتصالات المُعمَّاة (المشفَّرة)، للترويج لأهدافهم ونشر أفكارهم المتطرفة. وفي خارج الولايات المتحدة يزدهرون في البلدان ذات الحكومات الضعيفة، التي يكون مواطنوها محرومين من حقوقهم، وكذلك يتكيف الإرهابيون في مواجهة ضغوط البلدان ذات الحكومات القوية.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 - استخدام القدرات العسكرية وغير العسكرية في استهداف الإرهاب المهدِّد للمواطنين والمصالح الأمريكية، والضغط المستمرُّ لتعطيل الشبكات الإرهابية وإحباطها.

2 - تعزيز الوصول إلى المناطق ذات الكثافة السكانية في الخارج، التي لا يمكن الحضور المادي فيها لحماية المصالح المباشرة، فينبغي تطوير وسائل مبتكرة، والعمل مع المتعاونين لتحديد التهديدات الناشئة ومواجهتها.

3 - التوسع في الاحتجاز لمحاربة الإرهاب؛ وذلك باحتجاز الإرهابيين لإزالة خطرهم، وتعزيز القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية منهم، ريثما يُنقلون إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم جنائيًا.

رابعًا: عزل الإرهابيين عن مصادر الدعم

أوجدت التطورات التقنية عالمًا مترابطًا، وسهَّلت نقل الأشخاص والأموال والمواد والمعلومات في جميع أنحاء العالم. والعمود الفِقري لهذا النظام المترابط هو تقنية المعلومات التي يستخدمها الإرهابيون لإدارة تنظيماتهم، والتخطيط لهجَماتهم، وجمع الأموال وشراء الأسلحة.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 - تحديد هُوية الإرهابيين، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم في بلدانهم الأصلية، مع احترام الخصوصية وحماية الحقوق المدنية والحريات.

2 - الاستمرار في جمع المعلومات وتبادلها عن سفر الإرهابيين وتحركاتهم، والعمل

مع المتعاونين لتعزيز أمن السفر وحماية الحدود؛ لمنع الإرهابيين الفارِّين من مناطق النزاع التسللَ إلى مجتمع المدنيين.

3 – التعاون بين القطاعين العامِّ والخاصِّ في تبادل المعلومات عن المعاملات المالية للإرهابيين، وتطبيق العقوبات المالية، وإنفاذ القانون لحرمانهم جمعَ الأموال، وتعطيل تمويل الإرهاب، وتفكيك شبكات الدعم الإرهابي.

4 – منع الإرهابيين من اكتساب المعارف أو الحصول على الموادِّ التي تُعينهم على تطوير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المتقدِّمة الأخرى، فضلًا عن تنفيذ هجَمات إلكترونية واسعة النطاق.

5 – تواصل بعض الدول استخدامَ الإرهاب أداةً علنية لسياستها الخارجية، وتقدم الدعم للإرهابيين سرًّا، مستغلةً الشبكات التجارية المشروعة. ولذلك تواصل الولايات المتحدة الحصولَ على أدلة على ممارسات هذه الدول والعمل مع الحلفاء والمتعاونين لمعاقبتها.

خامسًا: تحديث الأدوات والسلطات لمكافحة الإرهاب

ينبغي المحافظة على استباق الهجَمات الإرهابية بواسطة تطوير قدرات الكشف، ومشاركة المؤشِّرات المبكرة مع الذين يمكنهم جمع معلومات عن المؤامرة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 – تأمين الحدود من التهديدات الإرهابية، والتنسيق مع المتعاونين في الخارج لمنع الإرهابيين دخولَ الوطن.

2 – اعتماد تقنيات معالجة البيانات، وتعزيز القدرة على الوصول إلى الاتصالات الإرهابية، ومن ذلك استخدام التقنية وتطبيق القانون بالتعاون مع القطاع الخاص.

3 – إنشاء قاعدة بيانات لهُويات الإرهابيين، لدعم مكافحة الإرهاب وتوظيفها، ولا سيَّما البيانات البيولوجية، وتمكين المشاركة النشطة لهذه المعلومات، وتعزيز القدرات في التحليل والفرز.

سادسًا: حماية البنية التحتية وتعزيز التأهُّب

توفر البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة – ومعظمها ملكٌ للقطاع الخاص – السِّلعَ والخِدْماتِ الأساسيةَ التي تُنعش الازدهار الأمريكي. وإن من الضروري تنسيق الجهود لتعزيزها وصيانتها.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 – تعزيز التدابير الدفاعية للبنية التحتية والأهداف اللينة، ووضع تدابيرَ للتعافي السريع للأنظمة في حالة حدوث هجوم.

2 – تعزيز التعاون مع المنظمات والأفراد وجميع مستويات الحكومة، لضمان استعداد المجتمع لمقاومة أي هجوم إرهابي والتعافي منه بسرعة، ومن ذلك احتمالُ وقوع هجوم بأسلحة الدمار الشامل.

3 – تطوير خطة الاتصالات العامَّة وتنسيقها لمكافحة الإرهاب، وتدريب المحاورين الاتحاديين والمحليين على الحوارات المجدية مع الجمهور لتعزيز ثقافة التأهُّب والمرونة.

سابعًا: مكافحة التطرف العنيف والتجنيد

على مدار الأعوام السبعة عشر الماضية أقيمت بنية قوية لمحاربة الإرهاب، وصدِّ الهجَمات، والقضاء على الإرهابيين. ولكن لم تُطوَّر بنيةٌ وقائية لإحباط التطرف وتجنيد الإرهابيين. وما لم يحدث ذلك ستمتد معركة محاربة الإرهاب إلى ما لا نهاية. لذا تقوم الإستراتيجية على إنشاء هيكل عالمي للوقاية، بمساعدة المجتمع المدني والمتعاونين من القطاع الخاص وصُنَّاع التقنية.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 – دعم الحلول المحلية وتمكين أصحاب المصلحة وتزويدهم بالمعرفة والموارد التي يحتاجون إليها للتصدي للتهديدات الإرهابية. والعمل الوثيق مع المتعاونين الأجانب وقطاع التقنية والزعماء الدينيين وأصحاب المصلحة المحليين والدَّوليين؛ لتحديد أفضل الممارسات ومشاركتها وتعزيز أصوات التعددية والتسامح.

2 – تقويض قدرة الأفكار الإرهابية، وعرض بدائل للخروج من العنف، ومنع الأفراد أن يصبحوا أكثر التزامًا بهذه الأفكار ووسائلها العنيفة، والاستفادة من النجاحات التشغيلية والدبلوماسية والإنمائية لإظهار عدم جدوى العنف الإرهابي.

3 – زيادة قدرة المجتمع المدني على منع الإرهاب، ورفع الوعي بنشاط التطرف والتجنيد، وإبراز مناهج الوقاية والتدخل الناجحة في الداخل والخارج، ورفع قدرات المتعاونين المحليين بالتواصل والتدريب.

4 – دعم جهود التدخل الرامية إلى مكافحة الإرهاب بتحديد علامات التطرف العنيف، والعناية بها في العالم الحقيقي والافتراضي؛ لمنع الهجَمات الإرهابية، والحد من التطرف في السجون، ودعم إعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم وأطفالهم في مجتمعاتهم.

5 – محاربة استخدام الإرهاب للفضاء الإلكتروني؛ لتسويق أفكارهم العنيفة، وجمع التبرعات، وتجنيد الأفراد وتعبئتهم في أعمال عنف.

6 – إنشاء تصوُّر عملي مشترك لأنشطة دعايات الإرهابيين وسردياتهم ومكافحتها، وفهم الجماهير التي يحاولون التأثير فيها فهمًا أفضل، وإبراز أمثلة على الوسائل غير العنيفة لمعالجة المظالم.

ثامنًا: تعزيز قدرات المتعاونين الدَّوليين

بدعوة المتعاونين ذوي الموارد الجيدة (خبرات، عَلاقات في مناطق جغرافية محددة) إلى زيادة دعمهم البلدان التي تفتقر إلى الموارد والقدرات؛ لتدويل جهود محاربة الإرهاب، مع تقليل الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة.

الإجراءات ذات الأولوية:

1 – تأسيس مجموعات كبيرة لمكافحة الإرهاب تضم الدولَ المتحالفة، وقطاع التقنية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني.

2 – رفع قدرات المتعاونين الأجانب الرئيسين؛ بإضفاء الطابع الاحترافي على الخِدْمات العسكرية، وأجهزة إنفاذ القانون والقضاء، والمخابرات والأمن، حتى يتمكنوا من إجراء عمليات مكافحة الإرهاب بقوة وعدالة.

3 – توسيع تبادل المعلومات مع المتعاونين؛ لتعميق فهم الطرق الإرهابية الناشئة، وتحسين القدرة على تبادل المعلومات والعمل مع المتعاونين.

4 – العمل مع أصحاب المصلحة المحليين والمجتمع المدني؛ لتخفيف المظالم التي يستغلها الإرهابيون، والعمل مع المتعاونين لتشجيع الروايات الإيجابية التي تعزز التسامح والأمن.

■ بين الاستمرار والانقطاع

وصف الرئيس ترامب الإستراتيجية الأمريكية بأنها "تحوُّل في نهج الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الإرهاب ومنعه"، إلا أنها في الواقع تُعَدُّ استمرارًا لنهج إستراتيجية إدارة الرئيس أوباما المبنية على ما قام به الرئيس جورج بوش من تكيُّف في خطته لمحاربة الإرهاب، في ولايته الثانية. وتستوعب إستراتيجية الرئيس ترامب التطورات الجديدة كظهور تنظيم داعش، وزيادة استخدام الإرهابيين وسائلَ التواصل الاجتماعي، وتحديات عودة المقاتلين الأجانب. لكن معظم الأهداف وخطط العمل تشبه كثيرًا تلك التي أصدرها الرئيس أوباما في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب عام 2011.

وتتبنى إستراتيجية ترامب نهجَ التعاون في محاربة الإرهاب، وتشير إلى "التعاون مع الحكومات الأجنبية بحيث تأخذ زِمامَ المبادرة ما كان ذلك ممكنًا، والعمل مع الآخرين على تحمُّل مسؤولية محاربة الإرهاب، حتى يتمكنوا في النهاية من التصدي للتهديدات الإرهابية". وهو نهج مستمرٌّ قبل مجيء الرئيس ترامب، إذ كان واضحًا بعد مدَّة من هجَمات 11 سبتمبر أن الحمَلات العسكرية الأمريكية الكبيرة لم تكن ذات أثر ناجح ومستمر في القضاء على الإرهاب. ومع توسع القاعدة في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، بدأت إدارة بوش في الاهتمام أكثر ببناء قدرات القوات المتعاونة لمساعدتها على محاربة القاعدة والتصدي للتهديدات الإرهابية. واستمر الرئيس أوباما على هذا النهج، وجعل من العمل مع الدول الشريكة حجرَ الزاوية في خطته لمحاربة الإرهاب. ورغم أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تؤكد الشراكات في محاربة الإرهاب، لكنَّ كثيرًا من المراقبين يرَوْن الممارساتِ الحقيقيةَ لإدارة الرئيس ترامب نسفت أيَّ فرص لهذه الشراكات! فلغة الشراكة الواردة في الإستراتيجية بعيدة كل البعد عن الخطاب الشائع للرئيس ترامب، ولا سيَّما مع حلف الناتو، وفي توبيخ الحلفاء ومطالبتهم بفعل المزيد! وهو يناقض صراحةً المعارضةَ لكل الأشياء المتعددة الأطراف التي تجسدها تلك الإدارة. وهو ما أوجد حالة من عدم اليقين لدى حلفاء الولايات المتحدة والمتعاونين معها. فقد عبّر صُنَّاع سياسة محاربة الإرهاب في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وجنوبِّ آسيا عن قلقهم بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال معهم في هذه المهمة، مع أن الإستراتيجية تؤكد أن "أمريكا أولًا، لا تعني أمريكا وحدَها" فإن كثيرًا من حلفاء الولايات المتحدة يخططون للاحتمال الذي تصبح فيه "أمريكا أولًا" في الواقع يعني "أمريكا وحدها".

وكشف التقرير السنوي الأخير الذي أصدرته وكالة تطبيق القانون الأوربية (يوروبول) عن واقع الإرهاب وتوجهاته في الاتحاد الأوربي عن هذه المخاوف، مؤكدًا أن إدارة ترامب تهتم بالصراع مع المنافسين الدَّوليين أكثر من اهتمامها بمحاربة الإرهاب والشراكة مع حلفائها في هذه المحاربة.

■ كي تنجح الشراكات

لم تغفل الإستراتيجية ما ينبغي على الولايات المتحدة عمله مع الدول الشريكة لمعالجة عوامل الخطر المجتمعية للتطرف والتجنيد، كسوء الإدارة، وفقدان سيادة القانون، والحرمان الاقتصادي، بتعزيز الإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية، وهي أمور مكلفة، وتتطلب استثمارات كبيرةً من الولايات المتحدة وشركائها لا يُتوقَّع أن تقدمها في ظل سياسة ترامب القائمة على قطع المساعدات التنموية.

وتتمثل إحدى نِقاط ضعف الإستراتيجية في عدم قدرتها على الاعتراف الكامل بمتطلبات الاعتماد الأقل على الجيش في محاربة الإرهاب بمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ولا تناقش الإستراتيجية كيف ستعمل الحكومة الأمريكية على مواجهة التحديات، وكان عليها أن تُعنى جدِّيًا بمظالم السكان المحرومين، وتقدم المساعدات وغيرها من الأدوات المدنية لتمكين الحكومات والمجتمع المدني من الاستجابة بقوة لهذه المظالم، قبل قيام الجماعات الإرهابية بتجنيد الأفراد.

وتظهر الفجوة مرة أخرى بين نصوص الإستراتيجية وسياسة الولايات المتحدة، فعلى عكس محاربة الإرهاب حيث تظهر الحكومات وقوات الأمن وأجهزة الاستخبارات منظومةً متعاونة مع الولايات المتحدة، فإن منع الإرهاب يتطلب التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات النشطة غير الحكومية الأخرى. ومع هذا لم تفعل إدارة ترامب شيئًا مجديًا لدعم المجتمع المدني في البلدان الأخرى.

■ الإرهاب المحلي

اعتنت الإستراتيجية بتهديدات الإرهابيين المحليين، وتشير الوثيقة إلى أن "الإرهاب الداخلي يمثِّل تهديدًا حقيقيًا"، لكن بسبب جعل الرئيس ترامب المتشدِّدين الإسلاميين موضعَ اهتمامه، ومغازلة اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، لا يُتوقَّع أن تتخذ إدارته من الإجراءات ما يتفق مع متطلبات مواجهة هذا التهديد. ويورد الدكتور ستيفن تانكيل، المستشار السابق في البنتاغون وزميل مركز

الأمن الأمريكي الجديد، تحديين يحولان دون تطبيق ما ورد في الإستراتيجية عن مواجهة تهديدات الإرهاب الداخلي هما: تحدٍّ قانوني؛ إذ يعرِّف القانون الأمريكي الإرهاب المحلي، لكنه لا يحدد أي عقوبات مرتبطة به. لهذا السبب أُدين تيموثي مكفي منفِّذ تفجيرات أوكلاهوما سيتي بالقتل، وأُدين ديلان ستورم روف المعتدي على كنيسة للسُّود في تشارلستون بولاية كارولاينا الجنوبية بجرائم كراهية اتحادية، مع أن جرائم الرجلين تفي بوضوح بالتعريف الأمريكي للإرهاب. وهذا النقص في الوضوح يقيِّد إنفاذ القانون في الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب المحلي بأكبر قدر ممكن من النشاط، ويتطلب تصحيح هذا النقص من الكونغرس تعديلَ القانون، وهو أمر لا يبدو سهلًا. إن اعتراف الإستراتيجية بالإرهاب الداخلي أمرٌ يستحق الثناء، لكنه لن يكون ذا معنى إلا إذا تبعه اتخاذ إجراءات عملية، كتخصيص مزيد من الموارد الحكومية لمكافحته، ومنح جهات إنفاذ القانون الأدوات التي تحتاج إليها لملاحقة الإرهابيين المحليين ومؤيديهم.

أما التحدي الآخر فهو سياسي، وتحديدًا سياسة الرئيس ترامب الذي يُعَدُّ المتطرفون اليمينيون من أبرز مؤيديه. إن عددًا من الجهات النشطة التي تعمل تحت مظلة التطرف اليميني أو تشارك في أعمال عنف متطرفة في الولايات المتحدة نشطت أو زاد نشاطها بانتخاب الرئيس ترامب، إذ قام أعضاء (كوكلوكس كلان) وأعضاء الميليشيات اليمينية والنازيون الجدد، بمسيرات جنبًا إلى جنب في التجمعات المؤيدة لترامب.

■ مسارات متضاربة

تسلك الإستراتيجية مسالكَ متضاربة عندما تجعل الحرب على الإرهاب على غِرار الحرب الباردة، بوصفها حربًا ضد ما تصفه بأنها "أفكار شمولية شرِّيرة تتحدى الطريقة الأمريكية للحياة". في حين يتحدث جزء آخر

من الإستراتيجية عن منع الإرهاب، والحاجة إلى بناء تحالف أوسع لمكافحته. وتقول الدكتورة جيسيكا تريسكو داردن، زميلة معهد أمريكان إنتربرايز (AEI): يصعُب التوفيق بين هذين المنظورين في مكافحة الإرهاب. وتضيف: إن أكبر عيب في الإستراتيجية هو عنايتها المفرطة بالأفكار وتحديد "الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة" كونها تهديدًا وجوديًا للولايات المتحدة، وتأطير مواجهته بوصفه حربًا باردة جديدة "ستهزم الولايات المتحدة أعداءنا فيها، مثلما هزمنا مزودي القمع والفاشية والشمولية في الحروب السابقة".

وتؤكد جيسيكا تريسكو أن اهتمام الإستراتيجية الكبير بالإسلام السياسي وحدَه هو مشكلة لعدَّة أسباب:

أولًا: تبالغ الإستراتيجية في تقدير درجة التهديد الذي يتعرض له المواطنون الأمريكيون والمصالح الوطنية من قِبَل جماعات مثل داعش والقاعدة.

ثانيًا: عندما ترى الإستراتيجية أن مكافحة الإرهاب جزء من نزاع ثقافي واسع، فإنها تشتطُّ في تقدير تأثير الدعاية والاتصالات، كونها مصادرَ للتعبئة الإرهابية وحلولًا لها، وهو ما يسهم في الإهمال المستمرِّ للمظالم الحقيقية التي تدفع كثيرًا من الناس في البلدان النامية إلى الإرهاب.

ثالثًا: من المرجَّح أن يؤديَ الاستهداف الصريح للجماعات الإسلامية إلى تعقيد التعاون في مكافحة الإرهاب في عدد من البلدان، إذ تؤدي الجماعات الإسلامية عملًا مهمًّا في العملية السياسية، وقد يتسبب ربط الإسلام "بالأفكار العنيفة والمتطرفة والملتوية التي تدعي تسويغَ قتل الضحايا الأبرياء" في توقف التعاون مع كثير من البلدان المسلمة في محاربة الإرهاب. ■

مبادرة التأهيل والإدماج

لذوي الفكر المتطرف والسلوك العنيف

في ظلِّ اهتمام التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بالمبادرات التي تقدِّم خِدْمات جليلةً لدول التحالف، فقد اعتمدَ مبادرة (برنامج التأهيل والإدماج الاجتماعي لذوي الفكر المتطرف والسلوك الإرهابي)؛ لإعادة تأهيل الشباب الذين انخرطوا في التطرف العنيف، ودمجهم في المجتمع من جديد، ليكونوا فئةً صالحةً تُسهم في بناء مجتمعها، بدلًا من أن يكونوا مِعولَ هدم فيه.

■ القوَّة لا تكفي وحدَها!

نظرًا إلى تعدد دوافع التطرف العنيف وأسبابه، كان من المهم أن تتعدد الطرق التي تكافح الفكر المتطرف المنتِج لجماعات التطرف والسلوك العنيف أو تعالجه.

ولا يزال هناك من يرى أن القوة وحدَها هي القادرة على إلحاق الهزيمة بالتنظيمات الإرهابية! نعم، إن القوة قد تهزم تلك التنظيمات عسكريًا، لكنها لا تقضي على جذور المشكلة ودوافعها وأسبابها، وهي من أهم ما يمنحها الحياة والبقاء والتجدد.

ومن هنا كان وصف التطرف العنيف بأنه مسألة أمنية وحسب أمرًا غير دقيق، إذ إن التطرف مشكلةٌ متعددة الأوجه، وتتطلب معالجةً ناجعة من مختلِف المؤسسات

الاجتماعية، وتتضافرَ شتَّى التخصصات العلمية. وإن المراهنةَ على القوة الأمنية أو الحلول العسكرية وحدَها في مواجهة التطرف والسلوك الإرهابي مراهنةٌ خاسرة، وهو أمرٌ أصبحت تُؤمن به أغلب الدول، فاتجهت إلى البحث عن طرق أخرى أكثر قدرةً وأعمق تأثيرًا في القضاء على الظاهرة الإرهابية.

هذا الوعي الدَّولي بعدم كفاية الحل العسكري أو القوة الأمنية دفع باتجاه البحث عن وسائلَ أكثر نجاحًا، ويبدو أن هناك إجماعًا على أن الحوارَ ومناقشةَ الأصول الفكرية سيكون مجديًا في تقليص خطر العنف المرتبط بالأفكار الأصولية، التي تتبناها الجماعات الإرهابية في نهجها العنيف، وهو ما يُعرف بالوسيلة الليِّنة، وذلك عبر الاهتمام بمعالجة الفكر الذي أفضى إلى ظهور التطرف؛ للحيلولة دون ظهور المزيد من جماعات التطرف العنيف.

نظرًا لتعدد دوافع التطرف العنيف وأسبابه، كان من المهم أن تتعدد الطرق التي تكافح الفكر المتطرف المنتج لجماعات التطرف والسلوك العنيف أو تعالجه.

■ مبادرة متكاملة

من هنا أتت مبادرة التحالف الإسلامي، لتكونَ مشروعًا كاملًا لإعادة التأهيل والإدماج، وخُطةً عمليةً لإعادة تأهيل المتورِّطين في التطرف. وتُمثِّل المبادرة خريطةَ طريق في مكافحة فكر التطرف ومعالجته؛ ذلك أنها تهتم بالواقع الاجتماعي عبر توظيف خطط وقائية (توعوية)، إلى جانب الخطط العلاجية التي تُعنى بمن وقع في الحاضنة الفكرية للتطرف، سواء صدر عنه سلوك عنيف، أو توقف عند حدود الفكر المتطرف.

وقد أخذت مبادرة التحالف هذه في الحسبان ملاءمتها لدول التحالف والدول الصديقة، ولذلك كان بناء مشروعها التأهيلي وفقَ مراحل، وله برامجُ متعددة في التخصصات وفي طرق التنفيذ، وقد تميَّز المشروع بالمرونة عند التطبيق والتنفيذ، فهو يتيح الاكتفاءَ ببرنامجٍ أو مرحلةٍ دون البقية، إذا ما تعذَّر تنفيذ المنظومة الكاملة للمشروع، وهذا يعني أن كلَّ برنامج يؤدي أهدافه بكفاية، وفقًا لإمكانات كلِّ دولة مستفيدة وحاجاتها.

■ مكوِّنات المشروع

يقوم المشروع على برامجَ تُنفَّذ وفق مراحلَ متتالية، هي: (برنامج التأهيل الوقائي التوعوي، وبرنامج الرعاية الاجتماعية الداخلية الأولية، وبرنامج إعادة التأهيل العلمي، وبرنامج إعادة التأهيل الإدماجي، وبرنامج الرعاية الاجتماعية اللاحقة)، إضافة إلى أجزاء ثلاثة: أولها يتناول أسسَ إعداد برامج إعادة التأهيل والمفاهيم المتعلقة به. وثانيها يتعلق بتقييم برامج إعادة التأهيل والإدماج وطرقها، سواء أكان لكلِّ برنامجٍ على حدة، أو لمرحلةٍ برامجية محددة، أو لكاملِ المنظومةِ البرامجيةِ التأهيلية والإدماجية. وآخرها يتصل بالنظام الإداري والهيكل التنظيمي المقترح، الذي يمكن تطويره أو تعديله بما يتوافق مع القوانين والهياكل التنظيمية المؤسسية لكلِّ دولة مستفيدة من المشروع.

وقد صيغَ برنامج المبادرة باحترافية؛ ليحققَ الإصلاح التأهيلي، وعملية الدمج الاجتماعي، ودرء الخطر المحتمَل من الانتكاس. ولذا بُني على خطوات متدرجة في مراحل، تبدأ خطواته الأولى من اليوم الأول لإلقاء القبض على المتهمين، بواسطة برامج الرعاية الاجتماعية الأولية، ثم تليها رحلة التأهيل عبر سلسلة طويلة من البرامج، تستمر بعد إطلاق سراحهم وانضمامهم إلى مجتمعهم وعائلاتهم، وفيها يُحوَّل السجناء المستهدَفون من التطرف العنيف إلى مواطنين صالحين خاضعين للقانون، يشاركون في أداء الوظائف الاجتماعية التنموية.

على أن هذه الخطة مقسَّمة إلى مراحل، فقد راعت المبادرةُ استقلالَ كلِّ مرحلةٍ بذاتها، ولا يتطلب تنفيذُ مرحلةٍ ما استيفاءَ مرحلة سابقة، فهيكلة مشروع المبادرة تدور مع مصلحة كلِّ دولة وحاجتها، وما تراه أنه الأولى في التنفيذ. ولم تقتصر المبادرة على المعالجات داخل السجون، أو المراكز التأهيلية، وإنما شَملَت المجال الوقائيَّ التوعوي، الذي يستهدف المجتمعَ بكلِّ فئاته، ضمن خطةٍ شاملة ومتنوعةٍ في الموضوعاتِ، والمواقعِ المستهدَفة، والمنفذين، وطرقِ التنفيذ.

هناك إجماع على أن الوسيلة الليّنة الممثَّلة في الحوار ومناقشة الأصول الفكرية ستكون مجديةً في تقليص خطر العنف المرتبط بالأفكار الأصولية.

■ أهمية المعالجة الفكرية

يُؤمن مركز التحالف الإسلامي وهو يتبنَّى هذه المبادرة، بأن المعالجات الفكرية التكاملية هي الأجدى في القضاء على الفكر المتطرف، أو على الأقل في التخفيف من حدَّته، ويدرك أهميةَ التكامل العلاجي لفكر التطرف، والمزاوجة بين الاتجاه الأمني والاتجاه الفكري، بوصفهما أساسًا متينًا في تحقيق الحلول المأمولة، وعليهما تدور المعالجات الناجحة وجودًا وعدمًا. وهو على ثقة بأن هذه المبادرة على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية والفائدة، وقريبًا ستُزوَّد دول التحالف بها، بعد إنجاز الدليل الإجرائي لها.

نقضُ بيعةِ داعش

■ محمد سيف العلم شاه بن سُديمان*

البيعةُ عند الجماعات الإرهابية هي تعهدٌ بالولاء للمنظمات وقياداتها. وتُعَدُّ البيعة تعبيرًا طوعيًا من الأعضاء المنتمين إلى هذه الجماعات عن استعدادهم التامِّ للاستجابة لأي أوامرَ تُصدرها قياداتهم. ومن هنا كانت مبايعةُ أبي مصعب الزرقاوي لأسامة ابن لادن في أواخر عام 2004، التي أثارت حفيظةَ بعض أنصاره لدى تقديمه فروضَ الطاعة والولاء. وفي عام 2012 أعلنت جماعة الشباب الصومالية الإرهابية الولاءَ لتنظيم القاعدة. وفي سنغافورة أعلن إبراهيم معادن الولاءَ لأبي بكر باعشير الإندونيسي، أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية الإرهابية في جنوب شرقّ آسيا، وتربطها عَلاقات مع تنظيم القاعدة.

أما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فقد أكَّد أبو محمد العدناني، المتحدث الرسميُّ للتنظيم، أهميةَ توثيق بيعة أي جماعة بعيدة قبل الاعتراف بها رسميًّا بوصفها ولايةً أو محافظة تابعة لداعش. ولكي تبقى البيعة نافذةً ينبغي ألا يستغرقَ اختيار خليفة لأبي بكر البغدادي مدةً طويلة بعد وفاته. لذا سارع التنظيم إلى اختيار أمير محمد عبد الرحمن المولى الصلبي، الذي ينحدر من الأقلية التركمانية في العراق، خلفًا للبغدادي، لضمان استمرار أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على نهجهم القائم على تقديم فروض الطاعة والولاء إلى الجماعة.

لقد أساء تنظيم داعش فهمَ تطبيق نهج البيعة، ولذلك جاء هذا المقال ليؤكِّد أنه ليس كلُّ مَن بايع داعش ملزمًا بطاعة الجماعة والالتزام بأوامرها لتنفيذ فظائعَ لا تمُّت إلى تعاليم الإسلام وسماحته بصلة! ويتناول المقال الجماعات المختلفة التي كانت ملزمةً بحكم تنظيم الدولة الإسلامية، ويبحث في الحكم الشرعي الإسلامي للبيعة، والحل الذي يؤدِّي إلى نقض البيعة من طرف مؤيدي داعش.

■ البيعة والمؤيدون

يتجلَّى تأثير البيعة بوضوح في الجماعات المختلفة نوعًا وموقفًا وأفرادها المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية، في السجون، وفي مخيَّمات النزوح التي أقيمت منذ سقوط داعش في العراق والشام، في أوائل عام 2019.

* باحث في المركز الدولي لأبحاث العنف والإرهاب RSIS، سنغافورة.

وعمومًا، تعيش ثلاث جماعات ضمن هذه التجمُّعات السكنية:

الجماعة الأولى: أنصار داعش المتشددون، الذين ما زالوا موالين لبيعتهم. فهؤلاء قبلوا على مضض هزيمةَ التنظيم، لكنهم استمروا في إحياء نضالهم بنشر تعاليم داعش والترويج لها. وأدى ذلك إلى إظهار نساء داعش وأطفاله الأجانب سلوكًا عنيفًا تجاه نظرائهم من السوريين أو العراقيين، واصفين إياهم بالكفَرة، على حدِّ زعمهم وفهمهم غير الصحيح، مثل رشقهم بالحجارة وشتمهم وتهديدهم. وقد لجأ بعضهم إلى استخدام علب الطعام ذات الأطراف الحادة لقطع خيامهم وترويعهم. وتشير التقارير الميدانية أيضًا إلى أن بعض النساء التحقنَ بلواء الخنساء، وقُمنَ بعمل المجنَّدات ومروِّجات الدعاية لصالح الجماعة.

وتمثل البيعة لهذه الجماعة فخًا نفسيًا يقع في براثنه أيُّ فردٍ يترك الجماعةَ أو يخالف أوامرَ قادتها، وقد يعرِّضه ذلك إلى مخاطرَ أخرى، فتجتمع عنده هذه الأسباب كلُّها، وتمنعه من نقض البيعة والتراجع عنها.

والجماعة الثانية: أنصار داعش السابقون، الذين أدركوا أن التنظيم قد أخفق في إقامة (الخلافة الإسلامية) المزعومة. وكان هذا الإدراك نتيجةً لمشاهدة الفظائع والقسوة والظلم والفساد الذي حدث في أثناء تأسيس (الخلافة). وقد أبدى هؤلاء مزيدًا من الحرص على التخلِّي عن هذه الجماعة والابتعاد عنها. ومع ذلك، فقد كانت البيعة التي عقدها بعضُهم في الماضي حاجزًا منعهم من المضيِّ قدُمًا. فقد ضُلِّلوا بالتفاسير المغلوطة والفهم المنحرف لحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "مَن خرجَ من الجماعة قِيدَ شِبر، فقد خَلَع رِبقَةَ الإسلامِ من عُنقِه حتى يُراجعَه، ومَن ماتَ وليس عليه إمامُ جماعةٍ فإن موتتَه موتةٌ جاهلية".

وتمثل البيعة لهذه الجماعة فخًّا نفسيًّا يقع في براثنه أيُّ فردٍ يترك الجماعةَ أو يخالف أوامرَ قادتها. وعلى هذا يكون قد ارتكب إثمًا كبيرًا ونزل به سخَط الله، ويمكن أن يُوصف بالخيانة، وقد يعرِّضه ذلك إلى مخاطرَ أخرى، فتجتمع عنده هذه الأسباب كلُّها، وتمنعه من نقض البيعة والتراجع عنها.

والجماعة الأخيرة: هم الذين قُدِّر عليهم أن يقعوا تحت حكم داعش، ووجد غيرُ قليل منهم أن الانضمام إلى داعش هو الطريقة الوحيدة لحفظ أرواحهم. وأظهرت التحقيقات أن تنظيم داعش أجبر كثيرًا من المدنيين على الانضمام إلى الجماعة قهرًا.

■ حكم الشريعة

شهد الناس في زمن رسول الله محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ثلاثَ بيعات، هي: بيعة العَقَبة الأولى، وبيعة العَقَبة الثانية، وبيعة الرضوان. وتُؤكِّد الرواياتُ التاريخية الصحيحة مدى حرص المسلمين على مبايعة القائد الذي يسعى إلى النهوض بشعبه. وكانت البيعاتُ الثلاث جميعًا تسعى إلى نشر التوحيد والخير، ومنع الباطل والشر، وكانت متفقةً مع مبدأ قانوني قائم على الفقه الإسلامي.

وهناك نوعان للبيعة، الأول: البيعة المطلقة، وهي البيعة المؤكَّدة غير القابلة للتراجع عنها، مثل التي بايع فيها المسلمون الأوائل خاتمَ الرسُل محمدًا صلى الله عليه وسلم. وإن الدِّينَ الإسلامي بيَّن أن الله سبحانه قد اجتبى أنبياءه ورسُله من صفوة خَلقه المتصفين بكريم الصفات، ومنها: أن يكون النبيُّ جديرًا بالثقة، ومشهورًا بالصدق والأمانة، وحكيمًا عاقلًا، ومعصومًا من الزلل والخطأ في تبليغ الشريعة. وهذه الصفات تُظهر بوضوح مدى صحَّة ما أتى به الرسُل من تعاليم.

ليس كلُّ مَن بايع داعش ملزمًا بطاعة الجماعة والالتزام بأوامرها لتنفيذ فظائعَ لا تمتُّ إلى تعاليم الإسلام وسماحته بصلة!

والنوع الآخر هو البيعة المقيَّدة أو البيعة المشروطة. وهي بيعةٌ قابلةٌ للنقضِ والتراجعِ عنها، أقرَّ بها المسلمون لفردٍ غيرِ معصوم، بخلاف نبي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. والمبدأ المعتبَر في هذا الأمر هو قولُ النبي صلى الله عليه وسلم: "لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالق". وفي هذا النوع يتوقف أيُّ شخص عن تقديم فروضِ الطاعةِ والولاءِ للقائد عندما يتَّضح أن أوامرَه تتعارضُ صراحةً مع ثوابت الشريعة الإسلامية الأصيلة.

■ المضيُّ قدُمًا

ينبغي بذلُ مزيدٍ من الجهود لتقديم المعنى الصحيح للبيعةِ الشرعية، وفهمها فهمًا سليمًا، وتبصير عموم المسلمين بها. وقد تكون تلك الخطوةَ الأولى لتحرير أتباع داعش من الفخِّ النفسي الذي وقعوا فيه. وأهم من ذلك، يجب أن يكونوا مقتنعين تمامًا بحقيقة أن مبايعةَ زعماء جماعة داعش أو أي فرد يخالف تعاليمَ الإسلام هي بيعةٌ غيرُ صحيحة، ولا تمتُّ إلى الإسلام بأيِّ صلة. وعند اقتناعهم بهذه الحقيقة البيِّنة يمكنهم نقضُ هذه البيعة، ليكون ولاؤهم لله ورسوله وللحقِّ والحقيقة ليس غير. ■

جماعات الكراهية

قاطرة إرهاب اليمين المتطرف

عبدالستار عبدالرحمن*

أصبح إرهاب اليمين المتطرف في الغرب، ولا سيَّما في أوروبا الغربية وأمريكا الشَّمالية وأوقيانوسيا، تيارًا متصاعدًا ضمن نشاطات الإرهاب العالمي. فقد ارتفعت الجرائم الإرهابية التي ارتكبها هذا التيار بنسبة 320 ٪ في السنوات الخمس الماضية، وفقَ إحصاءات تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (GTI 2019). ولاحظ التقرير أن هجَمات اليمين المتطرف "لم تأخذها أجهزة الأمن والمخابرات في الغرب بجدية كافية، إذ كان عليها أن تولِيَ عناية أكبر بهذا التهديد".

* صحفي وباحث.

وكشفت إحصاءات المنتدى الوطني لدراسة الإرهاب والردود عليه START في الولايات المتحدة الأمريكية أن "اليمينيين المتطرفين ارتكبوا أكثر من 217 حادثة قتل بين عامي 1990 و2018، وإذا استثنينا أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المتطرفين اليمينيين يتفوقون على من يسمونهم المتطرفين الإسلاميين في نشاطهم الإرهابي في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي المدة من 12 سبتمبر 2011 حتى عام 2014 نفذ اليمينيون 81 حادثًا إرهابيًا أوقعت 131 قتيلًا، في حين نفذ من يسمونهم المتطرفين الإسلاميين 28 حادثًا أوقعت 51 قتيلًا".

هذا الإرهاب المتصاعد بقوة تغذيه جماعات الكراهية التي تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتها الأساسية، ومنها تنتشر في جُلِّ البلدان الغربية.

> **بلغت جرائم الكراهية في الولايات المتحدة الأمريكية 7775 حادثًا جنائيًا عام 2017، وارتفع العدد الإجمالي لجماعات الكراهية إلى 1020 جماعة عام 2018.**

وقد بلغ غضب المتطرفين اليمينيين البيض درجة الحمَّى عام 2018، بعدما نشر مكتب الإحصاء الأمريكي توقعاته بأن البيض لن يكونوا أغلبيةً بحلول عام 2044، فساعد هذا على دفع الكراهية إلى مستوى أعلى، إذ ارتفع العدد الإجمالي لجماعات الكراهية إلى 1020 في عام 2018، بزيادة نسبتها بلغت 7 ٪ عن عام 2017، حسب إحصاءات تقرير The Year in Hate: Rage Against Change. وكشف التقرير السنوي لمكتب التحقيقات الاتحادي FBI أن جرائم الكراهية بلغت 7775 حادثًا جنائيًا عام 2017، بارتفاع ظاهر عمَّا كانت عليه في عام 2016، إذ بلغت حينئذ 6121 حادثًا.

وفي انتخابات التجديد النصفي للكونجرس عام 2018 أطلق المتطرفون البيض غضبهم فنفذوا ثلاث هجَمات إرهابية يمينية أوقعت 15 قتيلًا، فضلًا عن إخفاق هجوم رابع. لقد كان العنف مروِّعًا لدرجة أن استطلاعات الرأي التي أجرتها شبكة سي إن إن / CNN انتهت إلى أن ثلاثة أرباع الناخبين قالوا: إن العِرْق كان عاملًا مهمًا ومؤثرًا في تصويتهم.

■ جماعات جديدة

ومن أبرز جماعات اليمين المتطرف الجديدة في الولايات المتحدة (حركة التسامي) Rise Above Movement-R.A.M. التي يعلن أعضاؤها أنهم يكافحون "عالمًا عصريًا أفسدته ثقافة الليبراليين واليهود والمسلمين والمهاجرين غير البيض". أعلنت الحركة عن وجودها في تجمُّع مؤيد للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالقرب من شاطئ هنتنجتون في ولاية كاليفورنيا، وهي لا تمانع من استخدام العنف. ويروِّج أعضاؤها لعقيدة النازيين الجدُد على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. ولبعضهم سِجِلَّاتٌ جنائية بسبب استخدام العنف. وقد شارك بعض أعضائها في مسيراتٍ عدَّة مثل: "مسيرة ضد الشريعة" في سان بيرناردينو بكاليفورنيا في منتصف يونيو 2017، التي نظمتها جماعة الكراهية المعادية للمسلمين المعروفة باسم (العمل من أجل أمريكا) "ACT for America" التي أسستها بريجيت تيودور، المعروفة باسم بريجيت غابرييل عام 2007، ولها 750 ألف عضو وأكثر من 1000 فرع، وتُعَد أكبرَ جماعة معادية للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الجبهة الوطنية PATRIOT FRONT فقد أُسِّست في شهر أغسطس من عام 2017 في ولاية فرجينيا على يد المتطرف توماس روسو، وكان في ذلك الوقت يبلغ من العمر 18 عامًا فقط! واستولت الجبهة على موقع منظمة Vanguard America القديم الذي يُطلق عليه اسم "الدم والتربة" bloodandsoil.org وهو الشعار المستوحى من شاعر نازي.

■ الأرقام تتحدث

نمَت جماعة Identity Evropa وفق متوالية هندسية، فارتفع عدد فروعها من فرع واحد في عام 2016، إلى 15 فرعًا عام 2017، ثم إلى 38 فرعًا عام 2018، وهي في موقع الصدارة في تجنيد الشباب البيض في سنِّ الجامعة وإضفاء الطابع الفكري على منهج التفوق الأبيض، وتتخذ من مقارِّ الجامعات منطلقًا لنشاطاتها. وبلغ عدد فروع جماعة Identity Dixie التي أُسِّست عام 2017، سبعة فروع بعد عام واحد من تأسيسها. أما منظمة Atomwaffen Division باسمها الألماني وممارساتها النازية العنيفة، التي اتُّهم أعضاؤها بالارتباط بخمس عمليات قتل معروفة منذ مايو 2017، فقد نمت من فرع واحد في عام 2017، إلى 27 فرعًا في عام 2018.

■ الإنترنت تحت الاتهام

تلجأ جماعات الكراهية إلى وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها وتجنيد أتباعها، فعلى سبيل المثال: استخدم سيزار سايوك (56 عامًا)، الذي أرسل 14 قنبلة أنبوبية إلى منتقدي الرئيس ترامب، الإنترنت لبثِّ خطابات الكراهية ضد الأقليات المسلمة، والمهاجرين غير الشرعيين، والديمقراطيين.

ومع أن السلطات الأمريكية تمكنت من إلقاء القبض عليه بعد خمسة أيام من إرساله الطرود المفخخة، ووجهت إليه تهمًا عديدة أبرزها تهديد الرؤساء السابقين، وحيازة المتفجرات غير المشروعة، لم تتضمَّن تلك التهم تهمةَ إساءة استخدام مواقع التواصل

الاجتماعي، واستغرق الأمر خمسة أيام بعد اعتقال سيزار لكي تقوم شركة (تويتر) بإغلاق حسابه.

غالبية الجماعات اليمينية المتطرفة لم تعُد جماعات تقليديةً بقيادةٍ محددة، بل أخذت شكل الشبكات المنظمة التي تعتمد أساسًا على الدعاية والإنترنت.

في أغلب الأحيان لا تأخذ شركات التقنية جرائم الكراهية على محمل الجد، هذا ما تتفق عليه أكثر البحوث التي تناولت اليمين المتطرف وإرهابه، فمعظم مواقع الأفراد والجماعات اليمينية المتطرفة، ولا سيَّما غير الرسمية، تنتشر على منصات التواصل تحت عناوين تتصل بحرية الرأي، وتنتظر تلك الشركات إلى أن يحدث عنفٌ مادي ضد الضحايا حتى تتخذ إجراءاتٍ ذاتَ مغزى، وكان هذا هو الحال بعد قيام ديلان رووف بقتل تسعة من السود في عام 2015، وفي أعقاب أعمال الشغب التي خلَّفت مقتل شخصٍ واحد، وإصابة ما يقرب من 20 آخرين بولاية فرجينيا في عام 2017، في أكبر مظاهرة للعنصريين البيض في جيل واحد، إذ دعَت إليها جماعاتُ اليمين المتطرف عبر موقع (فيسبوك). وما يزيد الأمر خطرًا أن غالبية الجماعات القومية اليمينية المتطرفة لم تعُد جماعاتٍ تقليديةً بقيادةٍ

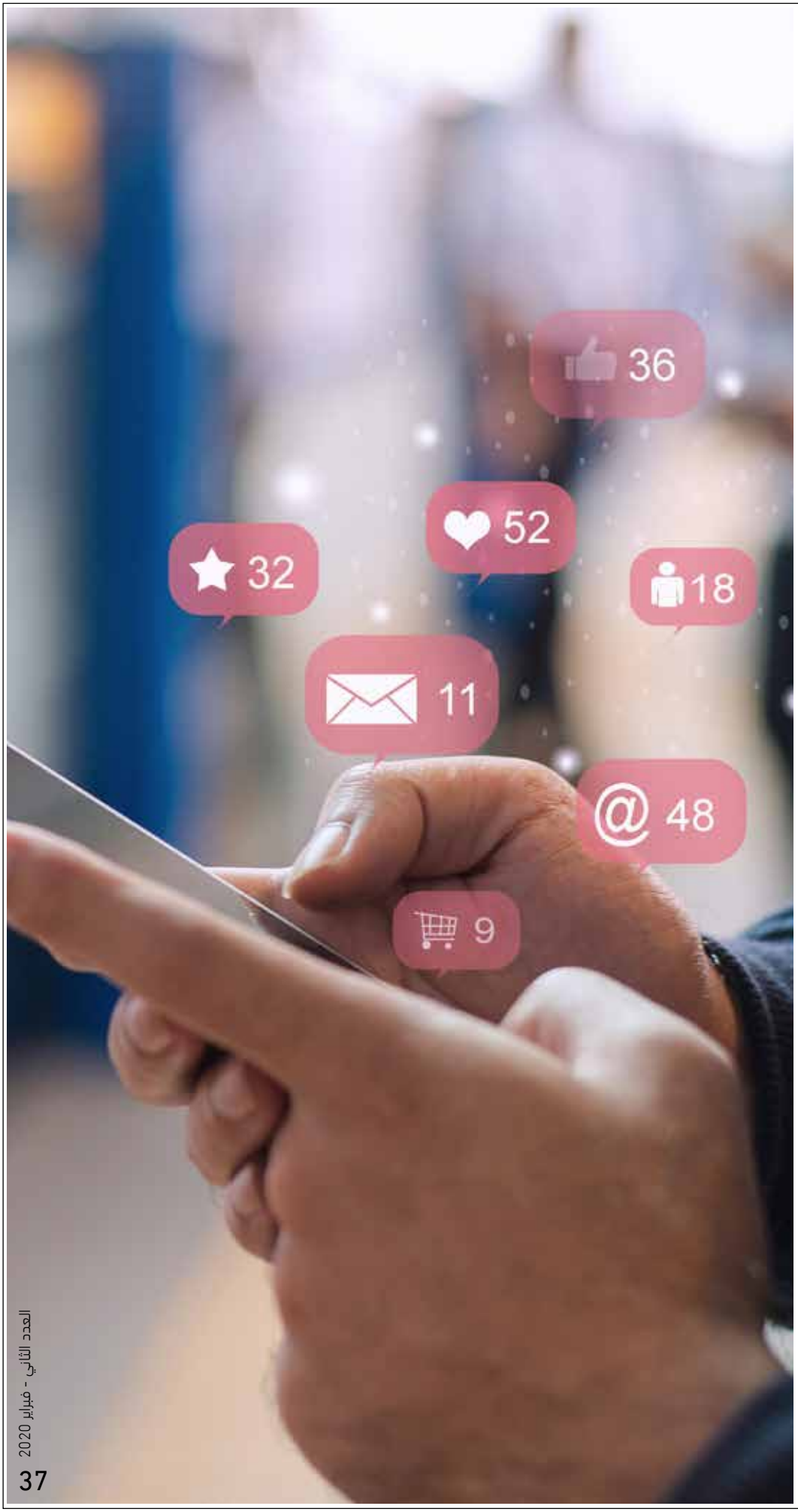

محددة، بل أخذت شكل الشبكات المنظمة التي تعتمد أساسًا على الدعاية عبر المواقع الإلكترونية (الإنترنت). ومع سرعة نموٍّ أعداد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، تمكنت جماعات الكراهية من اليمين المتطرف من تجاوز الحدود الجغرافية والوصول بدعاياتها إلى ملايين المستخدمين، ورغم أن شركات التقنية أغلقت كثيرًا من الحسابات الرسمية لبعض الجماعات، إلا أنها تركت صفحات الجماعات غير الرسمية التي تقودها شخصياتٌ قيادية في جماعات حُظرت حساباتها! على سبيل المثال: رفضت شركة (فيسبوك) حظر موقع جماعة "أولاد فخورون" Proud Boys التي تستهدف المهاجرين والمسلمين، وتُعَد نقطة تجمُّع وتأهيل لمن ينضمون لاحقًا لجماعات المتطرفين البيض، مع أن الجماعة نفذت مسيرةً عنيفة في بورتلاند في يونيو 2018، شهدت أعمالَ شغب، لكن إدارة (فيسبوك) قالت: إن الجماعة لم تنتهك معاييرها، وسمحت لها بالبقاء على الموقع، متجاهلةً مقاطع الفيديو التي توثق عمليات الضرب المؤذي التي قامت بها الجماعة. وفي شهر أغسطس من عام 2018، أعلن جاك دورسي الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة (تويتر)، أن شركته لن تحظر حساب أليكس جونز أحد أشهر قادة اليمين المتطرف، على الرغم من اتخاذ شركات كبرى أخرى، مثل فسبوك ويوتيوب وأبل، إجراءات ضد جونز. وقد واجه موقع (يوتيوب) مشكلات عام 2019 بعد أن كشف تحقيق أجرته شبكة سي إن إن CNN أن الشركة كانت تعرض إعلانات لأكثر من 300 علامة تجارية كبرى على القنوات التي تروِّج للتطرف.

وكشفت منظمة Avaaz في نيويورك التي تحارب الكراهية على مواقع الإنترنت ولها مكاتبُ وموظفون في 40 دولة، كشفت عن أكثرَ من 500 مجموعة مشتبَهٍ بها تعمل في جميع أنحاء فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وبولندا وإسبانيا، وقدّرت (آفاز) عدد مشاهدات الصفحات التي أغلقها موقع (فيسبوك) بأكثرَ من 500 مليون مشاهدة.

■ كراهية عابرة للحدود

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرةً كبيرة جدًّا على التأثير في بلدان العالم، لما لها من نفوذ سياسي واقتصادي وفكري، فظهور تيار سياسي أو ثقافي أو فكري وانتشاره فيها يجد له صدًى واسعًا في جميع أنحاء العالم، ولذلك امتد أثرُ جماعات الكراهية واليمين الأبيض المتطرف الأمريكية إلى أوروبا واليابان، وانتشرت الشعوبية اليمينية التي تغذيها الحماسة المناهضة للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، وأظهرت الأبحاث التي أجرتها صحيفة "جارديان" البريطانية، بالاشتراك مع أكثر من 30 عالمًا سياسيًّا، أن واحدًا من كل أربعة أوروبيين يصوِّتون الآن للأحزاب الشعوبية.

ثلث القتَلة المتطرفين البيض الذين نفذوا ما يقرب من 350 هجومًا إرهابيًا متطرفًا في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا بين عامي 2011 و2017 كانوا مصدر إلهام للآخرين الذين ارتكبوا هجَمات مماثلة.

ويساعد المتطرفون اليمينيون الأمريكيون حلفاءهم في جميع أنحاء العالم بواسطة شبكات نفوذ دَولية. مثلًا: وصل حزب ليغا اليميني المتطرف المناهض للهجرة إلى السلطة في إيطاليا في شهر مارس 2018، ضمن الائتلاف الحاكم، وهو حليفٌ للمؤتمر العالمي للعائلات World Congress of Families–WCF الذي يرأسه الناشط اليميني الأمريكي براين براون. وقد أصبح ماتيو سالفيني رئيس حزب ليغا وزيرًا للداخلية ونائبًا لرئيس الوزراء الإيطالي، وفتح أبواب البلاد على نطاق أوسع أمام اليمينيين الأمريكيين المتطرفين مثل قائد الإعلام

اليميني المتطرف ستيف بانون. عمل سالفيني ورئيس الوزراء الهنغاري اليميني فيكتور أوربان والرئيس المولدوفي إيغور دودون مع جماعة WCF وأرسلوا خطبهم لتُتلى في المؤتمر السنوي للجماعة التي تحتضن عددًا كبيرًا من اليمينيين المتطرفين.

وقد كشف تقرير المرصد الرسمي لمتابعة جرائم الكراهية في إيطاليا OSCAD عن ارتفاع تلك الجرائم ثلاثة أضعاف بين عامي 2017 و2018، إذ ارتفعت من 92 جريمة إلى 360 جريمة.

وفي اليابان خرج أفراد من جماعة يمينية متطرفة تُدعى زايتوكوكاي Zaitokukai في شوارع العاصمة اليابانية طوكيو في عام 2007، وهم يصرخون: "اقتلوا الكوريين الجيدين والسيئين". وقد كونت هذه الجماعة الآن حزبًا سياسيًا قام زعيمه ماكوتو ساكوراي بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018، ولقيَ قادة حركات البيض، وعند عودته إلى اليابان قام الحزب بتسويق عَلاقاته مع القوميين البيض الأمريكيين. وعلى عكس الجماعات السابقة، فإن جماعة زايتوكوكاي Zaitokukai تشبه إلى حد كبير الجماعات اليمينية المتطرفة الأوروبية، بمعنى أنها تستهدف الأقليات العِرقية بهجَمات عنيفة.

وتظهر الأرقام الواردة في التقرير السنوي عن حماية الدستور الديمقراطي في ألمانيا، الذي جمعته أجهزة الاستخبارات لمراقبة الأنشطة المناهضة للدستور، وجودَ 24100 متطرف يميني في البلاد في عام 2018، منهم قرابة 12.700 شخص صُنِّفوا على أنهم موجِّهون للعنف. كذلك زادت أعمال عنف اليمين المتطرف بنسبة 71 ٪ بين عامي 2017 و2018.

وأوضح التقرير الصادر عن شركة الأبحاث والاستشارات Ipsos بخصوص حجم حوادث الكراهية غير المبلَّغ عنها ضد الأوكرانيين، والمسلمين، والأفارقة جنوب الصحراء، الذين يعيشون في بولندا، أنه من 269 جريمة، وصلت 19 جريمة فقط إلى الشرطة! وكشفت دراسة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز استنادًا إلى قاعدة بيانات الإرهاب العالمية التي يصدرها الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والرد عليه في جامعة ماريلاند، أن ما لا يقل عن ثلث القتَلة المتطرفين البيض الذين نفذوا ما يقرب من 350 هجومًا إرهابيًا متطرفًا في أوروبا وأمريكا الشَّمالية وأستراليا بين عامي 2011 و2017 كانوا مصدرَ إلهام للآخرين الذين ارتكبوا هجَمات مماثلة. وفي حادث إطلاق النار الجماعي في تكساس في شهر أغسطس عام 2019، نشر مرتكب الحادث باتريك كروسيوس (21 عامًا) بيانًا قبل دقائق من ارتكابه الجريمة قال فيه: إنه استمد الإلهام من الهجوم على مسجدَين في كرايستشيرش بنيوزيلندا في شهر مارس 2019، الذي أشار مرتكبه برينتون تارانت (28 عامًا) في بيان له نشره على (الإنترنت) إلى أندرس بهرنغ بريفيك المتطرف اليميني الذي قتل 77 شخصًا في النرويج في 22 من يوليو 2011.

التحدي الذي يواجه تطبيق القانون لمواجهة جرائم الكراهية في الغرب هو قصر النظر المتمثل في الاهتمام بالتطرف الإسلامي بوصفه المحركَ الوحيد للإرهاب الدولي.

ومن المثير أن بهرنج ألهم أربعة متطرفين بيض آخرين، خلاف تارانت الذي أشاد أيضًا بكندي الذي أطلق النار في مسجد بمدينة كيبيك في عام 2017. وأدلى ما لا يقل عن أربعة من القتَلة المتطرفين البيض بتصريحات عبر (الإنترنت) أشادوا فيها بإليوت رودجر (22 عامًا) الذي قتل ستة أشخاص وأصاب 14 آخرين بالقرب من حرم جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا، قبل أن يقتل نفسه داخل سيارته في 23 من مايو 2014.

هذه الحلقة الممتدة من متطرفي اليمين الأبيض من النرويج إلى الولايات المتحدة ونيوزيلندا وكندا، تشير إلى أنهم أصبحوا يتجاوزون انتماءاتهم الوطنية ويرَون أنفسهم ضمن شبكة عالمية. تقول هايدي بيريش مديرة الاستخبارات في مركز قانون الفقر الجنوبي الذي يُصدر تقاريرَ دوريةً عن الكراهية في الولايات المتحدة الأمريكية عن هؤلاء المتطرفين: "إنهم لا يرَون أنفسهم بوصفهم أمريكيين أو كنديين... ربما تصرفوا بطرق بدت محلية، ولكن كان التفكير دائمًا في بناء حركة بيضاء دَولية. وبالنظر إلى هذه الروابط الدَّولية، من المهم إعادة النظر في طبيعة التهديد". وتقول إيرين ميلر مديرة قاعدة البيانات في start: "هناك إطار مشترك للإرهاب اليميني المتطرف على أنه إرهاب ليس خطرًا".

ويشير الباحثان وي كاي وسيمون لندون اللذان كتبا دراسة نيويورك تايمز المشار إليها آنفًا إلى التحدي الذي يواجه تطبيق القانون لمواجهة جرائم الكراهية في الغرب وهو "قصر النظر المتمثل في الاهتمام بالتطرف الإسلامي بوصفه المحركَ الوحيد للإرهاب الدَّولي".

نمو اليمين المتطرّف في أوروبا

أسبابه وسماته الأمنية

د. إغناطيوس غوتيريث دي تيران*

شهدت السنواتُ الأخيرة، ولا سيَّما سنة 2019 المنصرمة، تطوراتٍ جسيمةً على نطاق أنشطة اليمين المتطرف الأوروبي، تتمثل في زيادة الأحزاب والمنظمات والجماعات والأفراد الذين يتمسَّكون بمواقف تداني أطروحات ذلك التيار اليميني، وفي تصاعد وتيرة الاعتداءات الإرهابية أو شبه الإرهابية ونوعيتها المقترفة في عدد من الدول الأوروبية ضدَّ المهاجرين والأجانب، بالرغم من أن مرتكبي هذه الهجَمات لا يعلنون صراحةً انتماءهم إلى جهاتٍ سياسية محدَّدة، إلا أنهم متأثرون تأثرًا مباشرًا وغير مباشر بالمكوِّنات الرئيسة لخطاب اليمين المتطرف الاستقطابي المتعصِّب.

النمط اليميني المُعَولَم

تعبِّر الهيئاتُ الحكومية وغير الحكومية المعنية بمتابعة الحوادث العَدائية تجاه الأجانب في القارَّة الأوروبية عن قلقها الشديد، منذ سنوات، بسبب زيادة تلك الهجمات؛ إذ إنها لمست فيها تطورًا في حجمها وأهدافها، وتبِعاتها وآثارها، ولا سيَّما أنها ترصدُ فيها قواسمَ مشتركة بدأت تنتقل من بلدٍ إلى آخر، إضافةً إلى ظهور ما يمكن أن نسمِّيَه "نمطًا يمينيًّا متطرفًا مُعَوْلماً"، يجمعُ بين مراكز التشدد العنصري في أوروبا ونظيراتها في الولايات المتحدة وأستراليا وجنوب إفريقيا، وهي ظاهرة تعزَّزت في المدة الأخيرة بحكم الاتصالات والزيارات المتبادلة بين أقطاب هذه التيارات على جانبي المحيط الأطلسي، علمًا أنها أضحت تحقق انتشارًا ملحوظًا لدى الطبقات الفقيرة والوسطى في دول غربية كثيرة.

وقد أقلقت هذه الظاهرةُ الحكوماتِ الأوروبيةَ وأجهزتَها الأمنية؛ لأن العناصر الأكثر تشددًا لدى تلك الجماعات الداعية إلى أفضلية "البيض"، وضرورية هيمنتهم على الشعوب الأخرى، بدؤوا يُنفِّذون عملياتٍ إجراميةً في أماكنَ ومناسباتٍ حساسة جدًا، في حين نجد أحزابًا لها تمثيلٌ في المحافل التشريعية أو الحكومية، وزعماءَ وممثلين سياسيين معروفين، يتعاملون مع مسألة الإرهاب اليميني المتطرف بقدرٍ من الغموض. فإن كانوا ينأون بأنفسهم عن مثل هذه

* أستاذ الأدب العربي والتاريخ المعاصر في العالم العربي والإسلامي، في جامعة أوتونوما، مدريد، إسبانيا.

الاعتداءات ومقترفيها بصفتهم مخالفين للقانون والنظام العام، مُشدِّدين على ضرورة نبذِ العنف بشتى أشكاله، إلا أنهم يُدْلون في كثيرٍ من الأحيان بتصريحاتٍ تبدو متفهِّمةً للظروف التي دفعت هؤلاء الأشخاصَ إلى إطلاق النار على مهاجرين، أو إلقاء زجاجة حارقة على مركز لإيواء اللاجئين، أو تفجير مسجد إسلامي أو معبد يهودي أو هندوسي. وهذه التصريحات من نوع "نعم، نستنكر ولكن يجب القول إن..."! ونذكر ها هنا ما قاله السيناتور الأسترالي، "فراسر آننغ" في أعقاب الهجوم المروِّع على مسجدين في نيوزيلاندا في شهر مارس 2019 أودَيا بحياة خمسين شخصًا، فقد غرَّد قائلًا: "هل يشكُّ أحدٌ في الرابط اللصيق بين الهجرة المسلمة والعنف؟".

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام والدوائر الرسمية تحصر اهتمامها في العمليات الإرهابية، أو الأعمال الإجرامية الأكثر صدًى، إلا أن الأخيرة تُمثِّل طرفَ جبل الجليد فقط بالنسبة للمضايقات والملاحقات والمعاملات العنصرية التي لا يحصيها غير مَن يتعرَّض لها ومعهم المؤسسات والنشطاء المتابعون لأحوال رهاب الإسلام والكراهية للأجانب، فارتفاعُ وتيرة الأعمال الإرهابية مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بجوٍّ عامٍّ يتغاضى عمَّا يتعرَّض له هذا اللاجئ أو تلك المهاجرة، وهما على متن الحافلة، أو في طريقهما إلى المتجر، أو في انتظار دورهما في العيادات الطبية.

ولما كانت نسبة من هذه المضايقات التي لا تصل إلى حدِّ الجريمة أو الجنحة، لا يُبلَّغ عنها؛ لأن المتعرضين لها يخافون ردودَ فعل أصحاب تلك المضايقات، أو يتوجَّسون من عدم مبالاة الجهات الأمنية والإدارية، أو يعتقدون أن مثل هذه التصرفات المزعجة هي نوع من الضريبة التي يجب عليهم دفعها؛ لكي يُسمحَ لهم بالبقاء في الدولة المضيفة! فإن الإحصاءات الرسمية لا تُقدِّم صورةً حقيقية عن خطر الأوضاع الراهنة.

والواقع يُؤكِّدُ أن هذه الأعمالَ الموصوفة بـ (الميكروعنصرية الاعتيادية) لا تعكسُ مواقفَ متشددة تصدر عن أفراد أو شرائح اجتماعية محددة، وليست أحداثًا منعزلة؛ بل هي أحداث ناتجة عن حملة دعائية مستترة، يديرها ويرعاها زعماء العصابات اليمينية المتطرفة، تهدف إلى نشر الاعتقاد بأن جُلَّ السكان يشاركون هؤلاء المتطرفين اليقينَ بأن المهاجرين والأجانب هم السبب الرئيس للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المجتمعات الأوروبية المتسامحة! ومن المؤسف حقًّا أن الأوضاع المضطربة الناتجة عن هذه الخطابات التخويفية، وما كان على غِرارها، تُفسح المجالَ أمام جرائمَ تُقتَرف ضدّ الأجانب، دون أن تلقى التنديدَ من فئات من المجتمع وأجزاء من الرأي العام.

■ أسباب انفجار عنفوان اليمين المتعنت

لا يزال الجدلُ مستمرًا بخصوص دوافع تصاعد المدِّ اليميني المتطرف وانتشاره بين فئات محددة من المجتمعات الأوروبية. وإذا كنا نريد تفسيرًا واضحًا لنموِّ التطرف اليميني أوروبيًا فلا بدَّ من الرجوع إلى الأزمة الاقتصادية، وتراجع القدرة الشرائية للطبقات الدنيا والوسطى، وارتفاع معدَّلات البطالة، ولا سيَّما في صفوف الشباب، وانخفاض قيمة الرواتب، فضلًا عن عواملَ اجتماعيةٍ وفكرية ونفسية أخرى يجب أخذها في الحُسبان، وعلى رأسها انهيارُ معدلات المواليد، وشيخوخة السكان، والخوف من انقراض الجنس الأبيض في وجه "الاحتلال الأجنبي".

تُؤمن الجماعات اليمينية المتطرفة بضرورة استرجاع النمط التقليدي للحياة، فجرى تركيز الاهتمام على العائلة النمطية التقليدية، وإيجاد فرصَ عمل جيدة لرب الأسرة، ليتمكنوا من تكوين أسر متعددة الأطراف، وقد تمثَّلت وصفتهم لتحقيق ذلك في طرد جميع الأجانب، واستحداث مناصب ووظائف جيدة جدًا للأوروبيين، وهم يكيلون الاتهامات للأجانب بأنهم يستولون على المساعدات والمعونات الممنوحة من الدولة، وهي ذرائعُ لها وقعٌ شديدٌ جدًا في جزءٍ كبير جدًا من النسيج الاجتماعي الأوروبي. إن جماعات اليمين المتطرف لا تنفكُّ تعمل على استثارة مشاعر الغضب والإحباط والحنق على ما آلت إليه أوروبا من تدهور اقتصادي، وتراجع طاقتها السكانية، وفقدانها وزنها العالمي التقليدي، وهي وقائعُ لا يمكن تحميل المهاجرين المسلمين أو غيرهم المسؤوليةَ عنها.

■ من سمات الجماعات اليمينية المتطرفة

تكيَّفت الجماعات اليمينية المتطرفة مع بيئاتها الحاضنة، ولا سيَّما في أوروبا وأمريكا، وسلكت في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها الطرقَ نفسها التي تستخدمها الجماعات الإرهابية الأخرى، مثل تنظيمَي القاعدة وداعش. فقد اعتمدوا على استخدام الإنترنت والمدوَّنات ومنصات التواصل الاجتماعي في سبيل نشر أفكارهم، وتنظيم نشاطاتهم، وتعزيز إستراتيجية التجنيد لديهم. بل فاقت استفادتهم من هذه التقنيات الحديثة استفادةَ غيرهم من الجماعات المتطرفة؛ لأن الحكومات لا تحرص على رصدها وإبطالها مثلما تحرص على رصد الحسابات والمدوَّنات والمواقع التي ترتاب في تبعيَّتها للجماعات

الجهادية المتشددة.

وكما أشرنا سابقًا فإن أقطاب اليمين المتعنت في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية وأستراليا ودول أخرى عهدوا منذ مدَّة قريبة على توثيق عَلاقاتهم البينية؛ بتبادل الزيارات والمشاركة في مناسبات مهمة بالنسبة لهم، كإحياء ذكر ولادة الزعيم النازي "آدولف هتلر" أو مماته. وتتيح لهم هذه اللقاءاتُ تنسيق خطاباتهم، وتوحيد إستراتيجياتهم لتغذية "خطابات الكراهية" المستندة إلى شعارات رنَّانة.

ولا بدَّ من تسجيل سِمة أخرى تميِّز هذه الجماعات، وهي أنها تتمكن من الالتصاق بأحزاب يمينية توصف بالمتشددة، ولكنها لا تصل إلى درجة اليمينية المتطرفة؛ لأنها تعلن احترامَها للقوانين والدستور والنظام العام، وتُعدُّ هذه الأحزاب المسموح بها الواجهةَ الشرعية للتيارات المتطرفة التي تشاطرها التشخيص، ولكنها تراهن علنًا على العنف لتطبيقه.

وقد انتفعت الجماعاتُ اليمينية المتطرفة من الحرب العالمية على الإرهاب، فهي تدَّعي إسهامها أيضًا بقوة في المساعي الرامية لردع ما يسمَّى "الجهادية العالمية". ومثل هذا الادِّعاء سهَّل مهام تكوين نوع من "الأممية اليمينية المتطرفة"، هدفها المعلن محاربة التطرف الجهادي، غير أنها تعكف في حقيقة الأمر على فرض منهج سياسي يتخطَّى كراهيةَ المسلمين، ليشملَ مشروعًا سياسيًا متكاملًا، غير أن هذا الهدف الأساسيَّ لم تفطَن إليه جميع الحكومات الأوروبية التي يظل بعضها معتقدًا بأن تلك الأوساط لا تمثل إلا قِطاعًا صغيرًا من المجتمع سيزول مع تحسُّن الأوضاع الاقتصادية، وانحسار موجة الإرهاب العالمي.

إن الطبقة السياسية الأوروبية تواصل ارتكابَ الأخطاء على الصعيدَين السياسي والأمني؛ لأنها تسعى إلى التعايش مع الأحزاب اليمينية القومية التي تجاهر بابتعادها عن اليمين المتطرف العنصري، ولكنها ماضيةٌ في إقامة العَلاقات الخفيَّة مع عدد من ممثليه، ثم تأبى أن تعُدَّ الاعتداءاتِ على الأجانب، من قتل باعةٍ جائلين ولاجئين مسلمين في إيطاليا واليونان إلى مهاجمة المساجد والمراكز الثقافية في فرنسا وألمانيا، اعتداءاتٍ إرهابيةً يجب التعامل معها بالطرق الأمنية الحازمة.

والمفارقة أن المجموعات اليمينية المتطرفة المنخرطة في أعمال إرهابية تُدين للجهادية العالمية بعدة أمور، ليس فقط لأنها بدأت تتقوى بوصفها ردّ فعل على عمليات الجهاديين في الدول الغربية، ولكن لكونها تحاكيها في سبل استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي، وإنشاء مراكز التدريب العسكري، وإثارة الرعب عبر الفيديوهات التي تصور عملياتهم الدموية.

■ تنامي خطر اليمين المتطرف

تشير جميع التقارير الرسمية والإحصاءات، على النطاقين الأوروبي والأمريكي، إلى تنامٍ متزايد لعدد الهجمات الإرهابية ذات طابعٍ يميني متطرف في السنوات الثلاث الأخيرة، بنسبة بلغت 400 ٪، ففي الولايات المتحدة ازدادت فيها حدة الاعتداءات بين عامي 2016 و2017، وبناءً عليه زادت حصيلة الضحايا الناتجة عن التطرف اليميني، بمعدلات عالية بلغت ذروتها في العام 2019. وتشير الأرقام إلى عدد منها ارتكبه أفراد لم يتضح في جميع الحالات انتماؤهم إلى مجموعة سياسية أو فكرية أو اجتماعية بالتحديد، وإن كانت ميولها العنصرية واضحة للعيان، عبر وصاياها المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي، أو الشعارات التي أطلقوها وهم ينقضون على البسطاء في مسجد أو في عرض الشارع. وقد أكد مؤشِّر الإرهاب العالمي لعام GTI 2019 هذه الموجةَ العنيفة، حين أظهر أن الاعتداءاتِ المنسوبةَ إلى أفراد أو مجموعات يمينية قومية متعنِّتة تضاعفت ثلاثَ مرات، وهو المعدَّل نفسه الذي سجَّله عدد المتطرفين المسجونين في بلدان أوروبية مثل بريطانيا في عام 2018 بحسَب وزارة الداخلية البريطانية.

إلا أن الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ووسائل الإعلام والرأي العام عمومًا يبدون وكأنهم منشغلين فقط بما يسمَّى "الإرهاب الجهادي"، على الرغم من أن هذا النوع من الإرهاب شهد تراجعًا مطَّردًا في السنوات في السنة الأخيرة. والغريب أن السلطات الأوروبية والأمريكية تلاحق مَن يُشتبَه في اتصاله بمنظَّمات إرهابية مثل القاعدة أو داعش، ولكنها تغضُّ الطرف عن المنظمات العنصرية المؤمنة بتفوق "العرق الأبيض"، بدعوى أنها لا تدعو صراحة إلى الوسائل الإرهابية!

وقد أكد الخبراء أن الحزم والصرامة في ميدان سَنِّ القوانين الدولية المختصة، واتخاذ التدابير التقييدية على الصعيدين الاقتصادي والفضائي (السيبراني) ضدّ أعضاء المجموعات المتطرفة، أدَّى إلى تضييق نشاطهم، ولذلك يُستحسَن اتخاذ المنحى نفسه إزاء عصابات اليمين المتطرف، ولا مسوِّغ للتريث حتى يقعَ هجومٌ إرهابي مؤلم، ويضطرنا إلى التعامل مع التيارات اليمينية المتطرفة بالشدَّة نفسها التي نستخدمها تجاه الجماعات الإرهابية الأخرى. ■

قالوا عن الإرهاب

لا يمكن هزيمة الإرهاب إلا بشرط مزدوج: بوساطة تنفيذ عمليات عسكرية، وإجراء استثمارات ضخمة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لتجفيف منابع الإرهاب.

إدريس ديبي
رئيس جمهورية تشاد

تقف شعوب إفريقيا على خط المواجهة في الجهود المبذولة للتصدي للإرهاب وانتشار التطرف العنيف، وهناك حاجة ملحة لأن يدعم المجتمع الدولي الدولَ الأعضاء في هذه المنطقة.

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

تواصل التهديدات الإرهابية يستدعي تكاتف الجهود لمواجهة هذه الظاهرة.

د. يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

لدينا جميعًا هدف مشترك وهو محاربة التطرف والتشدد والتصدي له، وإنهاء الكراهية والقضاء عليها.

د. محمد بن عبد الكريم العيسى
أمين عام رابطة العالم الإسلامي

الكراهية لا دين لها ولا تحترم الحدود، ومكافحة الإرهاب مسؤولية عالمية مشتركة.

موسى فقيه محمد
رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي

الشباب والتطرُّف

أسباب انضمام الشباب إلى جماعات التطرف العنيف في مناطق الصراع

د. منصور بن سعيد القرني*

أدَّى توجُّـه أعداد غير قليلة من الشباب الإسلامي عمومًا والعربي خصوصًا إلى مناطق الصراع والاقتتال منذ بداية حرب أفغانستان الأولى ضد الاتحاد السوفيتي، ثم الحرب الأخرى ضد أمريكا، فضلًا عمَّا سوى ذلك من صراعات في الشيشان والبوسنة والهرسك والصومال وبعض مناطق إفريقيا، والأكثر أهمية ما حدث بعد ذلك في حرب العراق، ولا يزال يحدث إلى الآن من صراع مرير وحرب مدمِّرة في سوريا التي أصبحت منذ بداية الثورة السورية مأوًى لهؤلاء الشباب المتحمسين والمدفوعين بالعاطفة وحدَها! أدَّى ذلك كله إلى كثير من المخاطر والهواجس الأمنية والاجتماعية والثقافية والفكرية، لا سيَّما بعد أن أكَّد عددٌ من هؤلاء الشباب الذين عادوا إلى أوطانهم صحةَ هذه المخاوف والهواجس، فقد كانوا النَّواة الأولى التي نشأ عنها وتولَّد منها كثيرٌ من الجماعات المتطرفة والخلايا التي انتهجت العنفَ والأعمال الإرهابية، ومارستها في الداخل وفي أغلب الدول العربية والإسلامية.

---

* باحث ومهتم بقضايا التطرف وإعادة التأهيل

■ جاذبية التطرف!

هذا الاندفاع للشباب العربي والإسلامي إلى المناطق الملتهبة بالصراعات الدامية والاقتتال العنيف، لا سيما إلى سوريا، يثيرُ كثيرًا من التساؤلات عن الأسباب والدوافع لذلك، وما إذا كانت هناك خصائص نفسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، تميِّز هؤلاء الشباب العرب والمسلمين من غيرهم، تجعلهم ينساقون إلى تلك المناطق، على الرغم من إدراكهم خطرَ السفر إليها، وتجريمَ التوجُّه للاقتتال فيها، سواء كان ذلك بواسطة الأنظمة القانونية، أو بواسطة الفتاوى التي تصدرها مؤسسات الفتوى وأهل العلم والبصيرة في دولهم.

والمثير في الأمر حقًّا هو قدرة التنظيمات الإرهابية على جذب الشباب، وإغرائهم بالانضمام إلى صفوفها، وتجنيدهم لتحقيق مآربها، وهذا ما منح تلك التنظيمات مزيدًا من القوة التنظيمية وأسباب الحياة والبقاء، بضخ الكوادر الشابة المتحمسة ذات المهام والوظائف والتخصصات المتنوعة، على اختلاف جنسياتها وثقافاتها، ومن ثمَّ اكتسبت التنظيمات القدرةَ على الاستمرار والانتشار فكرًا وسلوكًا وتأثيرًا.

ولذلك تبرز كثير من التساؤلات التي تبحث عن السرِّ في القوة الجاذبة للشباب من قِبَل تلك الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

■ الفراغ النفسي

واستجابة لهذا الموقف المُشْكِل، وما خلَّفه من تساؤلات، كان لا بدَّ من إجراءِ دراسةٍ علمية موضوعية، معتمدة على المنهج العلمي المتسق مع الخبرة في المجال الأمني وفي مجال إعادة التأهيل، لكي تُقدِّمَ التصورَ الذي يُؤمَّلُ أن يكون أكثر دقةً وتشخيصًا للحالة، وأقرب لطبيعة الموقف المُشْكِل، ويبصِّر القائمين على مكافحة التطرف والسلوك الإرهابي بجانب مهم يتعلَّق بتحقيق الأمن الفكري، ويمكِّنهم من وضع الخطط التي تحول دون توجُّهِ المزيد من هؤلاء الشباب إلى تلك البيئات المفرِّخة للإرهاب، وفي الوقت نفسه تتيحُ الاستعداد لاستقبال العائدين من تلك المناطق، وإعادة تأهيلهم فكريًّا وسلوكيًّا، إما لدرء خطرهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وإما للحيلولة دون إعادة إنتاجهم وصناعتهم باتجاه العمل العَدائي الداخلي الموجَّه لبلدانهم.

وقد أكَّدتِ النتائجُ التي توصّلت إليها الدراسة، أن السرَّ يكمن في الشباب أنفسهم، وفي الظروف المحيطة بهم، فقد جعلتْ كلَّ واحدٍ منهم مهيَّأً لأن يكونَ صيدًا سهلًا لتلك الجماعات، يدفعه إلى ذلك القصورُ الاجتماعي تجاههم، في مقابل النشاط الذكي من قِبل تلك الجماعات التي تنتهز مثل هذه الفرص؛ لتكونَ البديل الأمثل الذي يملأ حياتهم، ويحقق طموحاتهم، ويلبي حاجاتهم. ومن ثَم فإن السلوك العنيف يتهيَّأ بدايةً بوصفه شعورًا في داخل الفرد المتطرف نفسه، وعلى هذا تكون الحالة النفسية للفرد المتطرف هي الأساسَ لجميع أعماله وأفعاله التي تستجيب للمؤثرات الخارجية، وتتجلَّى عمليًّا في سلوكٍ عنيفٍ مختلفِ الأشكال، وبعناوينَ متطرفةٍ متنوعة، في قضايا سياسية وقومية ودينية وفكرية ومذهبية.

لذلك نجد أن تلك الجماعات، ولا سيَّما تنظيم (داعش)، انتهز فرصةَ ما يعيشه بعض الشباب في مجتمعاتهم من ظروف سيئة (سياسية واقتصادية واجتماعية) وفراغ روحي، واهتزاز نفسي، فكان خطابها الذي يدغدغ المشاعر محاولةً منهم لملء الفراغ الحاصل؛ بترويج شعارات فضفاضة

واعدة، مدلِّسين وملبِّسين على الشباب أن الالتحاق بهم، والانضمام إلى معسكراتهم وصفوفهم، أو دعمهم، أو على الأقل التعاطف معهم، إنما هو في حقيقة الأمر نصرة للإسلام والمسلمين في جميع بقاع العالم، وإعلاء لراية التوحيد، بعد أن فشا الظلم والفساد، وكثُر اضطهاد المسلمين والتعدي على ثرَواتهم ومقدَّراتهم.

إن تلك الجماعات تجيد فنَّ التعبير المؤثِّر، الذي يُفجِّرُ العواطفَ باستخدام الخطاب البليغ، والتصوير المعبِّر المتقَن، والأناشيد الحماسية التي تطرب لها القلوب قبل الآذان، موظِّفين التقنيَّاتِ الرَّقْميةَ عالية الجودة في الترويج لفكرهم وأهدافهم المقبولة اجتماعيًّا، وإن كانت لا تُمثِّل الحقيقة، وفي ترويج المعارك التي يزعمون الانتصار فيها على أعداء الله. كل ذلك بهدف إحداث التأثير في قلوب المتلقِّين وعقولهم، وهو ما يتحقق في الغالب عند الشباب المهيَّئين نفسيًّا؛ لأنهم قد يرَون في ذلك تعويضًا عن عجزهم، وثأرًا لضعفهم، فيندفعون نتيجةَ ذلك إلى أحضانِ تلك الجماعات، بحثًا عن بطولةٍ وهميَّة، وعن ظهورٍ ظَرفي، وعن احتفالٍ بالذات، ولو بتقويض الآخر والفتك به.

■ مثيرات واستجابات

إن انجذابَ كثيرٍ من الشباب إلى جماعات التطرف والعنف، إضافة إلى وجودهم في الدول التي تعيش صراعًا مسلحًا أو تغصُّ بالجماعات الإرهابية، إنما هو نتيجة لعاملين رئيسين، ويتفرع منهما عدد من الأسباب. هذان السببان هما: العامل الذاتي أو العوامل الذاتية (الداخلية في ذات الإنسان)، والعامل البيئي أو العوامل البيئية (المحيط الاجتماعي). وكلا السببين دون النظر فيما يندرج تحتهما من أسباب لا بدَّ من وجوده لكي يكون الشباب مهيَّئين للانضمام إلى قافلة التطرف وسلوك العنف؛ لأن أحدهما يُمثِّل (مثيرًا)، والآخر يُمثِّل (استجابة).

إن تعددَ الاتجاهات والمدارس العلمية والفكرية والبحثية ذات التخصصات المختلفة التي تناولت دراسةَ أسباب ظاهرة التطرف والسلوك الإرهابي، تشير إلى عواملَ كثيرةٍ ومتداخلة، تتفاعل فيما بينها على المدى البعيد، وتُنشئ في النهاية فكرًا متطرفًا وعنيفًا. وتختلف الاتجاهات أيضًا في تصنيف تلك الأسباب والعوامل، وتتعدد الرؤية تجاه تأثيراتها الفكرية. ومن الخبرة الميدانية أصبحت هناك قناعةٌ تامة بأن أسباب التطرف تنطلق من السببين أو العاملين الرئيسَين: (الداخلي، والخارجي)، وتحت هذين السببين كثيرٌ من الأسباب أو العوامل التي تمثَّلت في المثيرات والاستجابات، وتنتج في النهاية التصرفات السلوكية الفكرية الفاعلة والعملية، والدراسة العلمية التي أُجريت أكَّدت هذا الاتجاه.

الأسباب الذاتية كامنة في ذات الإنسان، وهي ما يمكن تسميتها بالدوافع الذاتية، وهي مثيرٌ داخلي يُمثِّل القوة التي تدفع الفرد ليقوم بسلوك ما لإشباع حاجاتهِ أو تحقيق أهدافهِ، ويكون مصدرها الشخص نفسه، تحصل استثارتها خارجيًّا بناءً على رغبة داخلية تهدف إلى إرضاء الذات، ومن ثَمَّ فهي استعداد وِجداني، مثل الميل لفعل شيء ما دون غيره، وفي الغالب يكون هذا الميل مصحوبًا بانفعال قوي، تتحكم فيه العواطف، متى توافر المثير الخارجي الذي يستدعيها ويفجِّرها.

إذن هناك قوة كامنة داخلية، تدفع باتجاه تحقيق الرغَبات الداخلية التي تضغط على الذات. وهذه الرغَبات الضاغطة لدى الفئة المتجهة نحو التطرف تتجلَّى في الهرب من الواقع المؤلم لأسباب مختلفة، مثل الاضطرابات النفسية، والمشكلات الاجتماعية المختلفة، فتصعُب مقاومة هذه القوة، وتنتهي بالاتجاه نحو جماعات العنف والالتحاق بهم، لا سيَّما في مناطق الصراع الساخنة. ويُعزِّز ذلك الفهمُ العَقَدي الخاطئ، الذي لم يكن منضبطًا بالضوابط الشرعية المعلومة في مسائل الجهاد.

■ بيئة التطرف

إن من الضروري النظر إلى القوة الكامنة في ذوات الشباب الملتحقين بجماعات التطرف والعنف على أنها دوافع نفسية، مثلما هو في منظور علم النفس، وهي تختلف بين شخص وآخر، وتختلف بين دافع وآخر. ومن المناسب لفت النظر إلى أن الدوافع النفسية التي تدفع نحو الهرب من الواقع هي مطلبٌ مهمٌّ لجماعات التطرف والعنف، ومن ثَم فهي تهتم بالشباب المرتبكين نفسيًّا، وتسعى إلى ضمِّهم وتجنيدهم، لضعف وعيهم بالواقع من حولهم، وعدم إدراكهم مآلات أفعالهم، ولأنهم حبيسو الألم النفسي الذي يعانونه، وأهم من ذلك أنهم الفئة الأنسب لممارسة العنف، مثل القتل والعمل الانتحاري.

أما الأسباب البيئية فهي جميع المثيرات الخارجية المحيطة بالإنسان، وتُمثِّل مجموعةَ الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الإنسان، وتسهم في هندسة أنماط الحياة من حيث الطبائعُ والسلوك، وطريقةُ التفكير، وأساليبُ تحقيق الغايات، وإشباع الحاجات، إضافة إلى الدور الوظيفي الذي تجعله يؤثر في الإنسان كونه نتيجةً طبيعية لتأثره بها.

وبالنظر في العوامل الخارجية التي تمثل مثيراتٍ أو أسبابًا تستدعي استجابةً من العوامل الذاتية أو الداخلية للتحول

البيئةُ المحيطة والظروفُ الاجتماعية المختلفة التي يعيشها بعض الشباب، إلى جانب المعاناة النفسية، تجعلهم أكثرَ عرضةً للتطرف.

إلى سلوك، أيًّا كان هذا السلوك إيجابيًّا أو سلبيًّا، نجدها في الغالب في كل ما له عَلاقة بحياة الإنسان، ويؤثِّر في طريقة تعامله معها فكرًا وسلوكًا ومنهجًا، ويختلف تأثيرها في الفرد من شخص إلى آخر، لكنها غالبًا ما تتمثل في المجالات الاجتماعية التي تنشأ منها المنظومة الوظيفية لأي مجتمع، مثل المنظومة السياسية، والأمنية، والفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، والإعلامية، بجميع صنوفها على مستوى كلِّ مجال من تلك المجالات.

فالبيئةُ المحيطة والظروفُ الاجتماعية المختلفة التي يعيشها بعض الشباب، إلى جانب المعاناة النفسية، تجعلهم أكثرَ عرضةً للتطرف؛ بل قد يرَون أن الالتحاق بجماعات العنف وانتهاج وسائل العنف هو الطريق الذي لا بديل له؛ لأنهم إذا لم يكونوا سعداءَ في حياتهم، ويعيشون المنغِّصات الحياتية الضاغطة، قد يلجؤون إلى الهرب من هذا الواقع المؤلم، بالانضمام إلى الفئة التي تساعدهم على الخروج من هذه الأزمة التي يعيشونها. وعلى الأرجح فإن جماعات التطرف والعنف هم الفئة المقصودة، وذلك لما يتميزون به من مقوِّمات الجذب المعروفة عندهم، التي تُلهب المشاعر والعواطف، وتستفزُّ المكنونَ النفسي عند الشباب.

ومن اللافت للنظر أن الأسباب الخارجية التي تُسهم في الانضمام إلى جماعات التطرف والعنف على الرغم من تشابكها وتماثلها ليست في كلٍّ الظروف بالدرجة نفسها والنوع والأثر في كلِّ المجتمعات؛ إذ إنها تتباين بين مجتمع وآخر، وبين طبقة اجتماعية وأخرى، وكذلك بين زمن وآخر. ومع ذلك، فإنه فضلًا عن المجال المفتوح منذ عقود لأفكار التطرف، فإن في الغالب يكون هناك سببٌ مشترك بين هذه الأسباب، يتثمل في فِقدان تعدد الأفكار، وانغلاق الآراء، وطابعها الأحادي، وهو ما يتيح بيئةَ التطرف، وإذا ما كان هناك تعدد في الأفكار، وحرية في الطرح، ومناقشة تطويرها في إطار فقه الواقع، فإن ذلك يساعد على مقاومة التطرف وتلاشيه.

التعويل على أن الفكر أو التدين هو الأساس الدافع للسفر بحُجَّة الجهاد، ينقصه كثير من الدقة والأدلة؛ بل قد يكون ذلك تجنيًا على الدِّين الإسلامي.

ومن اللافت للنظر أيضًا أنه لا يمكن الجزم بوجود أسبابٍ ما أو حتى دوافعَ محدَّدةٍ يمكن الزعم بأنها تؤدي بذاتها إلى ظهور سلوك العنف لدى هؤلاء الشباب؛ ذلك لأن الأسباب مختلفة ومتعددة ومتشابكة، وتختلف بين بيئة وأخرى، وبين مجتمع وآخر، وبين شخص وشخص. لكن ذلك لا يمنع بروزَ سبب أساسي عند الشباب، وأن هذه الأسباب والعوامل متجددة أيضًا، ومختلفة بين مجتمع وآخر، وفقًا للواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي لذلك المجتمع الذي تظهر فيه.

■ من الواقع

ومن المناسب التدليل على تلك لأسباب بالمثال الواقعي الآتي: "يروي أحد الموقوفين أنه كان دائمًا على خلاف مع والده في المرحلة الثانوية، (عامل اجتماعي أسري)؛ إذ يرغب الأب في أن يلتحقَ ولده بتخصُّص دراسي محدد، لكن الولد لا يرغب في هذا التخصص، ويرغب في تخصص آخر (عامل تعليمي)، ورغبةً في تحقيق رغبة والده وإنهاء الخلاف معه، التحق بالتخصص الذي يريده والده. ولكن لم ينتهِ خلافه مع والده (عامل اجتماعي أسري)، لذلك

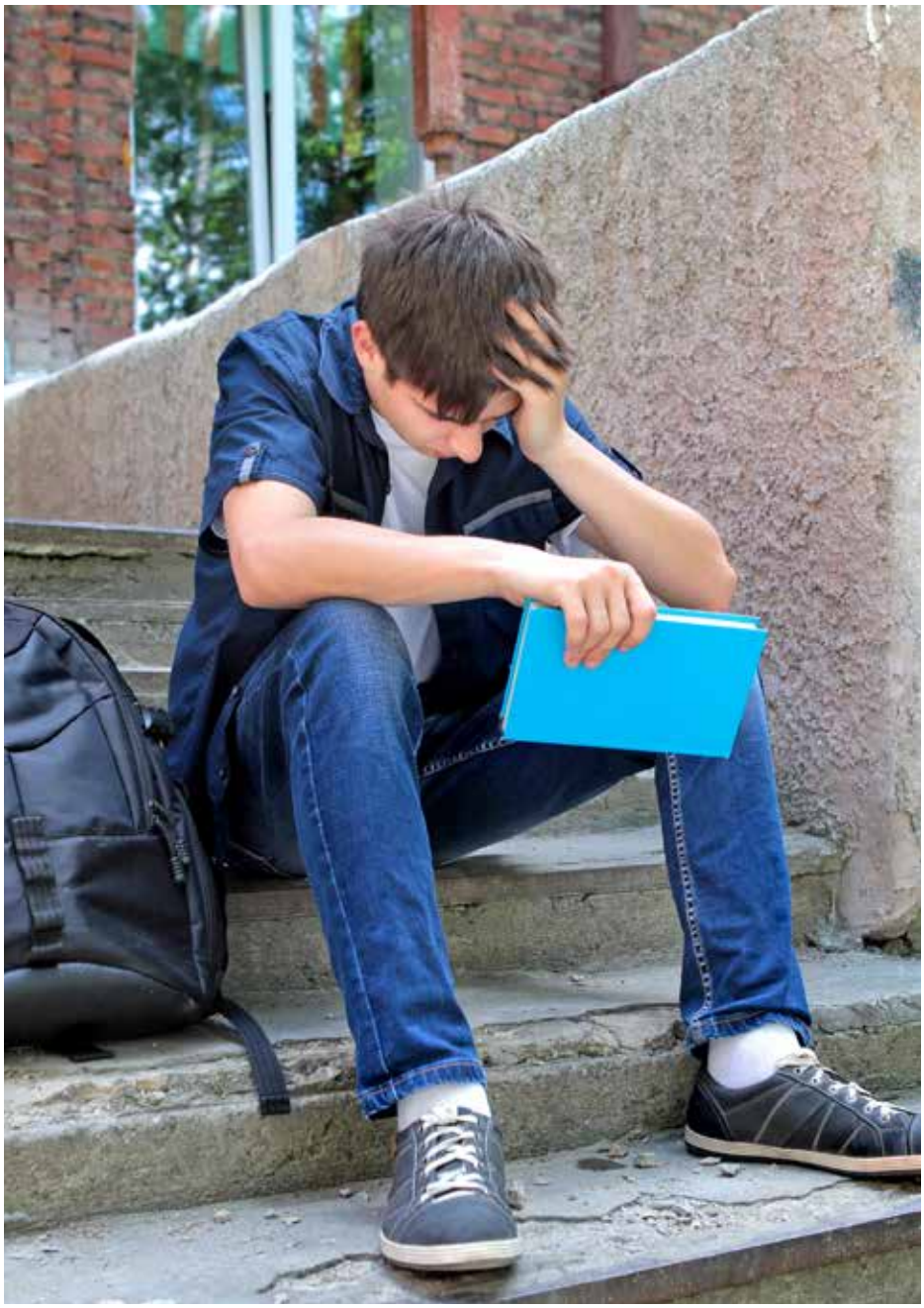

فكَّر هذا الشاب في الهرب من هذا الواقع نتيجةَ الصراع النفسي الذي عاشه (عامل نفسي). وراودته فكرة الذهاب إلى العراق للجهاد، فسأل مدرِّسَ التربية الإسلامية ليبحثَ له عن مخرج يوصله إلى العراق (عامل اجتماعي ديني تعليمي). وبعد مهلة من الوقت استمرت أيامًا نجح المعلم في إيصاله إلى أشخاص يمارسون الأعمال الإرهابية في الداخل، ولم يكن له سابق معرفة بهم، وكانت بداية عمله معهم أن طلبوا منه شراء سيارة باسمه يدفعون له ثمنها، وكان ذلك. وبعد استخدامهم

لا يمكن الجزم بوجود أسبابٍ محدَّدةٍ يمكن الزعم بأنها تؤدي بذاتها إلى ظهور سلوك العنف لدى الشباب؛ لأن الأسباب مختلفة ومتعددة ومتشابكة، وتختلف بين بيئة وأخرى، وبين مجتمع وآخر.

السيارة أخبروه أن السيارة قد تكون مطلوبة للجهات الأمنية بسبب استخدامها ضد رجال الأمن، والسيارة باسمه، ولذلك قد يُقبَض عليه، وما كان من حلٍّ أمامه حسب توصيتهم إلا الاختفاء معهم، فكان ذلك. ولم يخبر والده بكلِّ تلك الأمور التي استجدَّت معه لضعف شخصيته (عامل نفسي). وكانت المرحلة التالية هي تلقينه الفكر المتطرف، وإقناعه بكفر السلطة! ولم يكن على علم بمعنى التكفير، وامتثل لهم في آرائهم المتطرفة وقناعاتهم التكفيرية. ثم تلا ذلك المرحلة الثالثة وهي تسليمه السلاح وتدريبه عليه، بحُجة ضرورة الدفاع عن النفس، وكان ذلك. ثم كانت المرحلة الأخيرة وهي الممارسة العملية للإرهاب، وذلك بمواجهة الجهات الأمنية ومقاومتها، وقد أصيب في إحدى المواجهات".

يلاحَظ في المثال السابق تعدُّد الأسباب، واختلاف العوامل، والاشتباك فيما بينها، فقد تبيَّن أن الطالبَ لديه ضعفٌ في الشخصية، وعدمُ تقدير للذات، وهو على هذا يعتمد على غيره في تقرير مصيره، واتخاذ القرارات المهمة، وكذلك لديه جهلٌ ديني، وضحالةٌ ثقافية، إذ لم يُوفَّق في اختيار رجل الدِّين الذي يمكن أن يستشيره ويثق بعقله وعلمه، وإنما اعتمد على العَلاقة الدراسية بالمعلم الذي يجهل حقيقة تدينه! وكذلك تبيَّن ضعف الثقة بين الطالب وأسرته؛ لأنه لم يُطلعها على شيء مما حدث معه، لا سيما مشورة المعلم، ورضي بالتخفي عن الأسرة والمدرسة بحسب توجيه المعلم، ولم يخبرها كذلك بما آل إليه وضعُه عندما زعمت الخلية أنه أصبح فردًا مطلوبًا وعليه المشاركة في عملياتها.

ويلاحَظ أن الأسرة أصرَّت على رغبتها؛ استجابةً للعرف أو الواقع الاجتماعي الذي ينظر بإعجاب لذوي التخصُّصات العلمية، دون احترام قدرات الطالب ورغَباته وميوله. ثم يأتي أثر المعلم الذي هو أحد أركان البيئة التعليمية والتربوية، لكنه استغلَّ موقعه أو تخصصه الديني ليؤثر في الطالب، ويجذبه إلى فكر التطرف، ثم تجنيده في خلية إرهابية. لذا تبيَّن بروز أكثر من سبب وعامل مؤثِّر في هذه المشكلة التي بدأت تعليمية، ثم أسرية، ثم اجتماعية، ثم نفسية، ثم دينية، ثم انتهت بالتطرف والتجنيد والانضمام إلى جماعة إرهابية عنيفة.

■ الخُلاصة والعِبرة

خُلاصة القول: إن الفكر المتطرِّف والسلوك الإرهابي العنيف الذي يعتنقه كثيرٌ من الشباب، لم يأتِ اعتباطًا، ولم ينشأ جُزافًا؛ بل له دوافعه وأسبابه، وظروفه وعوامله، ولذلك لا نستطيع الجزم بأن هناك سببًا واحدًا أدى إلى ظهور هذا الفكر المتطرف العنيف. فإن الإرهاب فكر وسلوك، على اختلاف أهدافه ووسائله، وهو نتيجةٌ لعواملَ شتَّى مختلفة متعدِّدة، عنوانها الرئيس (المزاوجة بين العوامل النفسية والاجتماعية). ومن المتفق عليه أن دراسة هذه العوامل (الدوافع والأسباب) مهمَّة صعبة، إما لأن ظاهرةَ الإرهاب بظروفها الفكرية والسلوكية ظاهرةٌ معقَّدة بتعقد عناصرها وطرقها، وإما لأنها تستلزم التعمقَ في تحليل معظم المشكلات المعقَّدة التي تواجه الأفراد والمجتمع الدَّولي على حدٍّ سواء، وسبر غورها؛ إذ فيها تكمن عوامل التطرف والإرهاب.

ومن ثَم فإنه يجب تناول مشكلة توجُّه الشباب إلى مناطق الصراع، والالتحاق بجماعات التطرف العنيف، بناءً على وجهة النظر النفسية والبيئية، وهي الأقرب إلى التفسير المنطقي، بأدلة مهمَّة استُنتِجت من الميدان الأمني في مساراته المختلفة، ولا سيَّما **أن القرب من كثيرين من هذه الفئة من الشباب في السجون قد أتاح فرصةَ جمع كثيرٍ من المعلومات المهمَّة التي تخدم هذا الاتجاه. لذلك فإن التعويل على أن الفكر أو التدين هو الأساس الدافع للسفر بحُجَّة الجهاد، ينقصه كثير من الدقة والأدلة؛ بل قد يكون ذلك تجنيًا على الدِّين الإسلامي، وهذا ما يسعى إليه كثيرٌ من أعداء الإسلام، أيًا كانت ديانتهم أو اتجاهاتهم أو أهدافهم.**

ليس المقصود تجاهل الفكر أو التدين، أو استبعاده نهائيًا، أو نفي وجوده، كونه عاملًا مصاحبًا أو مشجعًا مع عواملَ أخرى، لكنه مع سائر العوامل يُمثِّل بواعثَ وأسبابًا تستثير الدوافع النفسية الداخلية الضاغطة على الشخصية التي تبحث عن التخفيف عنها، وذلك بالهرب نحو السبل التي تخفِّف من تلك الضغوط، مثل الاتجاه إلى استخدام المسكرات أو المخدِّرات، أو الاتجاه نحو الدول التي تعيش صراعاتٍ دمويةً واقتتالًا عنيفًا.

العملات المشفرة
تحدٍّ جديد لمحاربة تمويل الإرهاب

■ د. محمد يزيد ذو القبلي*

حذَّرت وكيلة وزارة الخزانة الأمريكية سيغال ماندلكر، في المؤتمر الدَّولي التاسع عشر لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2019، من أن العُملات المُشَفَّرة يمكن أن تصبح العقبةَ المقبلة في الحرب على الإرهاب، وقالت: "تبحث المنظمات الإرهابية ومؤيدوها باستمرار عن طرق جديدة لجمع الأموال وتحويلها دون اكتشافها أو تعقبها. وفي حين لا تزال معظم الجماعات الإرهابية تعتمد النظامَ المالي التقليدي والنقود العينية لتحويل الأموال، فمن دون الضمانات القوية المناسبة يمكن أن تصبحَ العُملات المشفَّرة العقبةَ المقبلة".

إن معظم الناس ليسوا على دراية كافية بالعُملات المشفَّرة، لذلك ينبغي على الجهات التشريعية في العالم الإسلامي توعية العاملين في وكالات إنفاذ القانون وتدريبهم؛ لضمان معرفتهم بها وبالتحديات المرتبطة بها، لمواجهة تمويل الإرهاب.

وتُعَدُّ العُملة الرَّقْمية (بيتكوين) أولَ عملة مشفرة أنشأها شخصٌ غير معروف، باسم ساتوشي ناكاموتو عام 2008؛ لتكون بديلًا عن النظام المصرفي والنقدي الحديث الذي يعاني تقلبات ومشكلات دورية. وخير مثال على ذلك الأزمةُ المالية العالمية عام 2008 التي عدَّها كثيرٌ من الاقتصاديين أخطرَ أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبرى عام 1930. فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى 37 ٪ سنة 2009، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 3 ٪، وكلفت الأزمة المالية الولايات المتحدة الأمريكية وحدَها قرابة 648 مليار دولار لتباطؤ النمو الاقتصادي، ومُنيت أسواق العقارات بخسارة نحو 3.4 تريليون دولار.

وفي أغسطس 2008 كان ظهور العُملة الرَّقْمية (بيتكوين)؛ إذ أُنشئ موقعٌ إلكتروني للعُملة الرَّقْمية، ونُشرت ورقة بحثية من 9 صفحات بعنوان "العُملة الرقمية بيتكوين، نظام النقد الإلكتروني من نظير إلى نظير" في قائمة بريدية للتشفير"، اقترح فيها ساتوشي ناكاموتو إنشاء نظام نقدي إلكتروني من نظير إلى نظير، يعتمد عُملةً

* أستاذ القانون في كلية أحمد إبراهيم، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

مشفرة لا مركزية على الإنترنت، ضمن نظام نقدي رَقْمي جديد ومستقل عن سيطرة الحكومات، ويعتمد على برنامج يستخرجه أشخاصٌ يبحثون عن (البيتكوين) في نظام يشبه (اليانصيب).

وقد جذبت رؤية ساتوشي أتباعًا تدريجيًّا، بدءًا من المبرمجين وعشاق التقنية. وفي عام 2010 جرت أول معاملة تجارية مشهورة باستخدام العُملة الرَّقْمية (بيتكوين) عندما اشترى المبرمج لاسزلو هانيكز قطعتين من (بيتزا بابا جون) باستخدام عشرة آلاف (بيتكوين). كان سعر القطعة الواحدة 30 دولارًا، وقدَّر المبرمج بشيء من الحماسة تلك العُملات المجهولة نسبيًّا حينئذٍ بسعر 0.003 سنت لكل (بيتكوين).

ولم يمضِ وقت طويل حتى اجتذبت هذه الأصول الرَّقْمية بطابعها الثوري المجرمين والتنظيمات الإرهابية؛ بسبب إخفاء الهُوية في (بيتكوين). ومع زيادة الارتباط بين هذه العُملات المشفرة والجرائم، بدأ سعرها في الارتفاع، وقفز سعر (البيتكوين) الذي كان يتجنَّبه الناس لسوء سُمعته، بعدما قررت الولايات المتحدة الأمريكية إخضاعه للضريبة، فأضفت عليه صِبغةً قانونية وأزالت عنه الريبة. وأصبح إنشاء عمليات تبادل للعُملة (المشفَّرة) يتيح للجمهور منصَّةً سهلة لتداولها، ويزيد من شعبيتها.

وبحلول ديسمبر 2017، وصل سعر (البيتكوين) إلى أكثر من 19 ألف دولار لكل بيتكوين، بعدما كانت قيمته لا تتجاوز 0.003 سنت عام 2010. ودفعت الزيادة الكبيرة في سعر العُملة المشفرة، وفي كثير من الأحيان انهيارُها الخطِر، الهيئاتِ التنظيميةَ للبحث عن إطار قانوني وسياسي مناسب لتنظيمها. وحينئذ انتهز المحتالون والعصابات هذه الفرصةَ لخداع الناس. وفي إحدى جلسات "اسألني عن أي شيء" التي يبثها موقع الأخبار "رديت"، قال مؤسس شركة مايكروسوفت بيل غيتس: "إن إخفاء الهُوية عن العُملات الرَّقْمية يعني أنها مرتبطة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال". وحذَّر منها بقوله: "الميزة الرئيسة للعُملات المشفَّرة هي إخفاء هُويتها، وهذا أمر غير جيد. إن قدرة الحكومة على العثور على قنوات غسل الأموال، والتهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، أمر جيد. وحاليًّا تُستخدَم العُملات المشفَّرة في شراء مادة (الفنتانيل) المخدِّرة والعقاقير الأخرى، فهي تقنية نادرة تسببت في الوَفَيات بطريقة مباشرة".

معظم الناس ليسوا على دراية كافية بالعُملات المشفَّرة، لذلك ينبغي على الجهات التشريعية في العالم الإسلامي توعية العاملين في وكالات إنفاذ القانون وتدريبهم؛ لضمان معرفتهم بها وبالتحديات المرتبطة بها، لمواجهة تمويل الإرهاب.

وفي ديسمبر 2018، اتُّهمت امرأة في نيويورك بغسل بيتكوين وعُملات تشفير أخرى، وتحويلها لمساعدة داعش. وفي مؤتمر ملبورن لمكافحة الإرهاب في نوفمبر 2019، صرَّح وزير الداخلية الأسترالي بيتر داتون، بأن إخفاء هُوية العُملات المشفَّرة يسمح للمتطرفين بتجنُّب التدقيق؛ لأن الاستخدام الزائد والمستمرَّ لها، وبطاقات القيمة المخزَّنة، وأنظمة الدفع بواسطة الإنترنت ومنصَّات التمويل الجماعي، قد تتيح قنواتٍ جديدةً لتمويل الإرهاب؛ لأن "إخفاء الهوية بمثل هذه التقنيات يمكِّن المموِّلين الإرهابيين من التعتيم على أنشطتهم".

لقد وضعت معظم الحكومات الإسلامية قوانين تُلزم المؤسسات الرقابية بالإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة؛ للحيلولة دون تمويل الإرهاب. وتُخضع الدول الإسلامية عمليات تبادل العُملات المشفَّرة لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يجعلها أقلَّ جاذبيةً للمجرمين مقارنةً بنظام النقود التقليدي.

وينبغي وضع اللوائح والقوانين المناسبة لمنع استغلال العُملات المشفَّرة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد أبدت بعض الدول، منها دولة الإمارات، اهتمامًا ملحوظًا بالعُملة المشفَّرة، وأصدرت هيئة تنظيم الخِدْمات المالية إرشاداتٍ لضمان الأمان لمن يتعامل في أصول التشفير وتبادل الأصول الرَّقْمية.

وفي يونيو 2019، أعلنت فرقة العمل المالية (FATF) اعتمادها مذكرةً تفسيرية للتوصية الخاصة بالتقنيات الجديدة الموضحة للتعديلات على المعايير الدَّولية لأصول التشفير، والمبيِّنة لسُبل امتثال الدول للتوصيات ذات الصلة. وأوضحت فرقة العمل المالية أن الالتزامات تتطلب من الدول عمل الآتي:

- تقييم مخاطر أنشطة الأصول الافتراضية ومقدِّمي الخِدْمات وتخفيفها.
- تنفيذ العقوبات عندما يخفق مقدِّمو الخِدْمات في الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تسجيل مقدِّمي الخدمة وإشراف السلطات الوطنية المختصة عليهم ومراقبتهم.
- حظر الاعتماد على هيئة ذاتية التنظيم للإشراف أو المراقبة.

وأصدرت فرقة العمل المالية دليلًا جديدًا لمساعدة البلدان ومقدِّمي منتجات الأصول الافتراضية على فهم التزامات محاربة تمويل الإرهاب وتنفيذها.

ولمواجهة خطر تمويل الإرهاب بإساءة استخدام العُملة المشفَّرة، يجب تعاون الدول للاستفادة من خبرات كل دولة في مواجهة هذا التهديد، ومشاركة التقنية وحمَلات التوعية المتبعة في هذا الجانب.

خطر مقبل

أطفال مخيمات اللاجئين وأبناء الإرهابيين

■ اللواء الطيار الركن (م) عبدالله بن منصور القحطاني*

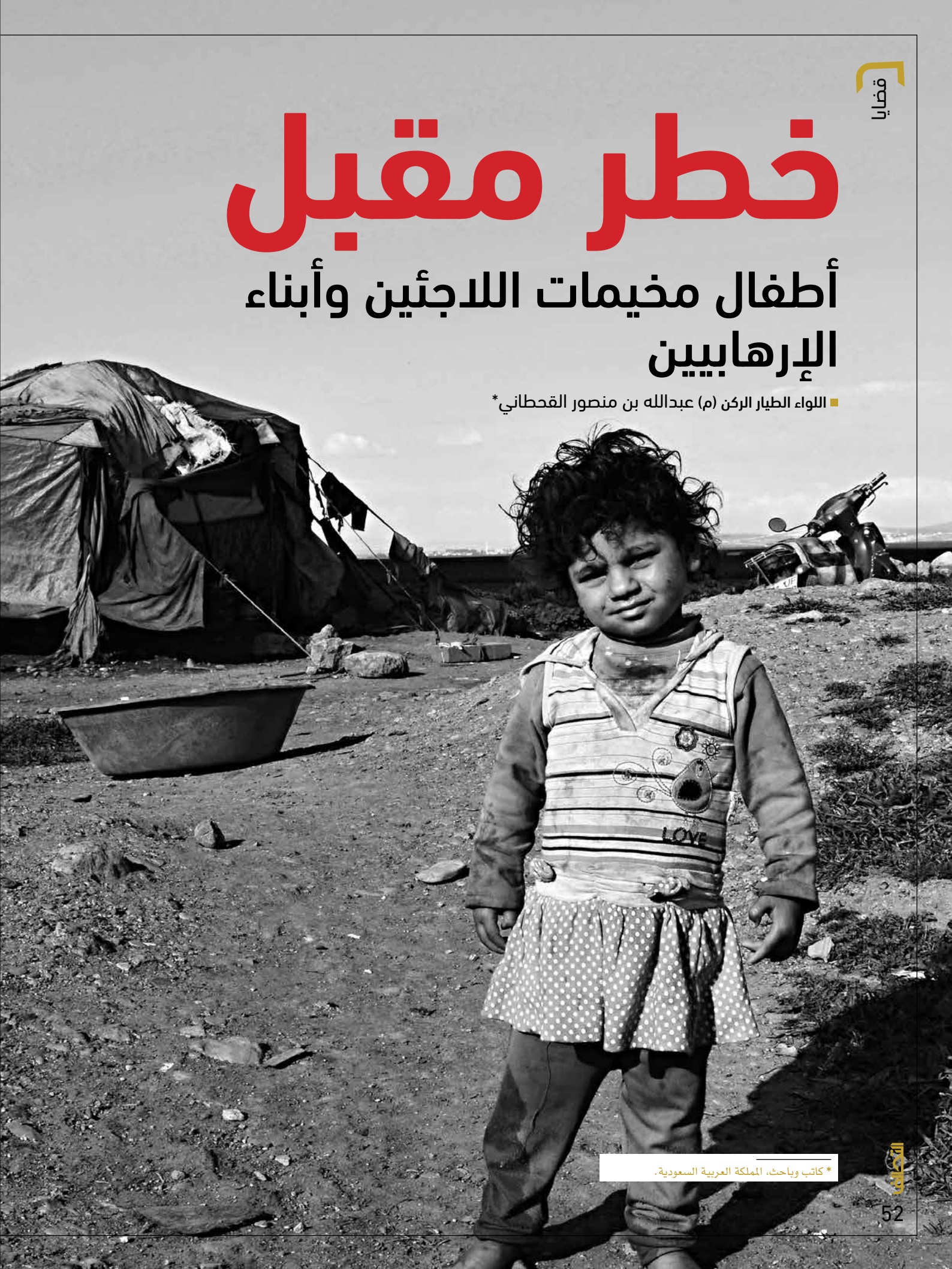

* كاتب وباحث، المملكة العربية السعودية.

يُتهم الدِّينُ الإسلامي وأتباعُه ظلمًا بالإرهاب بشتى صوره وأشكاله المعاصرة، لكن الحقيقة أن أتباع هذا الدِّين المتسامح القويم أفرادًا ومجتمعات ودولًا، هم الضحية الأولى للإرهاب والتطرف والغلو والتشدد والكراهية والعنصرية، نتيجة لسياسات طائفية عابرة للحدود تستغل الدِّين لتحقيق أهداف سياسية مختلفة، فكان من نتاجها هذه الحروب الضروس التي تشنُّها المنظماتُ الإرهابية وعناصرها ضدَّ حياة هذا الإنسان العربي والمسلم وغيره على سطح هذا الكوكب.

لقد أصبح العالم بأكمله في مرحلة صراع واشتباك دائمين مع هذا الإرهاب، ومع تنظيماته، وأفكاره، ووسائله الإعلامية، وآلته القاتلة. ولا يزال جميعُ الناس في ذهولٍ وحيرة أمام حجم التمويل الكبير الذي يمدُّ الإرهاب وتنظيماته دون توقف، حتى صار هذا التمويل عصبَ حياة الإرهاب ورئتَه التي يتنفَّس منها. ومهما قيل عن نجاح تجفيفِ مصادر التمويل لهذا الداء، إلا أن الممولين الحقيقيين للإرهاب لا يزالون في مأمن من العقاب، ولم يُقنعوا أو يُجبروا على إيقاف إمداد الإرهابيين ومنظماتهم بالأموال المختلفة، التي تعتمد على غسل الأموال من التهريب، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، وتمكُّنهم من السيطرة على مصادر الطاقة، وخزائن ثروات البنوك في بعض الدول.

وإذا كان الأمر مسلّمًا به من حيث وجوبُ محاصرة الإرهاب على جميع المستويات، فحقيقة الأمر أن العقل الباطني لدى القادة ومؤسسات الدول لا يتخذ خيارات استخدام أحد وسائل القوى الناعمة لمواجهة الإرهابيين قبل خيار استخدام القوة المسلحة، بمعنى أن جميع الدول وأجهزتها ومؤسساتها لا تتبنى أي وسيلة للردع قبل استخدام القوة، التي ترى أنها الأنسب لتحقيق نتائج عاجلة ومثمرة في إطاحة المنظمات وعناقيدها الإرهابية. ومع أن ذلك يبدو الأمر منطقيًا لمواجهة مسلحين أعداء غايتهم القتل والتدمير، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا للقضاء على الإرهاب نهائيًا.

من هنا ندرك منطقية عمل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي وضع إستراتيجيته وفق مشاريع تقوم على مبادرات عملية حقيقية تهتم بسلاح الفكر والبرمجة، والبرامج الإعلامية، والتعاون مع دول العالم ومنظماته؛ لتجفيف تمويل الإرهاب، ولم يغفل التحالفُ الجانبَ العسكري من طريق دعم الدول الأعضاء بما تحتاج إليه من برامج تدريبية ولوجستية مختلفة لمواجهة هذا الشر المدمر، إضافة إلى دعم أي عمليات مشتركة بما تحتاج إليه من مواد تُسهم في نجاح العمل، وبسط الاستقرار.

صحيحٌ أن هناك جهودًا دولية كبيرة بُذلت ولا تزال تبذل للتغلب على الإرهاب، وصحيحٌ أيضًا أن هناك محاولات جادة تسعى لطي هذه الصفحات المظلمة، لكن أغلب المؤشرات والدلائل ليست مبشِّرة بتحقيق ذلك قريبًا؛ بل إن الجميع أمام مشهدٍ غريب وخطر.

وعلى الرغم من أن المنظمات الإرهابية في تراجعٍ مؤقَّتٍ مرحليًا إلا أنها تمتلكُ المرونةَ العالية، ولديها المقدرةُ السريعة على التكوّن المفاجئ، وأخذ مكانها من جديد، بطرق مختلفة غير معهودة، وهذا يُعدُّ تحديًا كبيرًا أمامَ دول العالم ومنظماته وتحالفاته وأجهزة استخباراته التي تحارب الإرهاب. ومع تسليمنا واتفاقنا على أن الحربَ ضدَّ الإرهاب عملٌ مشروع لكلِّ دول العالم ، إلا أن الدولَ الكبرى الصناعية يفترضَ أن تتحمل وحدها مسؤولياتها بطريقة أشمل وأوسع، من كلِّ الجوانب: العسكرية، والمالية، والأمنية، والرصد المعلوماتي، وإتاحتها بلا قيود. والسبب في ذلك أن هذه الدول عبر

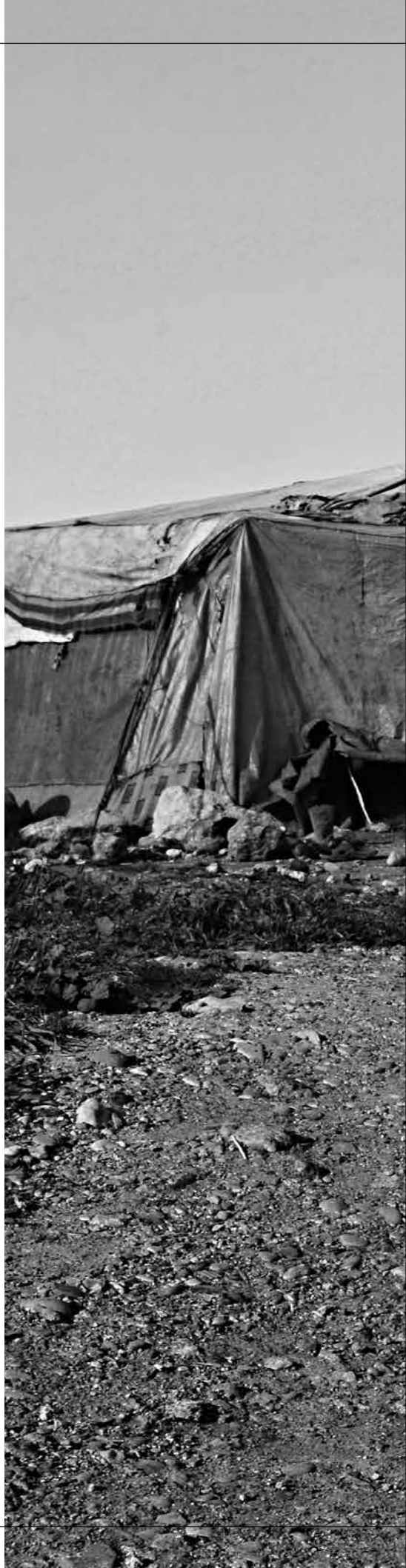

مصانعها وشركاتها العملاقة وتقدمها المعلوماتي والتقني ولا سيما السيبراني قد أوجدت فضاءاتٍ وفرصًا داعمة للإرهابيين وبلا حدود عن غير قصد، إذ مكّنتهم بأسهل الطرق والوسائل وشبكات التواصل شبه المجانية، للتجنيد والتدريب والتخابر، وتنفيذ العمليات والتفجير جوًّا وأرضًا، مما أصبح تحديًا مستمرًا ذا أبعاد خطرة وكارثية على المدين القريب والبعيد لجميع المجتمعات على وجه الأرض.

وإذا ما تجاوزنا ما أُنجز من نجاحات، أو ما حدث من إخفاقات، على المستوى الدولي في مواجهة الإرهاب وإحباط مخططاته وقطع تمويله، فإن بعض تلك الجهود وتقاطع المصالح الدولية وتوجيهها بطريقة غير أخلاقية هي التي أفرزت لدينا في المنطقة العربية والإسلامية واقعًا اجتماعيًا وأسريًا خطرًا، سيمتد أثره لأجيال قادمة إذا لم يُعالج بجهودٍ دولية متواصلة، وبدعم مباشر من الدول العظمى قبلَ فوات الأوان.

ويتمثل هذا الخطر في نشوء أجيالٍ عدة لا يزالون دون السن القانونية حاليًا، وهم أبناء الإرهابيين الذين قُتلوا في الشام والعراق وإفريقيا وغيرها، هؤلاء الأبناء "القنابل" ليس لهم هوية وطنية، ولم يندمجوا في مجتمع مدني سلمي طبيعي، ولم ينالوا من التعليم إلا التلقين بالانتقام والكراهية ضدَّ كلِّ من لا يعتنق أفكارَ آبائهم، وهذا غيرُ مستغرب، فقد وُلدوا في حضنِ الإرهاب، حيث انضمت أمهاتهم للميليشيات والجماعات الإرهابية، وتزوجن طواعيةً أو إكراهًا من مقاتلين إرهابيين، لا يؤمنون بغير القتل وتجنيد الصغار للموت. وبما أن جميع التنظيمات الإرهابية لم يُقضَ عليها تمامًا في المنطقة، فإن القوة الرئيسة لهذه التنظيمات التي سيعود نشاطها تدريجيًّا معتمدًا على تجنيد الشباب ذكورًا وإناثًا ليشكلوا جيشًا مرتزقًا ليس له انتماء غير الولاء المطلق لهذه التنظيمات، والسعي للموت في سبيل ذلك. والمصدر الجاهز للتجنيد هو هؤلاء الآلاف من الشباب الذين لا يزال بعضهم في مرحلة الطفولة، وتحديدًا أبناء داعش وفروعها في آسيا وإفريقيا. وقد نرى في المدى القريب بعض هؤلاء يتخذ من والده قدوةً، وهو الذي لم يره أصلًا، إذ تركه في أسوأ بيئة عرفتها البشرية. ومرةً أخرى يُعدُّ هذا تحديًا خطرًا، وتجاهله لن ينتج إلا عودة الإرهاب بالوراثة لأول مرة من الآباء للأبناء.

وتجدر الإشارة هنا إلى دراسةٍ مهمة حديثة، صدرت في مايو 2019م، من إعداد "جيسيكا تريسكو" بمعهد أمريكان إنتربرايز بعنوان: "التصدي لاستغلال الإرهابيين للشباب"، أشارت إلى أن صغار الشباب يُمثّلون مصدرًا حيويًّا لدعم كثير من التنظيمات الإرهابية، إذ يوجد من بين 40 ألف عضو في تنظيم داعش في العراق وسورية نحو 12٪ منهم من الأطفال، الذين هم دون سن الثامنة عشرة. وقد بلغت أعدادهم ما لا يقل عن 5000 طفل من الأطفال القُصَّر. إضافة إلى نحو 800 طفل رضيع، وُلدوا لمقاتلين إرهابيين أجانب في الأراضي التي كان يسيطر عليها التنظيم في المدة من أبريل عام 2013 حتى يونيو عام 2018. في حين تُشير التقديرات الكُليّة لأعداد الأطفال المولودين في الأراضي التي كانت يسيطر عليها تنظيم داعش إلى أكثر من خمسة آلاف طفل. والحقيقة أن العددَ يتجاوز ذلك بكثير، بناءً على أن الإرهابيين يتزاوجون على نحو كثيف ومتقارب، بحسب ظروف وجودهم وتجنيدهم للنساء، وبحسب فتاويهم للسبايا والاغتصاب وخطف القاصرات.

يُظهر هذا الرقمُ الكبير في أعداد الأطفال المولودين لآباء وأمهات في تنظيمات إرهابية حجمَ المخاطر المنظورة مستقبلًا، التي يمكن أن تنجم عن تجنيدهم بطريقة مختلفة، ولا سيَّما في ظل عدم وجود اهتمام دولي كافٍ لدمج هؤلاء الأطفال، وإبعادهم عن البيئة المحفِّزة للتطرف والإرهاب. وهؤلاء جميعًا بلا أدنى شك يُشكِّلون قنابلَ موقوتة في المجتمعات التي يمكن أن يستقروا بها.

لكن ماذا عن عشرات الآلاف من الذين وُلدوا من أبوين في مخيمات اللجوء البائسة التي تحوي مئات الآلاف من اللاجئين نتيجةً للإرهاب والسياسات في دولهم؟ هؤلاء كذلك أنجبوا أجيالًا من الأبناء في أسوأ البيئات، التي لا يصلح بعضها للحياة الآدمية، فقد نشؤوا بلا تعليم، وبلا وطن حقيقي، وإنما في مخيمات لجوءٍ معزولة، تخترقها مياه المجاري، ليترعرعوا في بيئة غير حضارية ولا إنسانية.

من المعروف أن نسبةَ التكاثر ترتفع في مثل هذه الظروف، التي ليس بها عمل مؤسسي، ولا يوجد فيها تعليم نظامي، ولا تتوافر لها خصوصية تليق بحياة الإنسان. من هنا نشير إلى خطر آخر مؤرق وهو أن هذه الأجيال الناشئة التي تكبر في ظل العنف والقهر في مخيمات اللجوء بعيدًا عن الحياة الطبيعية، ودون تعليم جيد، ودون انتماء حقيقي لأوطانهم التي كان المفترض أن تحتضنهم لتتيح لهم وسائل الحياة الكريمة، هؤلاء سيصبحون غير مندمجين في مجتمعات مدنية آمنة ومتعلمة تبحث عن الحياة والبناء والعلم، وهذا سيجعلُ تجنيدهم سهلًا للالتحاق بالجماعات الإرهابية، أو على الأقل سيكون من السهل استخدامهم من جهات وتيارات أخرى تدعم الإرهاب وتحشد الشوارع لتأييده والتعاطف معه.

لذا سيبقى العالم في تحدٍّ مستمرٍ وطويل لمواجهة الإرهاب وترميم نتائجه، لكن هذا العالم لم يكن منصفًا لنزع فتيل مسببات الإرهاب الذي تصنعه دول، وتتغاضى عنه دول أخرى، وتكتوي بنيرانه المنطقة العربية والإسلامية شعوبًا وحكومات وأفرادًا. ■

دور الجامعات في مكافحة التطرف
إيطاليا نموذجًا

■ محمد خالد الغزالي*

تتجلى ظاهرة التطرف العنيف اليوم بوصفها تهديدًا محتملًا للتماسك الاجتماعي في إيطاليا، في حين تبدو في البلدان الأوروبية الأخرى أشدَّ قسوة وأعظم أثرًا. ومع أن (الجهادية) العابرة للحدود لم تؤثر في هذا البلد حتى الآن، نجد أن المؤسسات العامَّة قد دقَّت ناقوس الخطر داعيةً إلى تطوير خطط وقائية مناسبة. وتهدف هذه المقالة إلى بيان الطريقة التي طُرحت بها مشكلة تدريب رجال الدِّين الإسلامي في أوروبا، مع توضيح العناصر الأصلية للمنهج الإيطالي لمنع التطرف، الذي يبرز في مشروع رائد تموِّله الحكومة الإيطالية، يرى أن الحلَّ يكمن لدى الجهات (الأكاديمية) ومواقع المعرفة العلمية للجامعات، وهي شبكة من الجامعات الإيطالية، والجامعات الخاصة ببلدان محددة في منظمة التعاون الإسلامي.

■ الوقاية أوَّلًا

بخلاف الإجراءات القمعية والمخابراتية، أولت السلطات الإيطالية أهميةً كبيرة للإجراءات الوقائية متمثلة في (الخطاب المضادِّ) الذي يدحض الدعايةَ المتطرفة، واقتراح رؤى بديلة لأطروحات الجماعات الإرهابية. ولا يمكن لتوجُّهٍ يتبنَّى هذه الأهداف أن يضرب صفحًا عن اعتماد صيغة متعددة المستويات ومتعددة الجهات النشطة Battistelli 2013، فهو لا ينسِّق بين المؤسسات الحكومية فحسب، ولكن بين قطاعات مهمَّة من المجتمع المدني أيضًا.

من هنا ظهرت الحاجة إلى ترتيب استشارات واسعة بين الجهات المؤسسية المؤثرة، والمتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وممثلي المجتمع المدني الأقرب إلى البيئة التي يُحتمَل أن تتأثر بالظاهرة، وهم أقدر على اقتراح تصور يربط الأحداث بالعوامل التي أسهمت في إنتاجها، ويَحفِز إلى التغلب على ردود الأفعال، واعتماد مواقفَ حذرةٍ ومنفتحة تجاه المسائل التي تكوِّن المشهد الاجتماعي.

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة بادوفا، إيطاليا.

وفي مواجهة ظاهرة التطرف التي تدَّعي أنَّ لها تفسيرًا حقيقيًّا للإسلام، فإن أهمية التواصل الديني وأثر الجهات الدينية في هذا المجال قد بات من المسلَّمات. ومنذ عشرين عامًا أصبح تأثير الأئمَّة وحضورهم العلمي والثقافي والاجتماعي وعَلاقاتهم بالسياسة موضوعًا للدراسة. ومع ظهور التهديد (الجهادي) أصبح ما يبذلونه في مواجهة هذه الظاهرة أمرًا حاسمًا جدًّا.

أولت السلطات الإيطالية أهميةً كبيرة للإجراءات الوقائية متمثلة في (الخطاب المضادِّ) الذي يدحض الدعايةَ المتطرفة، واقتراح رؤى بديلة لأطروحات الجماعات الإرهابية.

■ الإمامة في أوروبا

بدأت مسألة تدريب الأئمَّة في أوروبا تبدو مهمةً قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، وسُجِّلت أولى تجارِب الدورات التدريبية للمُرشدين الدينيين في الثمانينيات في إنكلترا وبلجيكا (بيتر 2018)، حيث ترتفع نسبة المسلمين. ثم صارت القضية ذاتَ أهمية حاسمة في العشرين عامًا الماضية. ويُنظر باستمرار إلى أثر الأئمة في تطوير المجتمعات الإسلامية على أنه موضوع يتطلب التدخل لتعزيز دمج المسلمين في المجتمعات المضيفة (بيس، غزالي 2018)، ومنع المشكلات، وقبل كلِّ شيء تقديم الدِّين الإسلامي بطريقة صحيحة، تختلف عمَّا يبدو في دعاية الجماعات المتطرفة.

عندما ترسل الدول الإسلامية الأئمة لمساعدة مواطنيها، أو عندما يأتون من مجتمعات الهجرة نفسها، يبدأ هؤلاء الأئمة بتقديم خِدْمات تقودهم تدريجيًّا إلى ترك المجال الديني البحت، ومعالجة مشكلات أوسع نطاقًا، مثل مساعدة المرضى والسجناء، وإدارة النزاعات الأسرية، وتمثيل ديانتهم ومجتمعهم في المحافل الرسمية والشعبية Hashas، de Ruiter، Valdemar 2018، Vinding. ويبدو أن هذا التطور يتيح تدريجيًّا مساحة غير مسبوقة لتمكين المرأة (غزالي 2017)، ففي سياق تعدد وظائف الإمام في ميادين الوساطة الاجتماعية والعلمية والثقافية، تؤكد المرشدات دورهنَّ في هذا المجال، وينتقدنَ في بعض الحالات النموذج الذكوري الحصري لقيادة المجتمع. ومن هنا تبدو الحاجة إلى التكيُّف مع الواقع الثقافي والاجتماعي الجديد ضرورية، ومسألة تدريب الطاقم الديني وقادة المجتمع أمرًا ملحًّا. إذ يؤثر هذا في المناصب التي يتطلب الوجود الإسلامي تسميتها لدى المؤسسات الأوروبية، مما يتعلق باحترام مبادئ حرية العبادة التي يكفلها القانون، والاستجابة للجذور المستقرة الآن للإسلام في الواقع الاجتماعي والثقافي لهذه البلدان.

إذن يجب فهم مسألة تدريب الموظفين الإسلاميين Schiavinato 2017 أو المرشدين على أنها مسألة تهم استقلالية المجتمع المسلم، إذ يجب على الدولة أن تظل محايدة، لكن من ناحية أخرى لها آثار تبدو وكأنها تتجاوز حدود المجتمعات المسلمة، التي تجذب انتباه الرأي العام، وتتقاطع مع مصالح المؤسسات السياسية والإدارات.

■ الجامعات ومكافحة التطرف

عُقد اجتماع وزراء الداخلية لمجموعة السبع في إيشيا في 20 من أكتوبر 2017، بمشاركة المفوَّض الأوروبي للهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة، ومفوَّض الاتحاد الأوروبي للأمن، والأمين العام للأنتربول، وحُدِّد مجال البحث العلمي الجامعي و(الإنترنت) مجالًا رئيسًا لمقاومة الإرهاب بالتعاون مع كبريات شركات التقنية، لتبادل التقنيات والخبرات واستخدام أفضل التقنيات المبتكرة لقمع المحتوى الإرهابي، وتمكين شركاء المجتمع المدني من تطوير خطاب بديل.

ومن هنا تميَّزت توصيات الاتحاد الأوروبي وتقرير لجنة الدراسات عن ظاهرة التطرف والتطرف الجهادي بالدعوة إلى إنشاء برامجَ مخصَّصةٍ لمكافحة التطرف العنيف CVE، عبر نهج متعدد التخصصات والأطراف، تشترك فيه مجموعة من الجهات العامَّة والخاصَّة، إضافةً إلى هيئات النظام، والاستخبارات، والقضاء، والجهات العمومية وجهات المجتمع المدني النشطة الأخرى.

وقد أطلقت الحكومة الإيطالية مبادرةً سنة 2019 لإنشاء مشاريعَ تقوم بها وزارة التعليم الإيطالية والجامعات ومراكز البحث العلمي MIUR call – OIC–2018، بهدف تشجيع مشاريع التدريب الجامعي، والدراسات العليا، بين إيطاليا والدول المشاركة في منظمة التعاون الإسلامي؛ لفهم ظاهرة التطرف، وتطوير الاندماج الاجتماعي في إيطاليا (المرسوم التنفيذي رقم 3089 of 2018/11/16 – ID 82382). ويندرج ضمن

تتميز التجربة الإيطالية، بإنتاج مساحات من المرافق العامَّة تُتيح للمؤسسات تنفيذَ مشاريع تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السِّلمي بين الفئات الاجتماعية المكوِّنة للمجتمع الإيطالي.

هذا الإجراء مشروع (الوقاية والتفاعل) في المنطقة العابرة للبحر الأبيض المتوسط.

ومن المثير للاهتمام أن هذا الإجراء لم يسبِق له مثيل، إذ هي المرة الأولى في أوروبا التي ترصُد فيه وزارةٌ للجامعات والبحوث مواردَ عامَّة لتمويل مشروع لمنع التطرف العنيف، وهو مجال عادةً ما يكون من صلاحيات وزارة الداخلية أو رئاسة مجلس الوزراء.

وقد قامت المؤسسات العامة الوطنية والمحلية والجهات النشطة في المجتمع المدني منذ مدة طويلة بتجربة عدد من المشاريع بالتعاون مع الجمعيات الإسلامية في المجتمع (تدريب العاملين في المجال الديني، دورات لرجال الدِّين، دورات في الوساطة بين الثقافات) وخارج المجتمع (مبادرات حوار الأديان بالمدارس والسجون).

وجود مرشدين دينيين أمرٌ حاسم في مواجهة انتشار دعاية التطرف العنيف، وهو يسهم في النمو العام للجودة الدينية والمدنية للمجتمعات.

■ التجربة الإيطالية

تتميز التجربة الإيطالية، وفق العمل الذي تقوم به الجامعات، بتقديم المشورة إلى المؤسسات عن هذه الظاهرة، عبر التعاون مع المجتمعات المحلية على أساس خبرتها المكتسَبة في هذا المجال، وأخيرًا بإتاحة مساحات من المرافق العامَّة تُتيح للمؤسسات تنفيذَ مشاريع تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السِّلمي بين الفئات الاجتماعية المكوِّنة للمجتمع الإيطالي. وتؤدي الجامعات عملًا نشطًا وأساسيًا في هذا الإطار، وباتت مرجعًا مهمًا في المجموعة المتنوعة العلمية الدَّولية، وكذلك للجهات النشطة الدينية المسلمة، وذلك من طريق مركز البحوث الجامعية (FIDR) الذي يضم ثماني وحَدات بحثية ، ويُعَدُّ حاليًا نَواةَ شبكة بريميد (PriMED) التي تشتمل على 22 جامعة، منها 12 جامعة إيطالية، و10 جامعات تنتمي إلى دول منظمة التعاون الإسلامي: لبنان ومصر وتونس والجزائر والمغرب، وجاءت في المرتبة الأولى في ترتيب نداء (MIUR-OCI).

وجرى افتتاح تخصصين جامعيين: ماجستير "دراسات عن الإسلام في أوروبا – المعرفة والممارسات"، و"الدورة التدريبية المتقدمة للأئمة والمرشدات" المخصصة للأفراد العاملين في الجمعيات الإسلامية الإيطالية.

ومن الابتكارات التي تميِّز مشروع PriMED، وتتصل بالأنشطة التدريبية التي اختيرت في مجال FIDR وشملت في السنوات الأخيرة أكثر من مئة مستخدم، هناك ما هو متعلق بالفضاء التعليمي والطرق التربوية المتوخَّاة للعلوم الإسلامية. ومع وجود شبكة دَولية كبيرة من الباحثين في مسائل العلوم الدينية، طُوِّر تقاطع بين محور التعاون العلمي وتدريب الكوادر الدينية. وقد تحقق ذلك بإجراء البحوث العلمية الشرعية في البلدان الإسلامية في بيئات (أكاديمية) محايدة.

إن بناء الحاضنة الإسلامية في إيطاليا هو عملية معقَّدة جدًا، إذ تتنافس جهاتٌ شتَّى فيما بينها، ولا يمكن لأولئك الذين يعملون في مجال البحوث الجامعية أن يتخلَّوا عن الحاجة إلى الاتجاه نحو التدريب بواسطة الاهتمام بالسياق المعقد الذي يتحركون فيه، حتى وإن كانوا يحظَون بالتأييد والمشاركة الكاملة للمواطنين المسلمين المنظمين (دي موتولي 2017).

وقد طُوِّرت هذه الدورات لتكونَ جزءًا من تدريب ما بعد الدراسات الجامعية للموظفين النشطين في هذا المجال، وكان تطويرها منذ المراحل الأولى من إعداد المشروع وتنفيذه، بمساعدة المنظمات الإسلامية الرئيسة النشطة في إيطاليا التي تشارك بهمَّة في تطوير المعرفة العلمية. وفضلًا عن هذا القسم الأساسي، يقدم المشروع التعليمي تحليلًا لمشاركة الإسلام في أوروبا وإيطاليا، لا سيما في التطور العام للمجتمع، ويختبر بطريقة نقدية المفاهيمَ والأنظمة النظرية التي مكَّنته من تمثيل مجتمعه حتى الآن.

هي المرة الأولى في أوروبا التي ترصُد فيه وزارةٌ للجامعات والبحوث مواردَ عامَّة لتمويل مشروع لمنع التطرف العنيف، وهو مجال عادةً ما يكون من صلاحيات وزارة الداخلية أو رئاسة مجلس الوزراء.

■ الاستنتاج

يُعَدُّ تدريب رجال الدِّين المسلمين سؤالًا مهمًا في منظور التطور الإيجابي لواقع الإسلام في أوروبا. فإذا كان وجود مرشدين دينيين يتعارض ثقافيًا مع خطاب التطرف العنيف وممارسته، فالأمر يبدو أنه عنصر حاسم لمواجهة انتشار دعاية التطرف العنيف، وقد تكون إسهاماته في النموِّ العامِّ للجودة الدينية والمدنية للمجتمعات التي تعمل في إطارها ولدمجها بطريقة أفضل في سياقها الأوسع سببًا في احتمال نجاح الهدف الأول. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب وضع مشكلة التدريب في منظور واسع وطويل الأجل، كي تكون عملية الوقاية والتفاعل مع التجاوزات (الجهادية) في سياق متماسك عمومًا. ■

التطور الحركي في عمل التنظيمات الإرهابية

د. دلال محمود*

الإرهاب ظاهرةٌ مركَّبة يجتمع فيها البعد العقائدي والاجتماعي والسياسي والأمني، ولهذه الطبيعة المعقدة اختلفت تعريفاتُ الإرهاب في كثير من الثقافات والتخصُّصات. ومن الخصائص المشتركة لهذه التعريفات يمكن استخلاص تعريف للإرهاب على أنه: "القيام بأيِّ عمل فيه استخدامٌ للعنف أو التهديد باستخدام العنف، يصدر من فرد أو من جماعة، لدوافع سياسية أو عقائدية أو غيرها، ويوجَّه ضد الأشخاص أو المواقع أو الممتلكات العامَّة في الدولة المستهدَفة. وهذا العمل يكون منظَّمًا ومخططًا له، بهدف إيجاد حالة من الرعب والهلع في قطاع محدد من الناس؛ لتحقيق هدف بالقوة، أو لنشر دعاية لمطلب، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه أو نيابة عن تنظيم، أو نيابة عن دولة ترتبط مباشرة أو غير مباشرة بالعمل المرتكَب أو بالقائم به".

* أستاذ مساعد علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بدأ استخدام مصطلح الإرهاب Terrorism في نهاية القرن الثامن عشر، وإن كان الإرهاب بوصفه ظاهرةً أقدمَ من هذا التاريخ، فهو ظاهرة ذات نشاط مستمر مرَّت بمراحلَ من التطور، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الحركة. وفي هذا المقام يكون الاهتمام منصبًّا على التطور الحركي الذي شهده الإرهاب في المراحل المختلفة من تطوره، ويتجلى في عمل التنظيمات الإرهابية النشِطة في الوقت الراهن.

ويمكن التأصيل لعمل التنظيمات الإرهابية النشِطة في المنطقة العربية والإسلامية بحركة الجهاد العالمي في أفغانستان منذ السبعينيات من القرن الماضي. وفي واقع الأمر منذ عام 2001 ومع تفجير برجَي التجارة العالميَّين في 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة قاد تنظيم القاعدة التطورَ الحركي الأكبر في عمل التنظيمات الإرهابية، بممارسة الإرهاب العابر للحدود. ومع ظهور تنظيم داعش ظهرت مرحلة جديدة من الإرهاب أكثر نشاطًا وعنفًا، ومنذ ذلك الحين والتطورات متلاحقة في الممارسات الإرهابية. ومن هنا ترصد هذه الدراسة أهمَّ صور التطور الحركي في عمل التنظيمات الإرهابية منذ عام 2011، مع الإشارة إلى ما قبل هذه المرحلة، على النحو الآتي:

أولًا: الأهداف

كان الهدف التقليدي للعمل الإرهابي قبل عام 2011 هو التأثير في الدولة وصُنَّاع القرار السياسي؛ لاتخاذ سياسة محددة. من ذلك العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر في التسعينيات من القرن الماضي ضد قطاع السياحة، بل حتى كبرى العمليات الإرهابية في 11 سبتمبر كان الهدف منها التأثير في السياسة الأمريكية؛ لتراجعَ مواقفَها تجاه عدد من القضايا. لكن بعد عام 2011 تطور هذا الهدف ليصبح إسقاط الدولة ذاتها، والوصول إلى الحكم فيها. وقد أبرز تنظيم داعش هذا التطورَ في الأهداف بسيطرته على الأرض في العراق وسوريا؛ لتكون أرضَ الخلافة.

وهناك عواملُ كثيرة أسهمت في تطوير أهداف التنظيمات الإرهابية، لعل أهمها: الدول الراعية لهذه التنظيمات والداعمة لها؛ لتوظفَها بما يحقق مصالحها السياسية. وهذا الارتباط جعل التنظيماتِ ذاتَ تطلعات سياسية تتجاوز التأثير في صُنَّاع القرار، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن التنظيمات تنشط في الدول الهشَّة وتزدهر مع ضعف قبضة الدولة المركزية، وتشير كثيرٌ من الدراسات والتحليلات المتخصِّصة إلى أن ضعف اقتصاد الدولة ومؤسساتها، والانقسامات والصراعات الداخليةَ تمثل بيئةً مثالية للتنظيمات الإرهابية لزيادة عملياتها.

ثانيًا: انتشار الإرهاب

مع تحوُّل الإرهاب من ظاهرة

محلية إلى عالمية، زادت التنظيمات الإرهابية بنسبة 180٪ بين عامي 2001 و2018، وفقًا لعدد من التقديرات العالمية. وفي الوقت الحالي تشير التقديرات إلى أنها بلغت قرابة 67 تنظيمًا إلى 100 تنظيم. واتسع نطاق العمليات الإرهابية ليكون عابرًا للحدود، مستهدفًا أماكنَ ليس لها عَلاقة بالتنظيم، كالعمليات في عدد من الدول الأوربية ردًا على اشتراكها في التحالف الدَّولي لمحاربة داعش. وزاد أيضًا عدد الدول المستهدَفة بالعمليات الإرهابية؛ إذ كانت 42 دولة عام 2016 وصارت 47 دولة عام 2017، إضافة إلى ازدياد أعداد العمليات الإرهابية، وتشير التقديرات العالمية إلى أن عدد العمليات الإرهابية المرصودة في أنحاء العالم ما بين 2011 و2018 بلغ 75163 عملية.

ثالثًا: هيكل التنظيم

كان الهيكل التنظيمي التقليدي للتنظيمات الإرهابية ذا طبيعة هرمية، ويقوم على مركزية القرار مع وجود كوادر وسيطة ثم القاعدة الأوسع من الأعضاء. ثم انتقل هذا الهيكل إلى الشكل العنقودي القائم على وجود خلايا نشطة تعمل وفق أسلوب غير مركزي نسبيًا، مع الالتزام بالإطار العام لعمل التنظيم وأهدافه الكبرى كتنظيم داعش. ثم اكتسبت الطبيعة الهيكلية للتنظيمات (داعش والقاعدة) الطبيعة الشبكية، إذ تحوَّل التنظيم إلى شبكة بواسطة الفروع المختلفة والمنتشرة في العالم، ويعتمد التنظيم على امتداد اتصالاته وعملياته بواسطة هذه الشبكة في تنظيم العمليات، وتجنيد الأعضاء، والتحويلات المالية لتمويل عملياته، إضافة إلى توظيف التنظيم الشبكات العالمية في الاتصالات وغيرها، إذ نجد أن تنظيم القاعدة ينتشر في 18 دولة، في حين يتوزع تنظيم داعش بدرجات مختلفة في 26 دولة تقريبًا.

رابعًا: خطط العمل الإرهابي

شهدت خُطط تنفيذ العمل الإرهابي تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، لما شهده العالم من تقدم تِقْني كبير، ويتجلَّى هذا في أمور:

- **تجنيد الأعضاء:** كان التجنيد بواسطة الاتصال المباشر بين أعضاء التنظيم والأفراد المستعدين للولاء والتبعية، بعد كثير من الاختبارات، وبعد عملية تلقين أشبه بـ (غسل المخ)، لكن شهد التجنيد تطورًا ملحوظًا؛ إذ بات يعتمد غالبًا على التواصل عن بُعد بوسائل التواصل المختلفة، أو عن طريق وكلاء. وقد نجح داعش في هذا نجاحًا كبيرًا، وجنَّد أعضاءً من جنسيات شتَّى وثقافات مختلفة، مستخدمًا مختلِف وسائل التأثير الدعائي والنفسي. وتوسعت التنظيمات في تجنيد الأطفال واستخدامهم في العمليات الإرهابية، فوفقًا لتقرير منظمة (اليونيسيف) يُجنَّد قرابة 200 طفل شهريًا في بعض المناطق الإقليمية التي ينشط بها الإرهاب في إفريقيا.
- **السيطرة على الأرض:** مع تطور أهداف العمليات الإرهابية، ظهرت خُطط جديدة بإقامة إمارات بملامح الدولة ورموزها ومؤسساتها، ولذلك اتسم الإرهاب في هذه المرحلة بالإفراط في العنف، واتساع القوة التدميرية للسيارات المفخخة، مع استخدام أسلحة ثقيلة في بعض العمليات. لكن الطفرة النوعية ظهرت مع استخدام التنظيمات الإرهابية أسلحةً متطورة، كالطائرات من دون طيار، وتقنيات الرصد، إضافة إلى تحديث الأسلحة الخفيفة لزيادة قدراتها التدميرية، ورفع معدلات دقة إصابتها، مع خفض تكلفة إنتاج هذه الأسلحة لزيادة انتشارها، تجلَّى ذلك في القذائف الصاروخية المحمولة، والمدافع الرشَّاشة، والألغام الأرضية، التي استخدمها تنظيم القاعدة وداعش، مع نشر طريقة تصنيعها بين عناصرهم بواسطة وسائل التواصل المختلفة.
- **التقنية المتطورة:** توسعت التنظيمات الإرهابية في توظيف الفضاء الإلكتروني وتقنية الاتصالات المتقدمة في أعمالها، وعمَدت إلى استغلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، لبث أفكارها وعملياتها، واستعراض قدراتها. وكونت التنظيمات الإرهابية الكبرى شبكاتٍ دعائيةً واسعة من طريق المجلات الإلكترونية، والمقاطع المسجلة المصورة والصوتية. وذهبت بعض التحليلات إلى الربط بين التنظيمات الإرهابية وألعاب (الفيديو) بوصفها وسيلةً آمنة للتواصل، ويدلل على ذلك تقاريرُ وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التي أعدَّت فِرَقًا لمكافحة الإرهاب في بعض الألعاب الإلكترونية، ولرصد احتمال تسلل الجماعات الإرهابية عبرها.

إذا كان الإرهاب عابرًا للحدود فيجب أن تكونَ مكافحته عابرةً للحدود أيضًا، بمزيد من التعاون والتنسيق بين الدول التي تعاني الإرهاب حقًا، وتلك التي ينتقل إليها ويعيد وجوده بها.

خامسًا: التمويل

كانت التبرعات التقليدية وإسهامات أعضاء التنظيمات الإرهابية هي المصدرَ الرئيس لمواردها، لكنها اتسمت في المرحلة الراهنة بتنوُّع مصادر تمويلها وتضخُّم ميزانياتها. وعلى سبيل المثال: قدَّرت الأمم المتحدة ميزانية داعش بعد هزيمته بنحو 300 مليون دولار. وقد تنوعت هذه المصادر بين بيع الموارد التي سيطر عليها التنظيم؛ إذ بلغ إيراد بيع النفط 88٪ من موارد داعش فيما بين 2015 و2017، إضافة إلى الضرائب، ومصادرة الأملاك. ومع انتشار الإرهاب وازدياد تأثيره، اتجهت التنظيمات

إلى تنويع مصادر إيراداتها، فاعتمدت على الوسائل التقليدية لتلقي الأموال مباشرة، أو بتحويلات مالية من أعضاء التنظيم أو رُعاته. وتحظى بعض الجماعات الإرهابية بدعم من بعض الأثرياء وبعض الدول، وبلغت قيمة الإيرادات من التبرعات ما لا يقل عن 40 مليون دولار. لكن التنظيمات الإرهابية توسعت في توفير مصادرَ بديلةٍ للتهرب من الملاحقات الأمنية، ومن أبرز طرقها لتمويل عملياتها: إيرادات بيع النفط والغاز، إذ قُدِّرت إيرادات بيع النفط الخام ومشتقَّاته في مناطق داعش بنحو مليون دولار يوميًّا منذ يونيو 2014، وهذا يعني أنها راوحت سنويًّا في العراق والشام بين 365 مليون دولار و550 مليون دولار. ويرتبط هذا بممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة للحصول على مزيد من الإيرادات أو الاتجار غير المشروع بالسِّلع، مثل الفحم والألماس والذهب، واستخدام العُملات الافتراضية التي غدت من مصادر تمويل الإرهاب؛ لسهولة إخفاء هُويَّات المتعاملين بها، وانتشار معاملاتها في أنحاء العالم. وإن تنظيم داعش من أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعُملات الافتراضية، إذ أصدر أحد مناصري التنظيم وثيقةً بعنوان "بيتكوين وصدقة الجهاد" حدَّد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال "البيتكوين"، مشدِّدًا على ضرورة استعمالها لتمويل أنشطة التنظيم، وقد اعتُمدت في تمويل عمليات في آسيا (سريلانكا والفلبين) في الأعوام الخمسة الأخيرة.

ومع نجاح جهود المكافحة في تتبُّع عمليات نقل الأموال للتنظيمات الإرهابية، ومراقبة الحسابات والعمليات المصرفية المشبوهة، زادت التنظيمات من أنشطتها الإجرامية المختلفة كغسل الأموال، والاتجار بالمخدِّرات. ويقدِّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في تقريره عام 2017، أن الجماعات المسلحة غير الحكومية جمعت زُهاء 150 مليون دولار عام 2016 من تجارة المخدرات غير المشروعة. وتشير التقارير الدَّولية إلى ارتباط التنظيمات الإرهابية بالعصابات الدَّولية الإجرامية كونها مصدرًا إضافيًّا للتمويل، ولا سيَّما في عمليات الاتجار بالبشر وتهريب السلاح. وأظهر فريق من الخبراء بمجلس الأمن سنة 2011 أن الجماعاتِ المسلحةَ في كلٍّ من شرق ليبيا وغربيِّها تستفيد من تهريب البشر والاتجار بهم، لزيادة التمويل الإرهابي. ويمتد هذا النشاط الإجرامي إلى السرقة بالإكراه والخطف لطلب الفدية.

■ مجمل القول

إن التطور الحركي في عمل التنظيمات الإرهابية قابل للاستمرار والزيادة؛ ليكون أكثر عنفًا وتهديدًا لاستقرار الدول. والحدُّ من انتشاره يتوقف على عدة أمور، أهمها "الجماعية الجادة" في مكافحة الإرهاب، فإذا كان الإرهاب عابرًا للحدود فيجب أن تكونَ مكافحته عابرةً للحدود أيضًا، بمزيد من التعاون والتنسيق بين الدول التي تعاني الإرهاب حقًّا، وتلك التي ينتقل إليها ويعيد وجوده بها. **ولا يُتوقَّع أن تنجحَ هذه الجهود في المكافحة بقوة ونشاط، مع وجود دول توظف التنظيماتِ الإرهابيةَ لتحقيق مآربها السياسية وتبتزُّ بها العالم، وإذا لم يُتخذ موقف جادٌّ وحاسم من المجتمع الدَّولي تجاه تلك الدول، سيظل للإرهاب مأوًى ومراكزُ يتمدَّد فيها وينتشر، وأعمال يروِّع بها الآمنين.** ■

حركة الشباب الصومالية والتحديات

د. أميرة محمد عبد الحليم*

* خبيرة الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

يذهب كثير من الباحثين إلى أن حركة شباب المجاهدين الصومالية أنشئت في عام 2002، واتخذت معسكر صلاح الدين في مقديشو مقرًا لها، وبدأ نشاطها الإرهابي في العام التالي؛ إذ شاركت في استهداف شخصيات غير صومالية في شمال الصومال (أرض الصومال). إلا أن التأسيس الرسمي للحركة يعود إلى النصف الأول من عام 2006، وذلك بعد أن أحكم اتحاد المحاكم الإسلامية سيطرته على جنوب الصومال، وأصبح القوةَ الرئيسة في البلاد، وتمكَّن من تحقيق الاستقرار في المناطق التي سيطر عليها.

وقد كان الغزو الإثيوبي للصومال في شهر ديسمبر من عام 2006 نقطةً تحول رئيسة في مسار حركة الشباب، إذ اتجهت إلى مقاومة التدخل الإثيوبي مستخدمةً أسلوب حرب العصابات، وهذا ما أدى إلى استغاثة القوات الإثيوبية بالأمم المتحدة لمساعدتها على الخروج من المستنقع الصومالي، وحققت حركة الشباب كثيرًا من المكاسب نتيجة مواجهتها القوات الإثيوبية، فقد زادت شعبيتها، ونجحت في اجتذاب كثير من المتعاطفين والمتطوعين للانضمام إليها، وفي أعقاب رفضها الانضمام إلى تحالف إعادة تحرير الصومال بعد تأكيدها أنها ترفض التفاوض مع القوى المحتلة (إثيوبيا) أصبح لها تأثير قوي في الساحة الصومالية، وثقل معتبَر في معادلات الصراع في المنطقة، وحاولت تكوين جبهة معارضة للحكومة الانتقالية برئاسة شيخ شريف أحمد بعدما رفضت المشاركة فيها. وأدى فرار قادة اتحاد المحاكم الإسلامية - الذين كان لهم تأثير معتدل في حركة الشباب - من الصومال، وكذلك الغزو الإثيوبي لها، إلى جعل الحركة أكثر تطرفًا وعنفًا، وأدى هذا إلى أن تقطع عَلاقاتها بالمنظمات الصومالية الأخرى. ومنذ عام 2008 تصاعدت العمليات الإرهابية التي نفذتها حركة الشباب في الصومال باطِّراد، وكان أبرزها استهداف مسؤولين في الحكومة الصومالية المؤقتة، وعقب اغتيال القوات الأمريكية صالح نبهان، وهو من أبرز عناصر الحركة وقياديها، في شهر سبتمبر من عام 2009، تعهدت الحركة بالولاء التامِّ لتنظيم القاعدة، وأرسل قادتها رسائلَ إلى أسامة بن لادن يطلبون فيها الانضمام إلى القاعدة، لكنه رفض طلبهم حينئذ. وبعد اغتيال ابن لادن في شهر مايو من عام 2011 تجددت مطالب الحركة بالانضمام إلى تنظيم القاعدة، فاستجاب أيمن الظواهري لهذه المطالب، وأعلنت حركة الشباب انضمامها الرسمي إلى التنظيم في شهر فبراير من عام 2012. وتؤكد بعض الدراسات الغربية أن قيادات حركة الشباب كانوا على تواصل دائم مع تنظيم القاعدة في المدة التي سبقت انتقال التنظيم إلى أفغانستان عام 1996 واستقراره فيها، وذلك حين أقام أسامة بن لادن وعدد من قيادات التنظيم في دولة السودان عدة سنوات، وأن هؤلاء قاموا بتدريب عناصر حركة الشباب، ثم سافر أول زعيم للحركة، وهو المدعوُّ عدن حاشي عيرو، إلى أفغانستان لتلقي التدريبات والدعم والإفادة من الخبرات.

كان الغزو الإثيوبي للصومال في ديسمبر 2006 نقطة تحول رئيسة في مسار حركة الشباب التي قاومته، فزادت شعبيتها وجذبت المتعاطفين والمتطوعين، وأصبح لها تأثير قوي في معادلات الصراع في الصومال.

ويُعَدُّ تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وفقًا للتفسيرات المتشددة للحركة، من أهم أهداف حركة الشباب، ولذلك سعت إلى إسقاط الحكومة الصومالية كونها في نظرهم

حكومةً عَلمانية، وإقامة حكومة تطبق الشريعة الإسلامية. وتسعى الحركة للقضاء على جميع أنواع التدخلات الخارجية في الصومال، فهي تحارب القوات الإفريقية الموجودة في البلاد، وتشنُّ هجَمات إرهابية في الدول المشاركة في هذه القوات لإجبارها على الانسحاب من الصومال، هذا فضلًا عن استهداف الحركة المصالحَ الغربية وبخاصَّة الأمريكية في الصومال وفي إقليم شرق إفريقيا.

■ موارد الحركة ماليًّا

ليست هناك معلومات مؤكدة وموثوقة عن مصادر التمويل الخارجية لحركة الشباب، لكن وفقًا لتقارير وتصريحات متعددة من صوماليين كانوا منتمين إلى الحركة ومسؤولين في بعض الدول، فإن الحركة تعتمد في تمويلها على عدد من المصادر المختلفة، لعلَّ من أهمها:

● **التحويلات الخارجية:** وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إغلاق عدد من مؤسسات تحويل الأموال في الصومال، ومنها مؤسسة البركات، وقامت السلطات الأمريكية أيضًا بالقبض على عدد من الصوماليين في السنوات الأخيرة بتهمة تحويل أموال إلى حركة الشباب من الولايات المتحدة.

● **التجارة:** ولا سيَّما تجارة الفحم، وكانت الحركة تسيطر على ميناء كيسمايو الصومالي الذي استخدمته في تهريب الفحم الخام، وقد حصلت المجموعة الإرهابية أيضًا على مبالغَ طائلة من عائدات الاتجار بالأسلحة والسكَّر والتبغ.

● **أموال الزكاة والضرائب:** سيطرت الحركة حتى عام 2011 على مناطقَ شاسعة في وسط الصومال وجنوبيِّه، وقد أتاح لها هذا التمكن فرضَ القوانين على هذه المناطق، وجباية الزكاة من المواطنين على مَبيعات المنتجات الزراعية والماشية، وعلى إنتاج السكَّر غير المشروع. وفرضت ضرائبَ على الواردات في ميناء مقديشو، وفقًا للأمم المتحدة. وتمثل الضرائب التي يدفعها المواطنون على حواجز الطرق التي تسيطر عليها الحركة أحدَ المصادر الرئيسة لدخل الحركة، فقد أكدت بعض التقارير أن النازحين المتضررين من الجفاف يدفعون جزءًا من المساعدات الدَّولية التي تصل إليهم على حواجز الطرق، وهذا يعني وصولَ جزء كبير من المساعدات الدَّولية للشعب الصومالي إلى حركة شباب المجاهدين.

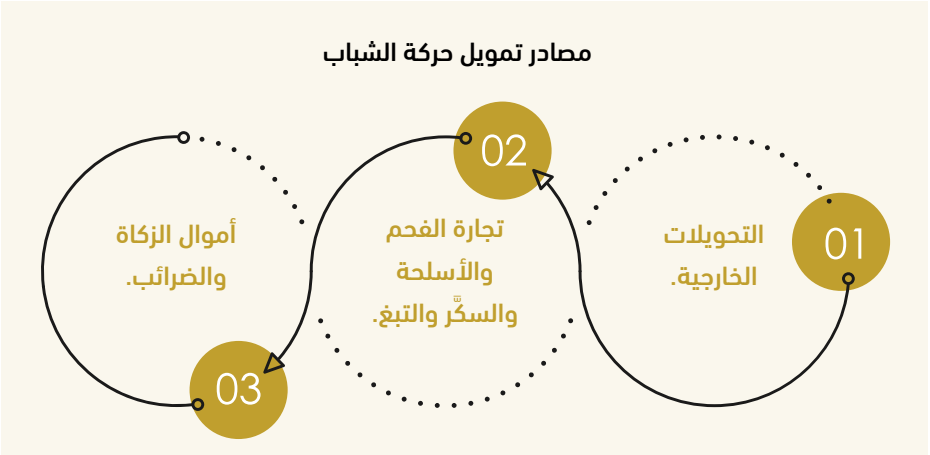

■ تطوُّر عمليات الحركة

سلف بيان أن حركة الشباب الصومالية ارتبط ظهورها بمقاومة القوات الإثيوبية التي تدخلت في الصومال في النصف الثاني من عام 2006؛ لدعم الحكومة الصومالية الانتقالية آنذاك، والقضاء على سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على البلاد. وتصاعدت عمليات الحركة منذ عام 2008 في استهداف مؤسسات الحكومة الانتقالية، والمسؤولين والعاملين فيها، فضلًا عن الأفراد ذات الصلة والمصالح الغربية في البلاد. وقد أثبتت حركة الشباب أن لديها القدرةَ على شنِّ هجَمات قاتلة على مناطق وجود المصالح الغربية، وعلى الأعداء خارج الصومال.

شنَّت (حركة الشباب) 155 عملية انتحارية نفذها 216 من أعضاء الحركة، بمعدَّل 4 عمليات في الشهر منذ 2006، حتى أكتوبر 2017.

وفي شهر أكتوبر من عام 2008، قامت الحركة بتنسيق خمس هجَمات انتحارية أصابت مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقنصلية الإثيوبية، ومكاتب حكومية مختلفة، وقد أسفرت هذه الهجَمات عن مقتل العشرات. وفي شهر سبتمبر من عام 2009، قصفت حركة الشباب بعثةَ الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في مقديشو، وقتلت أكثر من 20 شخصًا، وألحقت أضرارًا بمكاتب إحدى الشركات الأمريكية التي يُزعم أنها كانت تقدم الدعم لحفظ الأمن والسلام.

واستفادت حركة الشباب من ضعف الحكومة المركزية في الصومال للسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، ووصلت إلى ذروة القوة في عام 2011 عندما سيطرت على أجزاء من العاصمة مقديشو وميناء كيسمايو المهم.

وفي شهر أكتوبر من عام 2011 تدخلت كينيا عسكريًّا في

الصومال، ويُعَدُّ هذا التحرك أمرًا جديدًا وغير مألوف في السياسة الخارجية الكينية، فكانت هذه المرةَ الأولى التي يخرج فيها الجيش الكيني خارج حدوده. وقد أُطلق على هذه العملية اسم (حماية الأمَّة)، وأكدت السلطات الكينية أنها تسعى إلى الحدِّ من الهجَمات التي كان يقوم بها عناصرُ حركة الشباب في الشَّمال الكيني ولا سيَّما استهداف السيَّاح والزوَّار العُزَّل. وفي عام 2014 انضمَّت القوات الكينية إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. وبعد عام 2011 أصبحت عمليات الحركة تستهدف بعض الكِيانات والأفراد في الدول المجاورة للصومال، وبخاصَّة القوَّات المشارِكة ضمن قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال؛ لدفعها إلى الخروج من البلاد، مع استمرار عمليات الحركة داخل الصومال.

ونفَّذت حركة الشباب منذ عام 2011 أكثر من 150 هجومًا في كينيا، ولا يرتبط استهداف كينيا بالردِّ على التدخل الكيني العسكري في الصومال فحسب، ولكن يضاف إلى ذلك ما تمثِّله كينيا من مركز ثقل للمصالح الغربية والإسرائيلية، وكان أخطر هذه العمليات هجوم شهر سبتمبر عام 2013 على مركز (ويست جيت) التجاري في نيروبي الذي أدَّى إلى مقتل 67 شخصًا على الأقل. والهجَمات الإرهابية التي تعرَّض لها طلَّاب جامعة جاريسيا شمال كينيا وأودت بحياة 147 طالبًا وطالبة. وكذلك هجوم شهر يناير عام 2016 على معسكر للجيش الكيني في العدي أدى إلى مقتل 200 جندي. ومن ذلك أيضًا في 15 من شهر يناير عام 2019 نُفذ هجوم على مجمَّع فندقي في نيروبي قُتل فيه ما لا يقلُّ عن 21 مدنيًّا واحتُجز المئات رهائن. وأدى هجومٌ أخير قامت به حركة الشباب على قاعدة عسكرية كينية تستخدمها الولايات المتحدة، إلى مقتل عضو في الخدمة الأمريكية واثنين من متعاقدي وزارة الدفاع، وفقًا للقيادة الأمريكية لإفريقيا في 6 من شهر يناير الحالي عام 2020.

وتشير دراسةٌ لمركز مكافحة الإرهاب التابع للأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، إلى أن (حركة الشباب) شنَّت 155 عملية انتحارية نفذها 216 من أعضاء الحركة، بمعدَّل 4 عمليات في الشهر منذ 18 من شهر سبتمبر عام 2006، حتى شهر أكتوبر من عام 2017.

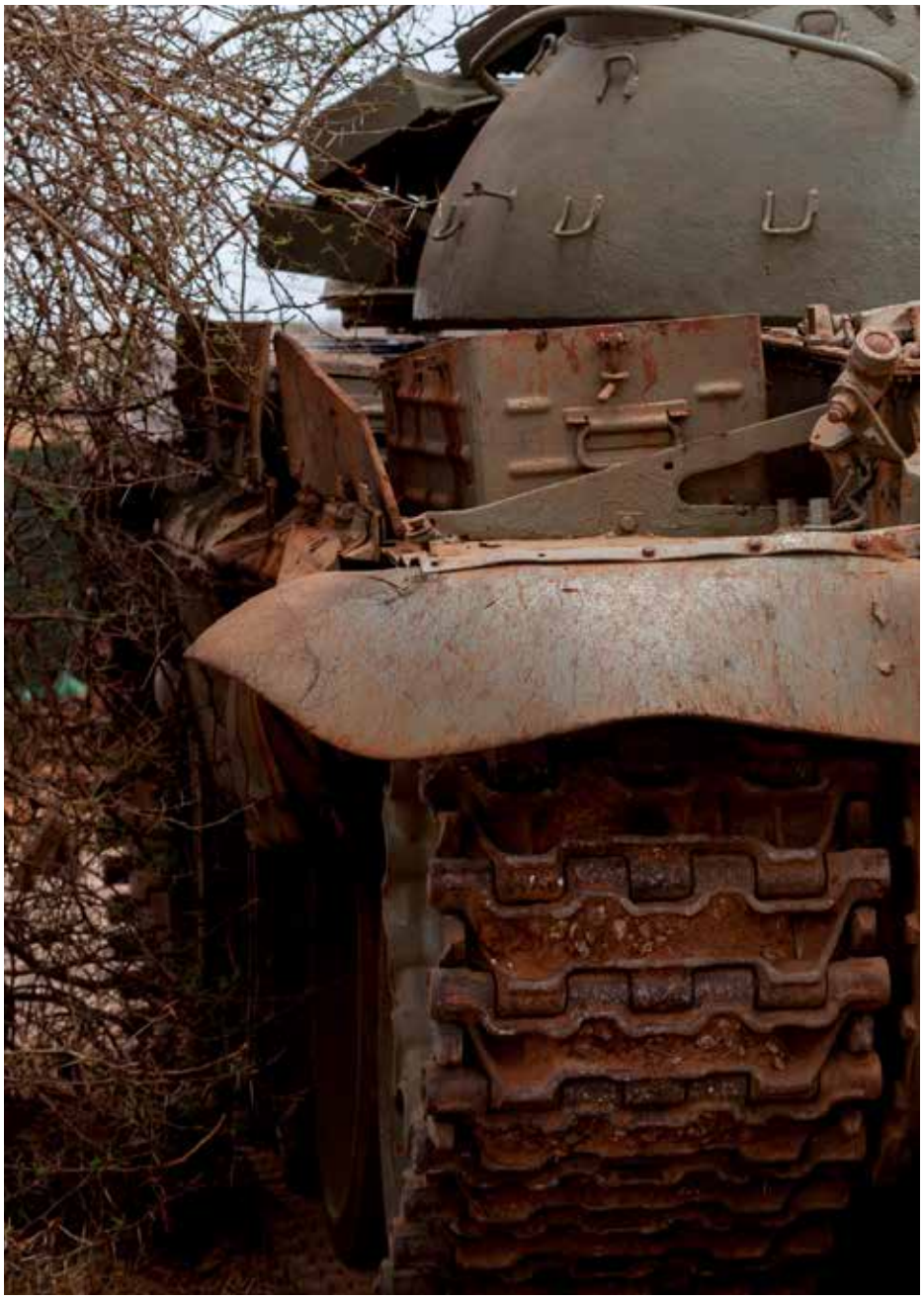

طرق مواجهة الحركة

تهتم خُطط مكافحة الإرهاب في إقليم شرق إفريقيا عمومًا، ومواجهة حركة شباب المجاهدين خصوصًا، باعتماد الوسائل الأمنية والعسكرية أكثر من الوسائل الناعمة؛ إذ اتجهت القوات الإفريقية التي حلَّت محل قوات الأمم المتحدة في الصومال، منذ عام 2007، إلى مواجهة عمليات حركة الشباب في إطار التفويض الممنوح لها من مجلس السِّلم والأمن بحماية مؤسسات الحكومة الوطنية، ولكن في أعقاب اعتماد حركة الشباب على العمليات الإرهابية، اتجهت القوات الإفريقية إلى تبني خُطط أخرى لمكافحة الإرهاب، مع أن التفويض بمكافحة الإرهاب لم يُمنَح لهذه القوات إلا في عام 2014. أما الولايات المتحدة فقد اتبعت نهجًا ذا شِقَّين في الصومال، بتوفير الدعم المالي والأمني لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب بنشر عدد قليل من عناصر قوات العمليات الخاصة الأمريكية؛ بهدف شنِّ ضرَبات تُستخدم فيها الطائرات المسيَّرة من دون طيَّار لضرب المتشددين. وكذلك تقديم معلومات استخباراتية وبناء قدرات القوات من الشركاء المحليين؛ لتمكينها من تنفيذ عمليات برِّية. وقد اعتمدت تلك الخطة على وجود عسكري أمريكي محدود إلى أدنى حدٍّ ممكن، لتقليص إمكان وقوع الخسائر البشرية في صفوف القوات الأمريكية والخسائر المادية، ومنذ عام 2007 قدمت الولايات المتحدة أكثر من نصف مليار دولار للتدريب ورفع كفاءة القوات. وصنَّفت وزارة الخارجية الأمريكية، في قرار صادر في 29 من شهر فبراير عام 2008، حركةَ الشباب الصومالية بأنها حركة إرهابية، وأعلنت الوزارة تجميدَ أموال الحركة في الولايات المتحدة. وعملت القوات الأمريكية على استهداف قادة الحركة، فقدمت دعمًا جويًّا مساندًا للقوات الحكومية والإثيوبية لقصف مقارِّ الحركة في مطلع عام 2007 بواسطة سفينة تابعة للجيش الأمريكي، وكررت قصفها أيضًا في شهر يونيو عام 2007، وفي شهر ديسمبر من السنة نفسها. وقد قُتل قائد الحركة في قصف أمريكي عام 2008.

وفي شهر سبتمبر من عام 2014، شنَّت الولايات المتحدة غارةً جوية أودَت بحياة ما لا يقل عن ستة أشخاص، كان منهم زعيم حركة الشباب أحمد عبدي جودان. وفي شهر مايو من عام 2016، قتلت غارة أمريكية باستخدام طائرات مسيَّرة من دون طيَّار وطائرة مأهولة 150 من عناصر الحركة في معسكر تدريبي شمال مقديشو.

وصعَّدت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها الطويلة على قادة حركة الشباب ومهاجمة القدرة العسكرية للجماعة، فقتلت غاراتُ الطائرات من دون طيَّار والعمليات الأرضية خمسةً على الأقل من قادة حركة الشباب. وزادت الولايات المتحدة وتيرة الضرَبات الجوية ونطاقها على حركة الشباب منذ عام 2016، ووسَّعت في عام 2017 وجودَ قواتها في الصومال.

مستقبل حركة الشباب

أثبتت حركة الشباب في السنوات الأخيرة قدرتها على الصمود، مع أنها فقدت الكثير من أراضيها التي كانت سيطرت عليها، وعانت مغبَّة الصراعات الداخلية العنيفة، والانشقاقات في صفوف قياداتها، وتعرَّضت لغارات جوية متواصلة من الولايات المتحدة، ورفضت بعض العشائر سياسات الحركة مثل جباية الزكاة غصبًا، فضلًا عن انضمام فصيل تابع للحركة إلى ما يسمَّى تنظيمَ الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) منذ عام 2015.

ويرتبط مستقبل حركة الشباب بكثير من العوامل، أهمها قدرة الحكومة الصومالية، بمساعدة المجتمع الدَّولي والقوى الإقليمية، على معالجة الأزَمات التي تسهم في تقوية الحركة. فقد سمحت كثير من العوامل بظهور حركة الشباب وتصاعد تهديداتها في إقليم شرق إفريقيا. ففضلًا عن حالة الانهيار والفوضى التي تعانيها الصومال منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، فإن صعود الظاهرة الدينية في العَلاقات الدَّولية، ونموَّ الجماعات الإرهابية عقب انتهاء الحرب الباردة، واستخدام هذه الجماعات دولَ إقليم شرق إفريقيا ملاذاتٍ آمنة، فضلًا عن الأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم في نظر المصالح الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا، جعله مركزًا للعمليات الإرهابية، وقدَّم مسوِّغات للتدخلات الخارجية في الإقليم.

وكذلك أدى تجاهل دول الجوار والدول العربية الأزمةَ الصومالية سنواتٍ طويلةً إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في هذه الدولة، وفتح الطريق أمام حركة الشباب لفرض قوانينها وأفكارها ورؤاها في المناطق التي تسيطر عليها.

وفي الوقت الذي لم تؤدِّ فيه الوسائل الأمنية والعسكرية التي قامت عليها خُطط

مواجهة الحركة، النتائجَ المرجوَّة منها، شهدت الحركة تراجعًا في أوقات مختلفة، لكنها بقيت صامدةً ولم ينتهِ وجودها، بل أصبحت تحصل على الدعم اللازم لها وتقوم بتجنيد مزيد من المقاتلين في ظل استمرار أزمة الاندماج الوطني في الصومال وفي الدول المجاورة لها، وهذا ما دفع نحو مزيد من التهديدات التي تمثلها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة في الإقليم.

ولا تزال هناك مشكلاتٌ كثيرة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الصومالية، ولا يزال الشعب الصومالي يعاني جرَّاء انتشار البطالة والفقر وفِقدان الأمن الغذائي، وكلها عواملُ تدفع الشباب الصوماليَّ نحو الانضمام إلى حركة الشباب لتوفير فرص عمل وكسب الرزق.

إن دول الجوار للصومال تعيش المشكلات ذاتها، وبخاصَّة أزمة الاندماج الوطني، إذ تعاني جماعاتٌ اثنيةٌ ودينية في الإقليم من التهميشَ والتمييز، ولا سيَّما الجماعات المسلمة، وهذا ممَّا يُسهم في اعتناقها الفكرَ المتطرف لتتمكنَ من إبراز مشكلاتها مع الحكومات الوطنية في الإقليم. وتُوجَّه الحمَلات الأمنية التي تشنها هذه الدول، ومنها كينيا وأوغندا وتنزانيا، في إطار خُطط مكافحة الإرهاب التي تتبنَّاها، نحو المسلمين غالبًا، وهذا يؤدي إلى حدوث توجهات معادية للسلطات الحاكمة في هذه الدول، وإلى انتشار رأي عامٍّ متعاطف مع المتضررين من هذه الحمَلات.

يضاف إلى ذلك كلِّه التدخلاتُ الخارجية في الصومال، فقد سعت كثيرٌ من الدول إلى استغلال حالة الضعف التي تعانيها الدولة الصومالية في تحقيق أهدافها الإقليمية والدَّولية، فمقابل تقديم المساعدة للشعب الصومالي كان لهذه الدول هدفٌ واضح في زيادة الانقسامات والشقاقات في الصومال، إذ تبيَّن بما لا يدَع

لا تزال هناك مشكلاتٌ كثيرة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الصومالية، ولا يزال الشعب الصومالي يعاني انتشارَ البطالة والفقر وفِقدان الأمن الغذائي، وكلها عواملُ تدفع الشباب الصومالي نحو الانضمام إلى حركة الشباب.

مجالًا للشكِّ أن الصومال تحوَّل في أحيان كثيرة إلى ساحة لتصفية الحسابات بين عدد من الدول الإقليمية والدَّولية. ولا يزال عدم تمكين الحكومة الاتحادية والقوات الوطنية الصومالية يمثل تحدِّيًا رئيسًا في مواجهة حركة الشباب. ففي الوقت الذي تستعد فيه قوات الاتحاد الإفريقي للانسحاب من الصومال بعد أن قضت ما يقرب من 13 عامًا فيها، لم يتضح بعدُ كيف ستتعامل القوات الوطنية مع التهديدات المختلفة في الصومال، حيث لا تزال هذه القوات غيرَ مؤهَّلة لتولي هذه المسؤولية.

وكذلك **يتَّسمُ الجهد الذي يبذله المجتمع الدَّولي للحدِّ من تمويل حركة الشباب بالبُطء، على الرغم من تقديم لجنة الخبراء في الأمم المتحدة المعنيَّة بالأزمة الصومالية أدلةً على استمرار تلقي حركة الشباب أموالًا بواسطة التبرعات، وكذلك ظهور عدد من التقارير الدَّولية التي تؤكد ضلوعَ بعض الدول في دعم حركة الشباب.**

حواضن التطرُّف والإرهاب
تشخيص ووقاية

د. خالد ميَّار الإدريسي*

ليس التطرف وليدَ المصادفة، إنما هو نتيجة تضافر عدة عواملَ دينية وفكرية واجتماعية وسياسية ونفسية وغيرها، تسهم جميعًا في تكوينه. ولا يمكن للأفكار المتطرفة أن تترجَم إلى ممارسات وأفعال وسلوك متمثلة في أعمال إرهابية ما لم يكن لها حواضنُ تحتضنها. والعالم اليوم معنيٌّ جدًا بفهم هذه الحواضن ورصدها؛ للقضاء عليها وضمان الأمن والاستقرار للعالم.

أولًا: مفهوم الحواضن

يُراد بحاضنة التطرف والإرهاب البيئة التي تسمح بنموِّ الأفكار المتطرفة والإرهابية، وهي نتاج تفاعلات كثيرة. فالعالم المعاصر يتكون من التفاعلات العالمية الجديدة التي يمكن اختزالها في المعالم الآتية:

1- **نهاية الحدود والسيادة الوطنية:** بسبب التقنيات والاتصالات والعولمة المفرطة.

2- **تداخل السياسات الداخلية والخارجية:** فلم تعُد هناك حدودٌ واضحة بينهما كما كان سابقًا، فالسياسات الداخلية تؤثر في السياسات الخارجية والعكس صحيح.

3- **تبدُّل مفهوم القوة:** إذ ظهرت أنماطٌ جديدة من القوة المادية وغير المادية، واستفادت حركات عابرة للقوميات من التقدم التقني المعاصر الذي يتيح لأفرادٍ وجماعاتٍ مواجهةَ جيوش نظامية، في حرب غير متماثلة.

4- **الإقصاء الاقتصادي العالمي:** تعاني شعوب كثيرة الاستغلالَ واستنزاف ثرواتها وتهميشَها في مجال التجارة العالمية، وسيادة منطق (التحيُّز)، وهذا يسهم في تعثُّر الدول وإخفاقها وعدم قدرة اقتصاداتها على مواجهة المنافسة الشرسة، وأحيانًا غير الشريفة. ويعمِّق أيضًا الهُوَّة بين اقتصادات الدول الغنية والفقيرة، ثمَّ يؤدي إلى بروز الدول المتعثرة والعاجزة والمفلسة، ما يؤثر في أمنها المجتمعي، وعلى هذا تظهر حركات احتجاجية وصراعات داخلية طائفية وسياسية.

5- **العنف العالمي:** إن فِقدان التوازن في (النظام العالمي) والصراع (الجيوسياسي) و(الجيواقتصادي) و(الجيوثقافي) بين مختلِف الفئات في العَلاقات الدَّولية، ينتهي

* باحث في العَلاقات الدَّولية ورئيس المركز المغربي للدراسات الدَّولية والمستقبلية.

إلى وضع مضطرب متَّسم بالعنف العالمي؛ عنف ضد الشعوب الفقيرة، وعنف ضد الطبيعة، وعنف ضد أفراد، وعنف داخلي وآخر خارجي. وحالة العنف العالمي تسمح ببروز مرتزقة ومنظمات الجريمة المنظمة وحركات متطرفة وإرهابية وأشباه دول.

6- **القبَلية العالمية الجديدة:** يدفع فِقدان الأمن داخليًا وخارجيًا أفرادًا وجماعاتٍ إلى الانخراط في تنظيمات فكرية وسياسية ودينية، تحمل مشروع الحماية من العنف العالمي، وتقدم وعودًا بإقامة مجتمعات مثالية تضمن الكرامة الإنسانية مقابل الولاء والطاعة لها. والقبَلية العالمية الجديدة والإقليمية والمحلية، لا تستند إلى منطق العِرق بالأساس، أو ما كان متعارفًا عليه قديمًا من روابط، وإنما تعتمد على أفكار ورؤًى وتمثلات للذات والآخر والعالم. فهي قابلة لأن تكون عاملًا لنسج حواضن التطرف والإرهاب.

7- **تلاشي المحددات الأخلاقية في التفاعلات العالمية:** تتَّسم التفلاعات العالمية بهيمنة منطق الانتفاع والمصلحة دون مراعاة للضوابط الأخلاقية، فالواقعية ما زالت سائدةً في صياغة السياسات العامة الخارجية، وكذلك سلوك بعض المنظمات العابرة للقوميات، بل سلوك الأفراد أيضًا. وقد أسهمت الاستهلاكية الفائقة والفردانية المتضخمة والعدمية في تشكيل السلوك العام للأفراد، وتؤدي التفاعلات الاجتماعية التي فقدت لحمتها الأخلاقية إلى ظهور أنماط من السلوك العدواني تجاه الآخر، وهي أنماط تتغذى على منطق الخوف وفِقدان الثقة والأمل في المستقبل.

ثانيًا: أنواع الحواضن

إن حواضن التطرف والإرهاب متعددة ومتشابكة، فهي مرتبطةٌ بالواقع الاجتماعي الذي يتغيَّر باستمرار، ويتَّسم بالتحوُّل والتعقد والقابلية للتأثر بالتفاعلات العالمية والإقليمية، ويمكن اختزال أهم هذه الحواضن فيما يأتي:

1- **الأسرة:** هي أول مؤسسة اجتماعية تقوم على التنشئة، ونقل القيم، وتكوين الوعي الاجتماعي لدى الطفل. لذلك فإن الأسرة إذا كانت متأثرة بأفكار متطرفة وذات نزوع إلى الإرهاب، فهي بلا شك ستوجِّه الأبناءَ إلى (الإرهاب العائلي)، الذي يُراد به إسهام أفراد أسرة واحدة في تنفيذ عمليات إرهابية، والنماذج كثيرة مثل: تورط الشيشانيين تسارنيف في تفجيرات مارثون بوسطن في أبريل 2013، والأخوين كواشي في تفجيرات جريدة تشارلي إبدو في يناير 2015، وقيام عائلة بأكملها بتفجيرات انتحارية في مدينة سورابايا الإندونيسية في 13 مايو 2018، والمؤسف حقًا أن العائلة تضم أطفالًا بين 13 و15 سنة.

يكمن خطر هذا النوع من الإرهاب في كونه يضمن نوعًا من التجنيد يعسُر اكتشافه، لأنه بين أفراد عائلة بينهم روابطُ متينة يصعُب على طرف منهم تبليغ الأمن بمخططهم الإرهابي، كذلك الشحن العاطفي يكون قويًا، ولا سيَّما إذا كان الدافع الإرهابي هو الانتقام لأحد أفراد العائلة تعرَّض للقتل أو السجن.

> **حواضن التطرف والإرهاب قابلةٌ للانتقال من الخفاء إلى العلن، وقادرة على تغيير إيقاع تكوُّنها ومدى اتساعها. فهناك نماذجُ كثيرةٌ لمجتمعات كانت تتميز بالاعتدال والاستقرار، ثم تحولت إلى مناطقَ ملتهبةٍ.**

2- **المدرسة والمنظومة التعليمية:** يتفق أغلب المهتمِّين بقضايا التطرف والإرهاب على أن المدرسة أو المنظومة التعليمية عمومًا، حاضنة محتملة من حواضن التطرف؛ ذلك أن المناهج الدراسية وطرق التدريس ومضامين الدروس، يمكن أن تحمل بذورَ فكر إقصائي ومتطرف.

فالتعصب الديني في بعض الدول يحمل المؤسسات التعليمية على ترويج خطابات لا تدعو إلى التآلف واحترام الاختلاف، بل لنشر الكراهية والمنابذة والتبديع والتفسيق والتكفير بغير حق، مع العلم أن الأصل في الدين هو التعارف والتآلف والدعوة بالحسنى. لذا فإن واضعي المناهج الدراسية مطالبون بمراعاة احترام الأديان السماوية، وتعليم الناشئة سبل الجدل المحمود، ونبذ الخلاف المذموم المفضي إلى الطائفية وإلى استغلال الدين لأغراض سياسية وعِرقية. وعلى هذا فإن خطابات التطرف الديني والعِرقي والسياسي التي تُنسَج في المدارس يمكن أن تسهمَ في بروز تيارات متطرفة تدعو إلى العنف الرمزي، وكذلك العنف المادي، أي السلوك الإرهابي.

3- **العشائر والقبائل:** هناك ارتباطٌ وثيق بين أفراد العشائر، فهم يتوافقون على تمثلات ثقافية تُبرز رؤيتهم الضيِّقة للذات والآخر والعالم، وبخاصة إذا كانت هذه القبائل غير متمثلة قيم الدين القويم، أو لها عقائدها الخاصة التي تُعلي من قيمة عِرقها.

ومن المعلوم أنه حتى في المجتمعات الحديثة التي تفككت فيها مؤسسات القبيلة والعشيرة، هناك روابطُ اجتماعية ما زالت حيةً بين أفراد ينتمون إلى جهات محددة. أما في المجتمعات التقليدية التي لا يزال فيها حضورٌ للعشيرة، فمن السهل أن يتضامنَ أفرادها في قضايا محددة، وتبنِّي خطابات متطرفة أو عنصرية تجاه عشائرَ أخرى، أو تجاه مؤسسات الدولة الحديثة التي تتكون نخبتُها من عشيرة منافسة.

يعود انتشار التطرف وتجذره في دول مثل مالي والنيجر ونيجيريا، إلى ذلك التحالف

بين القبائل والتنظيمات الإرهابية التي أصبحت بديلًا عن الدولة الهشَّة والمتعثرة. مثلًا: جبهة تحرير ماسينا تبني مشروعها الديني والسياسي على جمع شَتات العِرق الفولاني وإحياء إمبراطورية ماسينا، وبذلك تكون بعض قبائل الفولاني حاضنةً لهذه الحركة المتطرفة.

4- **السجون:** وهي من أخطر حواضن التطرف والإرهاب، وبناء على مجموعة من التقارير الإقليمية والدَّولية.

وقد عدَّ الباحث في علم الجريمة هاري في كوشنر السجونَ في الدول الغربية فضاءاتٍ رحبةً لتجنيد متطرفين وموالين للقاعدة، وإن كان هذا التجنيد لا يقتصر على التطرف الديني، وإنما كذلك على التطرف السياسي والعِرقي في بلدان غير إسلامية. ويشير مارك هام حارسُ سجن سابق وأستاذ علم الإجرام، إلى بعض أسباب انتشار التطرف في السجون، ومنها: الازدحام، وعدم توافر الخِدْمات الضرورية، وسوء المعاملة، وسوء الإدارة.

5- **المخيَّمات:** مخيمات النازحين واللاجئين هي أيضًا حواضنُ محتملةٌ للتطرف، إذ تضم أفرادًا وجماعاتٍ يعانون ظروفًا قاسية وغير إنسانية، وهي أسباب كافية لتجنيدهم في التنظيمات المتطرفة والإرهابية، ولذلك يُعَد مثلًا مخيَّم الهول للاجئين العراقيين والنازحين السوريين تجمعًا لأكثر من أربعة آلاف امرأة وثمانية آلاف طفل من أسر تنظيم داعش، تجعلهم هذه الظروف الصعبة راغبين في الانتقام لذويهم وأسرهم.

6- **المنظمات والأندية الثقافية والسياسية:** مع التزام بعض الأفراد والجماعات بالقوانين المعمول بها في تأسيس الجمعيات والأندية، نجد أحيانًا أنها فضاءٌ لتلقين أعضائها أفكارًا متطرفة، ومن ذلك النسيج الجَمْعي لليمين المتطرف الصاعد في أوروبا وأمريكا وباقي دول الغرب.

7- **العالم الافتراضي:** تسمح الشَّابكة (الإنترنت) بإنشاء مجتمعات متطرفة؛ لسهولة التواصل وشموليته وعالميته. وقد أصبحت المنظمات المتطرفة تولي اهتمامًا كبيرًا لحضورها في العالم الرَّقْمي، وتبتكر وسائلَ وطرقًا لاستقطاب أكبر عدد من الأعضاء ليصبحوا مؤثرين في الترويج للتطرف وممارسة الإرهاب.

ثالثًا: شروط المقاومة

إن حواضن التطرف والإرهاب قابلةٌ للانتقال من الخفاء إلى العلن، وقادرة على تغيير إيقاع تكوُّنها ومدى اتساعها. فهناك نماذجُ كثيرةٌ لمجتمعات كانت تتميز بالاعتدال والاستقرار، ثم تحولت إلى مناطقَ ملتهبةٍ، كدول العراق وسوريا واليمن وليبيا والصومال وأفغانستان، وكذلك دول غرب إفريقيا كنيجيريا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، وهي دائرة تتوسع يوميًّا. هذا التحول من طَور الاعتدال إلى التطرف والإرهاب، راجعٌ إلى ترك حواضن التطرف والإرهاب تنمو طبيعيًّا، مع إهمال معالجة القضايا التي تسهم في تغذية هذه الحواضن. لذلك فإن هناك مجموعة من الشروط الأولية للحدِّ من انتشار حواضن التطرف وهي:

1- **الشرط السياسي:** يجب أن تتمتع المجتمعات بوعي سياسي، وإرادة حقيقية للقضاء على الفساد والاختلال والظلم، والقبول بالتداول السِّلمي للسلطة، وتجنُّب منطق (الولاءات بدل الكفاءات). وعلى مستوى الامتداد الخارجي، الإعلاء من نموذج التعاون الحقيقي بدلًا من التوسع (الجيوسياسي) والفوضى.

2- **الشرط الاقتصادي:** تبنِّي تنمية اقتصادية حقيقية، ودعوة رجال الأعمال إلى اقتصاد تضامني، والحدُّ من التهافت غير الأخلاقي على كسب الأرباح دون الإسهام في دعم الفئات الاجتماعية الهشَّة.

3- **الشرط المعرفي:** تشجيع البحث العلمي الرصين لفهم جميع ظواهر التطرف والإرهاب، وفتح مجال الحرية في الإبداع الفكري، وتأسيس تعاون بين مراكز البحوث وصُنَّاع السياسات؛ لصياغة سياسات مبنية على الاستقصاء العلمي.

4- **الشرط التربوي:** اعتماد منظوماتٍ تعليميةً وتربوية تُعلي من منطق التعايش والحوار البنَّاء، وتقدير الآخرين، واحترام مؤسسات الوطن، وتُشعر بقيمة الأمن المجتمعي والوحدة الوطنية.

5- **الشرط الإعلامي:** ضرورة إسهام الإعلام في توضيح مخاطر التطرف والإرهاب والطائفية، بدلًا من تأجيج النُّعَرات، وتسخير الإعلام لصالح فئة دون أخرى. كذلك تحرِّي الصدق وتجنُّب الأخبار الكاذبة، ورفع مستوى الإتقان المهني والاحترافية لجذب انتباه فئات عريضة من الشباب المتبرِّم من "الإعلام الرسمي"، وتشجيع مبادرات إعلامية شبابية للقيام بالوساطة الاجتماعية وممارسة التثقيف بالنظير.

6- **الشرط الأمني:** اعتماد ثقافة أمنية جديدة تقوم على التعاون بين الساهرين على الأمن والمواطنين، وكسب ثقتهم، واحترام حقوق الإنسان، وإدماج وسائل الاستشراف الأمني.

7- **الشرط الديني:** القيام بتوعية دينية سليمة، ومراعاة أنواع المتلقِّين وثقافاتهم، وابتكار طرق جديدة لتنويع الخطاب الديني المعتدل وتجديد أساليب عرضه، والاهتمام بالقضايا التي تجذب انتباه الشباب، واعتماد المناظرات الدينية مع المتطرفين لفضح خطابهم المتهافت، وتأهيل الأئمَّة والوعَّاظ وتمكينهم من طرق الحِجاج والتواصل والانفتاح على ثقافة العصر.

وفي المجمل لا يمكن الاستهانة بمسألة حواضن التطرف والإرهاب لأنها تمدها بأسباب الدوام والانتشار. ولذا فالمجتمعات معنية بتبني مقاربات متكاملة لمعالجة هذا الجانب المهم. ■

صدور التوجيه الكريم بتعيين اللواء الزغيبي نائبًا للأمين العام

تسلم اللواء الطيار عبد الله بن صالح الزغيبي مهام عمله الجديد نائبًا للأمين العام لمركز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بعد أن صدر الأمر الكريم بتعيينه في منصبه الجديد.

وأقام سعادة الأمين العام، اللواء الطيار الركن محمد بن سعيدي المغيدي، حفل استقبال حضره جميع منسوبي مركز التحالف وممثلو الدول الأعضاء، ورحب فيه بسعادة النائب ومؤكدًا على الإضافة المهمة التي سيقدمها سعادته لأعمال التحالف ومشيدًا بخبرته الطويلة ومسيرته المميزة، ومتمنيًا له النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة، وتلا ذلك إيجاز قصير عن السيرة المهنية للواء الزغيبي الذي أعرب عن شكره وتقديره لسعادة الأمين العام وكذلك للقائد العسكري للتحالف الفريق أول راحيل شريف، على حفاوة الاستقبال، وعبر عن تطلعه إلى المشاركة في تحقيق أهداف التحالف في مجالات عمله الفكرية والإعلامية والعسكرية والتضامن الإسلامي ومحاربة تمويل الإرهاب، والإسهام بفاعلية في أنشطة المركز ومبادراته لدعم جهود الدول الأعضاء وتنسيقها في محاربة الإرهاب، كما توجه بالتقدير لفريق العمل في مركز التحالف الذي يضم مجموعة من الكفاءات المميزة التي تعمل وفق منهج واضح لتنفيذ خطط التحالف وأنشطته.

بدأ اللواء الزغيبي مسيرته في الخدمة العسكرية بعد تخرجه في كلية الملك فيصل الجوية برتبة ملازم طيار عام 1990م، حيث مارس العمل في مجال الطيران على طائرة النقل الإستراتيجي (C130)، وتدرج في عمله حتى عُيّن قائدًا لتلك الطائرة داخليًا وخارجيًا. بعد ذلك تولى قيادة طائرات الهوكر كرافت (125) النفاثة، ومارس في أثناء عمله في مجال الطيران عددًا من الأعمال، إذ عمل ضابطًا ومديرًا لأقسام مختلفة، وعمل أيضًا في العمليات الجوية، والتدريب، والتقييم، والاستخبارات في أجنحة الطيران بقاعدة الملك عبد الله في المنطقة الغربية، وقاعدة الملك سلمان بالرياض.

بعد ذلك صدر القرار بنقله للعمل بالخارج بقاعدة بنساكولا بالولايات المتحدة الأمريكية لمدة أربع سنوات. وبعد عودته للمملكة عمل مديرًا لقسم تدريب الضباط، ثم مدير العقود والميزانية بالاتفاقيات الأمريكية التدريبية، فمديرًا لإدارة الأمن العسكري بهيئة استخبارات وأمن القوات الجوية، ثم كُرّم بالموافقة الكريمة بتعيينه ملحقًا عسكريًا بالمملكة المتحدة وإيرلندا من عام 2013م، حتى سبتمبر 2019م، ثم مستشارًا بمكتب سمو قائد القوات الجوية، وبعدها صدر التوجيه الكريم بتعيينه نائبًا للأمين العام للتحالف الإسلامي. حصل اللواء عبد الله الزغيبي على عدد من الدورات الداخلية والخارجية في مجال الطيران، والتدريب، والاستخبارات، والاتفاقيات والعقود، وكذلك الحرب الإلكترونية. كما حصل سعادته على دورة معلم.

شراكة بين التحالف ومنظمة التعاون الإسلامي

الدكتور يوسف العثيمين يحاضر في مركز التحالف

في إطار حرص مركز التحالف الإسلاميِّ العسكري لمحاربة الإرهاب على تنشيط الشراكات وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدَّولية، وقَّع الأمين العامُّ للمركز، اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، ومعالي الأمين العامُّ لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف العثيمين، في التاسع من شهر يناير 2020 في مقرِّ مركز التحالف بالرياض، مذكرةَ شراكة لدعم التعاون بين المؤسَّستين، وتنسيق الجهود في جميع مجالات محاربة الإرهاب وفي القضايا المشتركة.

وألقى معالي الدكتور العثيمين في اليوم نفسه، محاضرةً بعنوان: "جهود منظمة التعاون الإسلامي في محاربة الإرهاب"، تحدَّث فيها عن جهود المنظمة في التصدي لظاهرة الإرهاب، وأفضل التجارِب والممارسات في هذا المجال.

وأوضح الدكتور العثيمين أن العالم يشهد موجةً غير مسبوقة من التطرف والعنف والإرهاب، قوَّضَت أسسَ الاستقرار والأمن في كثير من المجتمعات، وعطَّلت مسيرةَ البناء والتنمية، مشيرًا إلى أن منظمة التعاون الإسلامي كانت سبَّاقةً في اعتماد معاهدتها الخاصَّة لمكافحة الإرهاب على المستوى الدَّولي منذ سنة 1999، وقد تضمَّنت المعاهدة تعريفًا شاملًا وواضحًا للإرهاب يُعَد سبقًا على مستوى العالم.

واستعرض الأمين العامُّ منهجَ منظمة التعاون في معالجة ظاهرة الإرهاب من الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية؛ للحدِّ من تأثيرها، بواسطة جهازين تابعَين للمنظمة هما مجمع الفقه الإسلامي الدَّولي، وصوت الحكمة، وكذلك جهود المنظمة في التصدي لظاهرة الإرهاب بواسطة (الإنترنت).

ويُذكر أن منظمة التعاون الإسلامي تضمُّ سبعًا وخمسين دولةً من أربع قارَّات، وتتخذ من مكةَ المكرَّمة مقرًّا لها، وهي ثاني أكبر منظمة دَولية بعد الأمم المتحدة.

مذكرة تعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيّة

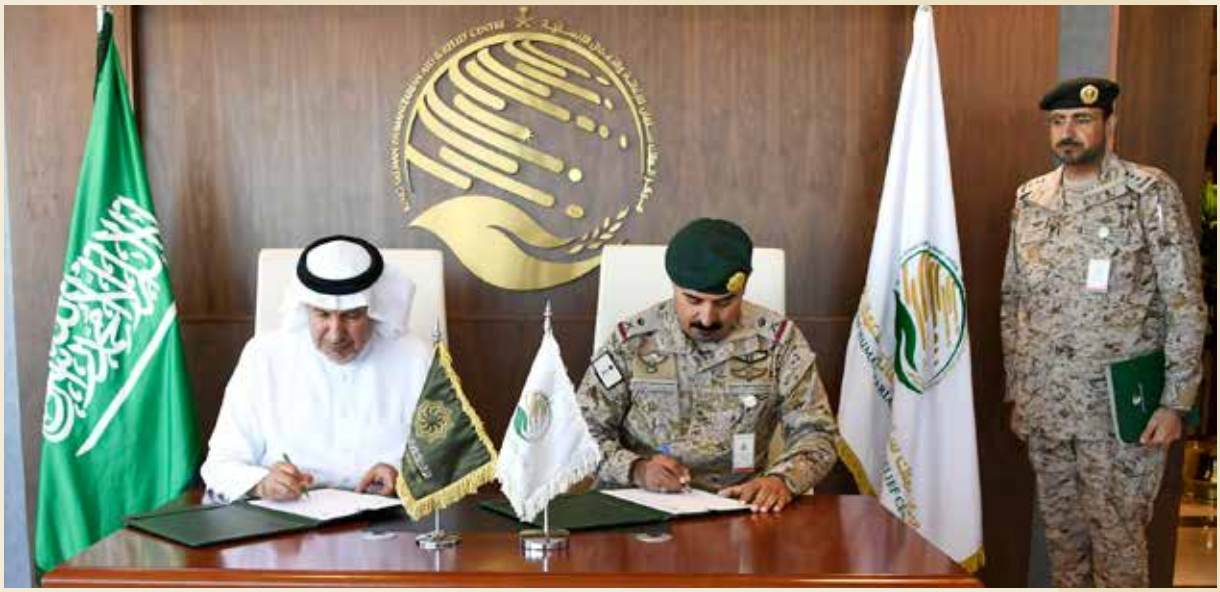

استقبل المستشارُ بالديوان الملكي، المشرف العامُّ على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، معالي الدكتور عبد الله بن محمد الربيعة، الأمَين العامَّ للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي والوفدَ المرافق له، في الرابع من ديسمبر 2019 بمقرِّ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالرياض.

وبحث الجانبان الرؤى المشتركة وسُبل التعاون وتوطيد العَلاقات بين الطرفين، ووقَّعا مذكرةَ تعاون مشترك تشمل عددًا من المبادرات والبرامج التدريبية المشتركة، إضافة إلى تبادل التقارير والدراسات.

وأكد اللواء المغيدي أن توقيع المذكرة يهدف إلى تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المؤسَّستين، وتحقيق مزيد من التعاون في مختلِف المجالات. وأشار الأمين العامُّ إلى أن هذه الزيارةَ تأتي لتعزيز التعاون المشترك بين التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب والمراكز والهيئات والمنظمات المحلية والإسلامية والدَّولية. وسيتشرف مركز التحالف باستضافة معالي الدكتور عبد الله بن محمد الربيعة في شهر أبريل من هذا العام، لإلقاء محاضرة عن جهود مركز الملك سلمان في الإغاثة والأعمال الإنسانية.

وزير دفاع جمهورية غامبيا يزور مركز التحالف

استقبل اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، يوم الخميس الموافق للعشرين من شهر فبراير من عام 2020 بمركز التحالف في مدينة الرياض، معالي وزيرَ الدفاع بجمهورية غامبيا السيد شيخ عمر فاي، والوفدَ المرافق له.

وقد استمع الوزير في اللقاء إلى شرحٍ مفصَّلٍ عن جهود التحالف الإسلامي في تنسيق جهود الدول الأعضاء وتعزيزها لمحاربة التطرُّف والإرهاب. وأوضح اللواء المغيدي أن التحالف يمثّل منظومةً متكاملةً من المبادرات الفكرية والإعلامية والعسكرية، فضلًا عن مبادرات محاربة تمويل الإرهاب، وهي المجالات الأربعة الرئيسة التي تهدف إلى مزيدٍ من التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وترتكز على قيم الشرعية، والاستقلالية، والمشاركة، والتوافق مع الأنظمة واللوائح والأعراف والقوانين الدَّولية.

وقد أشاد معالي وزير الدفاع بجمهورية غامبيا بما اطَّلع عليه من جهود كبيرة يبذلها التحالف الإسلاميُّ لمحاربة الإرهاب ومكافحتِه نظريًّا وعمليًّا، مؤكِّدًا أهميةَ التعاون المشترك، والتعاضد بين جميع دول التحالف في تبادل الخبرات والتجارِب في الحرب الدَّولية على التطرُّف العنيف والإرهاب. كما التقى معالي الوزير بممثلي بلاده في مركز التحالف الذين باشروا أعمالهم مؤخرًا.

ويذكر أن السيد شيخ عمر فاي عيّن وزيرًا للدفاع في نهاية أغسطس 2019م. وقبلها شغل منصب القنصل العام الغامبي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

رئيس أركان إثيوبيا يناقش سبل التعاون مع التحالف

استقبل اللواء الطيَّار الركن محمد بن سعيد المغيدي، الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الخميس 20 من فبراير 2020 معالي رئيسَ الأركان العامَّة لجمهورية إثيوبيا الفريقَ آدم محمد، والوفدَ المرافق له، وذلك في مركز التحالف الإسلامي بمدينة الرياض.

واستعرض الجانبان سبل التعاون المشترك بين التحالف وجمهورية إثيوبيا. وأكد اللواء المغيدي في حديثه على أهمية التعاون وتبادل التجارِب والخبرات بين الطرفين لمحاربة التطرف العنيف والإرهاب، كما سلَّط الضوء على أهداف التحالف الإستراتيجية وخططه ومبادراته، وما حققه من إنجازات في مجالات عمله الأربعة، وهي: المجال الفكري، والمجال الإعلامي، ومجال محاربة تمويل الإرهاب، والمجال العسكري.

وتأتي زيارة معالي رئيس أركان جمهورية إثيوبيا للمركز في إطار جهود التحالف المستمرَّة لإقامة شراكات إستراتيجية بين الدول الأعضاء والدول الداعمة والصديقة، وتعزيز التعاون البنَّاء مع جميع دول العالم؛ لرفع القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال مكافحة التطرف، ومحاربة العنف والإرهاب؛ وتعزيز الأمن والسِّلم الدَّوليين.

إحباط عمليتين إرهابيتين في السعودية والمغرب

أحبطت المملكة العربية السعودية عمليةً إرهابية في الدمام شرق البلاد في 25 من ديسمبر 2019، وأوضح جهاز أمن الدولة تفاصيلَ العملية التي انتهت بمقتل عنصرين مطلوبين أمنيًّا والقبض على عنصر ثالث. وقال اللواء بسام عطية، المتحدث الرسمي باسم رئاسة أمن الدولة: توافر لدى الجهاز ما يشير إلى وجود ترتيبات لتنفيذ عملية إرهابية وشيكة، يستخدم فيها الإرهابيون مركبةً مجهَّزة بالمتفجرات. وفي أثناء العملية الأمنية ضُبطت خمسة كيلوغرامات من مادة (RDX) شديدة الانفجار، وسلاح رشَّاش، ومسدسان، وذخيرةٌ حية، ومبلغ مالي.

وفي مدينة مكناس أوقفت السلطات المغربية متطرفًا موالِيًا لتنظيم داعش كان بصدد التخطيط لتنفيذ عملية انتحارية. وأوضح بيانٌ أمني أن عملية التوقيف شَمِلَت حجزَ أجهزة إلكترونية وغيرها من مخطوطات تتعلق بموادَّ تدخل في إعداد المتفجرات.

هذا، وشهدت مدينة مَرَّاكُش أولَ اجتماع لرؤساء النيابات العامَّة للمغرب وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا التي تجمعها اتفاقيةٌ رباعية لمحاربة الإرهاب. ودعا البيان الصادر عن الاجتماع إلى "إعمال طرق التعاون القضائي الدَّولي وقنواته للحصول على المعلومات والأدلة التي جُمعت من مناطق الاضطراب التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية، واعتماد وسائلَ قانونية لتحويلها إلى دليل مقبول أمام القضاء الجنائي يسمح بمحاكمة الإرهابيين العائدين، ليس لالتحاقهم بتنظيم إرهابي بالخارج فحسب، ولكن للجرائم الإرهابية التي ارتكبوها في تلك المناطق أيضًا".

أفغانستان تنفذ حملة لمكافحة الإرهاب في 15 ولاية

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية تنفيذَ عملية أمنية لمكافحة الإرهاب شَمِلَت 15 ولايةً، نتج عنها مقتل 68 مسلحًا وإصابة 20 آخرين، وألقت القبض على 25 متشددًا. وقالت وزارة الدفاع: إن غارة جوية على مواقع المسلحين في قرية سيمناك بمقاطعة دولتيار في وسط البلاد، أدت إلى مقتل 15 متطرفًا، منهم ثلاثة قادة ميدانيين. وقال عضو مجلس إقليم بلخ ذبيح الله كاكار لوكالة الأنباء الألمانية: إن ثمانية على الأقل من الموالين للزعيم نظام الدين قيصري قُتلوا في هذه العملية.

من جهة أخرى أظهرت البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن الصراع المستمر في أفغانستان تسبب في نزوح أكثر من 426 ألف شخص في 32 إقليمًا من إجمالي 34 إقليمًا في البلاد عام 2019. وأوضحت البيانات أن أكثر من 177 ألف شخص نزحوا داخليًّا من أربعة أقاليم في شمال شرق البلاد، في حين نزح أكثر من 74 ألفًا من الأقاليم الشرقية. وتُعَدُّ تلك الأقاليم من ساحات القتال الرئيسة بين مسلحي تنظيم (داعش) و(طالبان) وقوات الأمن الأفغانية. وكان العدد الإجمالي للنازحين داخليًّا في أفغانستان قد بلغ أكثر من 385 ألفًا في عام 2018.

وحذَّر مكتب الأمم المتحدة من أن 9.4 مليون شخص سيكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في أفغانستان عام 2020 بسبب استمرار الصراع والكوارث الطبيعية. وأضاف المكتب أن العمل الإنساني بحاجة عاجلة إلى 733 مليون دولار لتقديم مساعدات لنحو 7.1 مليون شخص هذا العام.

مجموعة الساحل
تدعو المجتمع الدولي لدعمها في مواجهة الإرهاب

دعت الدول الخمس في مجموعة الساحل، في ختام قمَّة جمعتها في نيامي عاصمة النيجر في 15 ديسمبر 2019، المجتمعَ الدَّولي لدعمها في مواجهة الخطر الإرهابي. وجاء في البيان الختامي للقمَّة التي جمعت رؤساء النيجر وبوركينا فاسو ومالي وتشاد وموريتانيا: "إن رؤساء الدول كرَّروا عزمهم على بذل ما في وسعهم لتحسين التنسيق بين القوة المشتركة والقوات الوطنية والقوات الدَّولية الحليفة". وكان مقرَّرًا أن تُعقدَ القمَّة في واغادوغو، لكنها نُقلت إلى نيامي تضامنًا مع النيجر بعد هجوم دامٍ استهدف معسكرَ إيناتيس أخيرًا غرب النيجر قرب حدود مالي، ونتج عنه مقتل 71 جنديًا نيجيريًا. ووجَّه رؤساء الدول نداءً إلى البلدان الأخرى في المنطقة "لتعزيز التنسيق بين أجهزة الأمن والاستخبارات في مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود"، وكرروا الطلب من الأمم المتحدة تعزيزَ تفويض القوة العسكرية المشتركة والقوة الأممية في مالي.

وفي الأمم المتحدة قال محمد بن شامباس، الممثل الخاصُّ للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، أمام مجلس الأمن: إن الخسائر في الهجَمات الإرهابية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر تضاعفت خمس مرات منذ عام 2016، إذ وقعت أكثر من أربعة آلاف حالة وفاة في عام 2019، في حين كان العدد نحو 770 قبل ثلاث سنوات.

وقال شامباس: أهم من ذلك أن الاتجاه الجغرافي للهجَمات الإرهابية قد تحوَّل من مالي إلى بوركينا فاسو، وهو يهدد باستمرار الدول الساحلية في غرب إفريقيا. وأشار إلى أن عدد الوَفَيات في بوركينا فاسو قفز من 80 قتيلًا في عام 2016 إلى أكثر من 1800 قتيل في العام الماضي. وزاد النزوح بمقدار عشرة أضعاف ليصلَ إلى نصف مليون شخص، إضافة إلى 25 ألفًا طلبوا اللجوء في بلدان أخرى.

وفي باريس أوضحت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي، أن خطواتٍ جديدةً قُطعت نحو تكوين قوة عسكرية أوروبية لمحاربة تنظيمي (داعش) و(القاعدة) في منطقة الساحل الإفريقي. وقالت الوزيرة في مقابلة مع صحيفة "لو جورنال دو ديمانش": إن المعركة ضد العناصر الإرهابية في الساحل الإفريقي ستستغرق وقتًا أطول. وفي تعليق على تصريحات سابقة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يشير فيها إلى إمكانية إعادة النظر في الخطة الفرنسية في هذه المنطقة من العالم، قالت بارلي: كل الخيارات موضوعة على الطاولة لإعطاء هذه العملية الكبيرة ضد الإرهاب في الساحل كل قوتها.

قمة (إيكواس) تعتمد خطة عمل خمسية للقضاء على الإرهاب في غرب إفريقيا

اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في قمَّتها السادسة والخمسين التي عُقدت في العاصمة النيجيرية أبوجا يوم السبت 21 من ديسمبر 2019، خطةَ العمل 2020– 2024 للقضاء على الإرهاب في المنطقة، بجدولها الزمني وميزانيتها.

وأوضح رئيس مفوضية (إيكواس) جان كلود كاسي برو، في ختام القمَّة أن إجماليَّ ميزانية الخطة يبلغ 2.3 مليار دولار، سيُقدَّم مليار دولار منها من الموارد الداخلية، والبقية من الشركاء الدَّوليين. وقال رئيس المفوضية: إن هذه الخطة تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري، والتبادل في مجال الاستخبارات، واستحداث طريقة شاملة وشفافة لإدارة الموارد المخصَّصة لمحاربة الإرهاب.

وذكَّر برو بالضرورة الملحَّة للتحرُّك ضد الجماعات الإرهابية في المنطقة؛ إذ زادت الهجَمات الإرهابية عام 2019 بنسبة تقارب 80٪، مقارنة بعام 2018، مخلِّفةً أكثر من 1800 قتيل بين مدني وعسكري، فضلًا عن تشريد قرابة 2.8 مليون شخص، وإغلاق آلاف المدارس.

وطالبت قمَّة (إيكواس) بضرورة وضع القوة المشتركة لدول منطقة الساحل الخمس (G5) التي تضم كلًّا من مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لتمهيد الطريق أمام حصولها على تمويل أممي كاف، ودعت إلى منح قوة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما) تفويضًا هجوميًّا على الجماعات الإرهابية.

وتضم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في عضويتها كلًّا من: النيجر، ومالي، وموريتانيا، وبوركينافاسو، وتشاد، وبنين، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وزامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوجو. وتعاني الحدود بينها هجَمات الجماعات المسلحة منذ سنوات.

وتمثل التهديدات الإرهابية تحدِّيًا كبيرًا لدول المجموعة، وأبرز تلك التهديدات وأخطرها جماعة بوكو حرام، فضلًا عن ظهور ولاية جديدة تابعة لتنظيم داعش الإرهابي، تُعرَف بولاية غرب إفريقيا، أُعلن عنها في أبريل 2019. ثم كثفت عناصر تنظيم داعش الإرهابي عملياتِها الإرهابيةَ في تلك المنطقة، ومن آخر جرائمها استهدافُ معسكر في إيناتيس قرب جمهورية مالي في 12 ديسمبر 2019، أدت إلى مقتل 71 عسكريًّا من النيجر.

إشادة دَولية بجهود المملكة في مكافحة تمويل الإرهاب

أشادت مجموعةُ العمل المالي لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال (FATF) بجهود المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، منذ آخر تقييم أجرته عام 2018، وحصلت المملكة إثره على العضوية الكاملة في المنظمة الدَّولية عام 2019، لتكون أولَ دولةٍ عربية تحقِّق هذا الإنجاز.

وأكَّدت المجموعة في أول تقاريرها بعد انضمام المملكة إلى المنظمة، الصادر في يناير 2020، أن المملكة متوافقة مع 17 توصية، ومتوافقة إلى حدٍّ كبير مع 21 توصية، ومتوافقة جزئيًّا مع توصيتين من التوصيات الأربعين للمجموعة.

وحلَّل التقريرُ التقدمَ الذي أحرزته السعودية في تنفيذ المتطلبات الجديدة لتوصيات (فاتف)، موضحًا أن المملكة أحرزت تقدمًا في معالجة أوجُه القصور المتعلقة بالامتثال التقني المحددة في التوصيتين 6 و7، ونتيجةً لهذا التقدُّم أُعيدَ تصنيف المملكة في هاتين التوصيتين. ورحَّبت (فاتف) بالخطوات التي اتخذتها المملكة لتحسين امتثالها الفني للوائح R.2 و R.18 و21.

وأشار التقريرُ إلى أن المملكة عدَّلت الطرقَ الرئيسة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمحاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، ودخلت حيِّز التنفيذ منذ يناير 2019.

وكانت أصدرت كلٌّ من هيئة سوق المال، ووزارة التجارة والاستثمار، ومؤسسة النقد العربي السعودي، مبادئَ توجيهية بشأن تنفيذ القرارات، تتضمن التزامات الجهات الخاضعة للإشراف، والعقوبات المطبَّقة في حال المخالفة. ووافق قرار مجلس الوزراء السعودي رقم 42 في سبتمبر 2018، على خُطة عمل منقَّحة ومحدَّثة تدعم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعةَ العمل المالي (FATF) هيئةٌ حكومية دَولية مستقلَّة، ناشطةٌ في تطوير سياسات حماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتُعَدُّ توصياتها المعيارَ العالمي لمكافحة تمويل الإرهاب (CTF)، ومكافحة غسل الأموال (AML).

الولايات المتحدة: لجنة اتحادية لتقييم تبادل معلومات محاربة الإرهاب، ومبعوث خاص لمنطقة الساحل

يناقش مجلس الشيوخ الأمريكي مشروعَ قانون إنشاء لجنة اتحادية لإعادة تقويم (تقييم) تبادل معلومات مكافحة الإرهاب، وقدرة مؤسسات تطبيق القانون على تحديد جميع التهديدات الإرهابية في الولايات المتحدة، وتتبُّعها ومنعها. قدم المشروعَ السيناتور ماجي حسن ورون جونسون، وقالت ماجي حسن في بيان لها: إن اللجنة الجديدة ستُعنى بكلٍّ من الإرهاب المحلِّي والمستوحى دَوليًّا من الداخل، وستشمل أيضًا مُدخَلات تطبيق القانون المحلِّي والفيدرالي.

وفي سياق محاربة الإرهاب دَوليًّا تستعد إدارة الرئيس ترامب لإنشاء منصب مبعوث خاصٍّ جديد وفرقة عمل؛ للتعامل مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؛ استجابةً لزيادة التطرف العنيف هناك. وسيرأس المبعوث الخاصُّ فرقةَ عمل مشتركة بين الوكالات مؤلفةً من مسؤولين من وزارة الخارجية وأجهزة المخابرات ووزارة الدفاع والوكالات الأخرى؛ لتنسيق استجابة الولايات المتحدة على نحو أفضل لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة.

السودان على أعتاب الخروج من (قائمة الإرهاب)

كشف رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، عن تكوين لجنة سودانية أمريكية مشتركة لمتابعة ملفِّ شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وذكر حمدوك، بعد عودته من زيارة للولايات المتحدة الأمريكية استغرقت خمسة أيام، أنه أُنشئت لجنةٌ مشتركة بين الحكومة الانتقالية برئاسته والإدارة الأمريكية لبحث شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مضيفًا أن اجتماعات اللجنة تمضي بوتيرة متسارعة.

وفي سياق متصل أعلن الجيش السوداني القبضَ على ستة عناصرَ من حركة (بوكو حرام) الإرهابية، يحملون جنسيات تشادية، داخل الحدود السودانية، وسلَّمهم للأجهزة الأمنية التشادية، تنفيذًا لاتفاق أمني مشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود موقَّع بين السودان وتشاد وليبيا والنيجر. وقال المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني: إن السودان وتشاد اتفقا على استمرار تبادل المعلومات الأمنية، والتنسيق المتواصل بين البلدين لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

وجدَّد بيان الجيش السوداني استعدادَه للكشف عن أي عناصرَ إرهابية تدخل الأراضي السودانية، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى في البلاد.

وسائل الإعلام والخطاب الرصين

العقيد حسن بن سليمان العمري

الإعلام والإرهاب مُصطلحانِ لا يكادان يفترقان، فإذا كان الإرهابُ آفةَ العصر، فإن الإعلامَ بوسائله المختلفة وما شهده من تطوُّرٍ متسارعٍ أدَّى إلى تدفُّقٍ معلوماتي مختلفٍ في أنواعه وتحليلاته وتوجُّهاته، وتغطياته، أصبح حديثَ العصر. وقد أجمعت الدراساتُ والتحليلات على أن المنظماتِ الإرهابيةَ قد نجحت نجاحًا واضحًا في توظيف وسائل الإعلام الحديثة في الدعاية لنفسها، والتأثير في الرأي العامِّ؛ بل إن وسائلَ الإعلام وبجميع أنواعها، حكومية أو خاصَّة، قد أسهمَت في الترويج لتلك المنظمات وأكاذيبها ووسائلها وطرق إجرامها، وبإشهار مفكِّريها ومنظِّريها، وإبراز ومجرميها، من طريق السَّبق الصحفي، والأنشطة الإخبارية المباشرة!

وهذا ما تنبَّه إلى خطره التحالف الإسلاميُّ العسكريُّ لمحاربة الإرهاب؛ فجعل الإعلام أحدَ مجالات عمله الرئيسة، آخذًا على عاتقه المنافحةَ عن الإسلام والمسلمين، بخطاب إعلامي رصين، يرصد الأحداث ويحلِّلها، ويخبر عنها عبر وسائلَ إعلاميةٍ حديثة وتقليدية.

ويجيء هذا الإصدار من (مجلَّة التحالف) في عدده الثاني ليتناولَ التجاربَ، والدراسات، والمقالات، والإستراتيجيات، والمبادرات، والقضايا، والمؤشِّرات العالميةَ، في مجال محاربة التطرُّف والإرهاب، متبوعةً بالتحليلات، وإيضاح الخُطَط، مع تسليط الأضواء على قضايا محدَّدة، وتتبُّع المنطلقاتِ والأسباب التي دفعت بأيِّ شخص إلى الغلوِّ والتطرُّف والإرهاب.

وفي الوقت الذي تصدُر فيه مجلة التحالف بدورية فصليَّةً، إننا لا نتوقف عند هذا الحدِّ، فلدينا ثلاثُ مطبوعات أخرى تتناول محاربةَ الإرهاب بطرق مختلفة وإصدارات شهرية، وهي: نشرة متحالفون، وقراءة في كتاب، وتقارير خاصَّة.

وبإذن الله تعالى لن نكِلَّ أو نمَلَّ ما دام هذا التحالفُ قائمًا على هذه الأرض المباركة، أرضِ المملكة العربية السعودية. وبمساندةِ جميع الدول الأعضاء نعدكم أخي القارئُ الكريم بمتابعةٍ حثيثة لكلِّ ما يستجدُّ في الساحة، وبخطاب موضوعي رصين.

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري
لمحاربة الإرهاب